



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف-



UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID –EL-Tarf-

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, et Science de Gestion

السنة الجامعية

الرقم التسلسلي: .....

2020/2019

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

أثر تحديث وسائل الدفع على الجهاز المصرفي الجزائري

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

عمار ياسين أوسياف

من إعداد الطلبة:

مسلم عبد النور

مناجلية مهدي

## Résumé

مما لا شك في أن جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي تعتمد أساساً على خدمات المصارف التجارية. مما جعل هذه الأخيرة تعمل على تطوير وتحسين خدماتها المقدمة لعملائها. هذا بالإضافة إلى تميز البيئة التجارية بالسرعة في المعاملات مما أدى بعدد كبير من المصارف لاستخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية. والسعي إلى تحديث و تطوير وسائل وأنظمة دفعها. فظهرت بذلك بدائل متنوعة عن وسائل الدفع التقليدية كالشيك والكمبيالة والسند والأمر. والتي لم تعد مجدية و أصبحت آلية إلكترونية كالبطاقات و النقود الإلكترونية. الشيك الإلكتروني و المحافظ الإلكترونية والتي ساعدت على ظهورها التطور في تكنولوجيا المعلومات. هذه الأخيرة التي لها أثر كبير على تطور وسائل الدفع, والجزائر أدركت ضرورة تحديث نظام الدفع وإدخال وسائل الدفع الإلكترونية وهذا في إطار سلسلة الإصلاحات المصرفية التي شهدتها الجزائر. وخلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع وذلك بداية بمشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع. ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة عن بعد. ومع كل هذه الجهود المبذولة لا يزال القطاع المصرفي يستعمل وبشكل أساسي وسائل الدفع التقليدية وهذا لغياب الثقافة الإلكترونية للجمهور. وعدم جدية المسؤولين عن مشروع التحديث.

**الكلمات المفتاحية:** وسائل الدفع الألكترونية، الأنشطة المصرفية، الأنشطة المصرفية المستحدثة، البطاقات الإلكترونية.

Il ne faut aucun doute que toutes les branches de l'activité économique repose actuellement essentiellement sur les services de banques commerciales, ce qui rend ce

---

dernier s'emploie à développer et à améliorer les services fournis à ses clients, en plus de caractériser l'environnement des affaires dès que la transaction entraîne un grand nombre de banque à utiliser les services bancaires électroniques et à moderniser et développer les moyens et les systèmes de rémunération, qui a montré que une variété de solution de rechanges pour la comme chèque et projet de loi et des obligations à l'ordre traditionnel, et qui n'est plus viable et est devenu un mécanisme électronique comme les cartes et les espèces, par chèque électronique et portefeuilles électroniques. Qui a permis de se poser dans le développement de la technologie de l'information, celle-ci a eu un impact significatif sur l'évolution des moyens de paiement. Et en Algérie a reconnu la nécessité de moderniser le système de paiement et la mise en place des moyens de paiement électronique et ce dans le cadre d'une série de réformes bancaires, et a conclu que cognitive adopte plusieurs projets et le début d'une carte bancaire d projet de se retirer et de paiement, le système de paiement immédiat des montants large et système de compensation à distance, avec tous ces efforts faits pour le secteur bancaire est encore utilisé les méthodes de paiement traditionnelles principalement et l'absence de cette culture électronique au public, et le manque de sérieux de ceux qui sont responsables pour le projets de modernisation.

**Mots clé**: moyens de paiement électronique, Moyens de paiement électronique, les activités bancaires développés, cartes électronique.

شكر و عرفان

# شكر و عرفان

" وما أوتيتم من العلم إلا قليلا "



وفوق كل ذي علم عليم وبعد... فما نحن إلا  
مبتدئين وما من مبتدئ أو عالم بلغ  
الكمال..... وهذه محاولتنا فإن أصبنا  
فهذا من فضل الله وإن أخطأنا فلننا محاولتنا.

أشكر الأستاذ عمار ياسين اوسيف الذي  
أشرف على هذه الرسالة ولم يبخل  
علينا بالنصائح و الإرشادات

كما أشكر قسم علوم الإقتصادية إدارة و  
أساتذة وموظفين،

وقبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي وفقنا  
لإتمام هذا العمل. فله الحمد كما ينبغي  
لجلال وجهه وعظيم سلطانه وأصلي وأسلم على

إهداء

## الإهداء

قال الله تعالى: « وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ »

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من رسم لي معالم النجاح وعبد لي الطريق نحو المستقبل... إلى الذي أعطاني كل جهده وماله من أجل اكمال دراستي له مني أغلى تحية أبي العزيز أطل الله عمره محمد الصالح

إلى التي لا تكون الجنة إلا تحت قدميها... إلى من لا سواها في حياتي.. إلى من تحملت قسوة الحياة لأجلي.. إلى من سهرت معي الليالي وفرحت من أجلي وحزنت لفشلي إلى أغلى من روعي أمي الغالية مريم حفظها الله لي وأطل عمرها

إلى من قاسموني الحياة بخلوها ومرها ومن كان لهم بالغ الأثر في تخطي مختلف الصعاب فلقد كانوا بمثابة العضد و السند في كل وقت إخوتي و أخواتي: شهد ، سندس، ولي الدين، منتصر، هيثم، عبد الجواد.

شكرا.

إلى أصدقائي: هيثم، أيمن، رائد، تقي، أميرة.

إلى كل طلبة قسم العلوم الإقتصادية

إلى جميع الأساتذة الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

إلى كل من علمني حرفا، إلى كل هؤلاء أهدبهم هذا العمل المتواضع سائلا الله العلي أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

عبد النور

## الإهداء

قال الله تعالى: « وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ »

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام و خلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم و الإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من رسم لي معالم النجاح وعبد لي الطريق نحو المستقبل... إلى الذي أعطاني كل جهده وماله من أجل اكمال دراستي له مني أغلى تحية أبي العزيز أطال الله عمره حسين

إلى التي لا تكون الجنة إلا تحت قدميها... إلى من لا سواها في حياتي.. إلى من تحملت قسوة الحياة لأجلي.. إلى من سهرت معي الليالي وفرحت من أجلي و حزنت لفشلي إلى أغلى من روعي أمي الغالية عقيلة حفظها الله لي وأطال عمرها

إلى من قاسموني الحياة بملوها ومرها ومن كان لهم بالغ الأثر في تخطي مختلف الصعاب فلقد كانوا بمثابة العضد و السند في كل وقت إخوتي و أخواتي.

إلى أبناء أختي: إيادو غسان بوغمران.

شكرا.

إلى كل طلبة قسم العلوم الإقتصادية

إلى جميع الأساتذة الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

إلى كل من علمني حرفاء، إلى كل هؤلاء أهدبهم هذا العمل المتواضع سائلا الله العلي أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

مهدي

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
45	تطور حجم وسائل الدفع التقليدية المعروضة على غرف المقاصة ببنك الجزائر في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005.	01
46	تطور وسائل الدفع التقليدية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005.	02
46	عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصة ببنك الجزائر لفترة ممتدة 2003-2005.	03
47	عمليات الدفع بالشيكات قابلة لدفع والشيكات غير قابل للدفع التي تتم معالجتها في غرف المقاصة ببنك الجزائر للفترة الممتدة 2003-2005.	04
47	حجم التحويلات المقدمة في غرف المقاصة ببنك الجزائر للفترة الممتدة 2003-2005.	05
47	حجم التحويلات قابلة للدفع والتحويلات غير القابلة للدفع المقدمة في المقاصة ببنك الجزائر للفترة الممتدة 2003-2005.	06
91	تطور نسبة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة الريفية خلال الفترة 2000-2016	07
92	تطور الحصة السوقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	08
93	تطور نسبة الودائع في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	09

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22	دورة استخدام النقد الإلكتروني وإجراءاتها.	01
24	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها	02

86	CIB Gold صورة بطاقة	03
86	CBR صورة بطاقة	04
87	Badr TAWFIR صورة بطاقة	05

## الفهرس

الصفحة

المحتويات

شكر وعرهان

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفهرس

أد ..... مقدمة

الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

02 ..... تمهيد

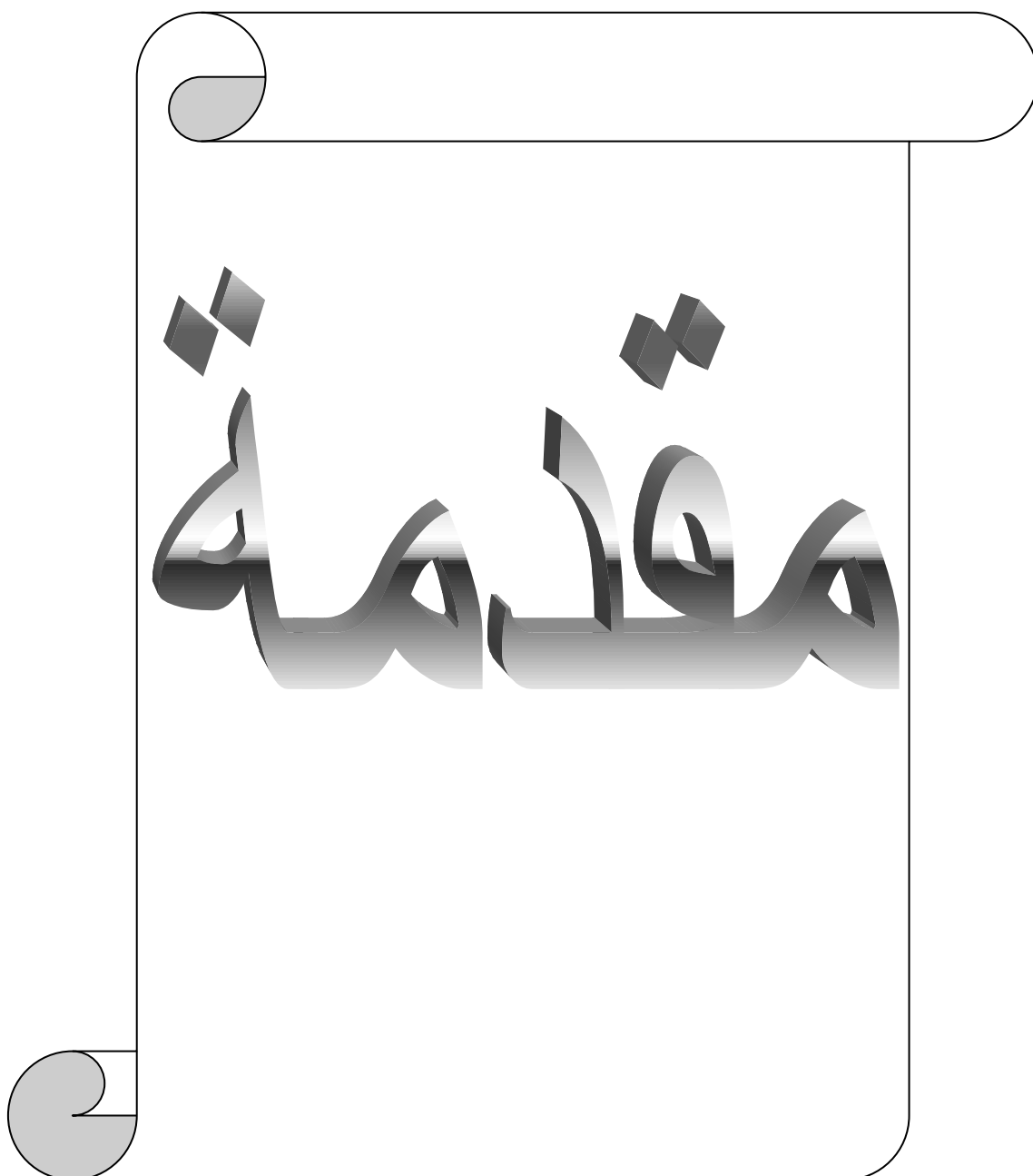
03 ..... المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع وأشكالها

03	المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع وتطورها التاريخي.....
06	المطلب الثاني: الاشكال التقليدية وتطورها التاريخي.....
08	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطوير نظام الدفع.....
11	المبحث الثاني: التحول إلى وسائل الدفع الحديثة.....
11	المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع ، أهميتها وخصائصها.....
13	المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الإلكترونية.....
15	المطلب الثالث: أشكال التأمين على الدفع الإلكتروني.....
16	المطلب الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني.....
17	المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني.....
17	المطلب الأول: النقود الإلكترونية.....
23	المطلب الثاني: الشيكات الإلكترونية.....
25	المطلب الثالث: البطاقات الإلكترونية.....
28	المطلب الرابع: التحويلات المالية الإلكترونية.....
31	خلاصة الفصل الأول.....

## الفصل الثاني: تحديث الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

33	تمهيد.....
34	المبحث الأول: تسيير وسائل الدفع في ظل الاصطلاحات المصرفية في الجزائر.....
34	المطلب الأول: الاصطلاحات وترقية الوظيفة المصرفية.....
38	المطلب الثاني: الاجراءات التي تساهم في تحسين علاقة البنك بمحيطه.....
51	المطلب الثالث: تطور وسائل الدفع الإلكتروني في البنك الجزائري.....
55	المبحث الثاني: مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر.....

55	المطلب الأول: الصعوبات و المخاطر التي تواجه الدفع الإلكتروني في الجزائر.....
58	المطلب الثاني: طرق معالجة وسائل الدفع التقليدية.....
59	المطلب الثالث: العوامل المعرقة لوسائل الدفع الإلكترونية ومقومات نجاحها.....
66	المطلب الرابع: تأثير وسائل الدفع على الإقتصاد الجزائري.....
71	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية
73	تمهيد.....
74	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
74	المطلب الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
78	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
79	المبحث الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
81	المطلب الأول: الممارسة عن طريق الشيكات.....
86	المطلب الثاني: تنوع وسائل الدفع الحديثة.....
90	المطلب الثالث: مؤشرات تحديث وسائل الدفع في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....
	BADR.....
94	خلاصة الفصل الثالث.....
96	خاتمة.....
	قائمة المراجع والمصادر



**مقدمة:**

يعتبر التقدم التكنولوجي من أحد الأسباب الهامة التي ساهمت في إحداث تحول كبير في أشكال العمل المصرفي تسوده العوامة، حيث اهتمت المصارف التجارية اهتماما كبيرا بتعميق الانتفاع من تقنيات المعلومات والاتصالات و الحواسيب الآلية الحديثة، وتطويرها من أجل الحصول على خدمات مصرفية مستحدثة و تطوير طرق تقديمها من البنوك إلى العميل بدقة ويسر وسهولة بحيث تتوافق مع متطلبات العصر المتزايد لمختلف العملاء من ناحية، و تسمح للبنك بتحقيق الزيادة في حجم معاملاته و أرباحه من ناحية أخرى وتعدد العمليات البنكية الإلكترونية من أبرز هذه التحولات في مجال الصرفة الإلكترونية باستعمال أنظمة ووسائل دفع إلكترونية كالنقود الإلكترونية و البطاقات البنكية وكذا نظام المقاصة الآلية وعلى الرغم من التضارب في الأرقام حول تقديم حجم التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني على مستوى العالم. إلا أنه هناك إتفاق عام حول الدعم الكبير الذي أصبحت تقدمه أنظمة الدفع الإلكتروني للاقتصاد كالتقليل من حدة السيولة وخفض حجم الأموال المتداولة في الأسواق الموازية.

وعليه من خلال ما سبق نسعى في بحثنا هذا على الإجابة على السؤال التالي:

- ما هو أثر وسائل الدفع على الجهاز المصرفي الجزائري؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما المقصود بوسائل الدفع وكيف كان تطورها؟
- 2- كيف تم الانتقال من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الحديثة؟
- 3- ما هي أنواع وسائل الدفع الحديثة؟
- 4- ما هو واقع وسائل الدفع الحديثة في الجهاز المصرفي؟
- 5- ما هو مستقبل وسائل الدفع الإلكتروني في الإقتصاد الجزائري؟

**الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** يقصد بوسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل و تطوره عبر عدة مراحل.

**الفرضية الثانية:** هناك عدة أنواع لوسائل الدفع هي: وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الحديثة.

**الفرضية الثالثة:** يتمثل واقع وسائل الدفع الحديثة في الجهاز المصرفي في مساعدتها على تنظيم الكتلة النقدية.

**الفرضية الرابعة:** تختلف خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبل تحديث وسائل الدفع عنها بعد تحديث وسائل الدفع.

### مبررات اختيار البحث:

- إن تحديث وسائل الدفع الإلكتروني يعتبر وسيلة لتطوير الخدمات البنكية خاصة و النظام المصرفي عامة كما أنه يساعد على القدرة على المنافسة في ظل التطور التكنولوجي المستمر.
- إن تحديث نظام الدفع الإلكتروني يعمل على تحسين حياة الفرد والمجتمع .
- يعتبر تحديث نظام الدفع الإلكتروني حل من الحلول التي يتخبط فيها النظام المصرفي الجزائري.

### أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- معرفة أهم التطورات الحاصلة في مجال وسائل الدفع الإلكترونية و معرفة الحدود التي بلغتها.
- محاولة معرفة الآثار المستقبلية لوسائل الدفع الإلكترونية على الإقتصاد الجزائري.
- محاولة معرفة مدى أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك.

### أسباب الدراسة:

- 1- التطور الحاصل في مجال الدفع الإلكتروني.
- 2- انتشار مصطلحات بنكية حديثة مثل البطاقات البنكية و الشيكات الإلكترونية.

### حدود الدراسة:

الإطار الزمني: 2000-2016.

الإطار المكاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

### منهج البحث:

اعتمدنا في الفصلين الأول و الثاني على المنهج الوصفي أما في الفصل الثالث اعتمدنا على المنهج التحليلي.

### صعوبات البحث:

- الأزمة التي تمر بها البلاد.
- نقص المراجع وخاصة الكتب وذلك بعد غلق الجامعات و المكاتب

### هيكل البحث:

للإلمام بالموضوع تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول:

المبحث الأول: وسائل الدفع و أشكالها التقليدية.

المبحث الثاني: التحول إلى وسائل الدفع الحديثة.

المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الألكترونية.

وتناولنا في الفصل الثاني:

المبحث الأول: وسائل الدفع في ظل الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث: أثر حداثة وتسيير وسائل الدفع في الجزائر.

وتناولنا في الفصل الثالث:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الأفضل الأول

على مر العصور التعاملات المالية في المبادلات التجارية وحتى اليومية تحضى فيها النقود على حصة الأسد من مجمل العمليات، فقيم الأشياء يصير مهما تعبيراً نقدياً ومعظم ما يدور داخل مجتمع ما من معاملات يتم تسويقه بالنقود لكن مع التطور الزمني أصبح يتم يومياً إجراء حلا بين المعاملات و الصفقات والقروض باستخدام النقود، مما أدى إلى ظهور عدة مشاكل أهمها العمليات الحسابية المعقدة، حوادث السرقة والضياع، ثقل حمل النقود عند إجراء صفقات ضخمة... الخ، ولحل مثل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمنة وأمكنة مختلفة، على اتخاذ شكل معين يتصف بالقبول العام وله قيمة معروفة تسمح بقيام مقام النقود، ويطلق عليها عموماً باسم وسيلة الدفع.

غير أن التطور الإقتصادي لم يسمح لوسائل الدفع بالإستقرار على شكل معين بل تطورت على عدة مراحل لتتخذ أشكالاً معروفة لأزمنة معينة، أصبحت تعرف الآن بوسائل ونظم الدفع التقليدية.

وفرض التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر وزيادة تطبيقه في جميع ميادين الحياة ومنها العمل المصرفي، استخدام وسائل دفع تختلف عن تلك الوسائل التقليدية والتي تعرف بوسائل الدفع الإلكترونية. ووسائل الدفع الإلكترونية هي الأخرى توجد على أشكال مختلفة تلائم طبيعة العمليات و الصفقات الإلكترونية والتي ظهرت لظهور التجارة الإلكترونية.

### المبحث الأول : مفهوم وسائل الدفع و أشكالها

شهد العالم مجموعة من التطورات و لا سيما في المجال الاقتصادي و البنوك من ضمنها وسائل الدفع الحديثة التي اتاحت عملية تبادل السلع و البيانات بين العديد من الجهات غير شبكة المعلومات التي حققت من الاستخدام الكبير للنقود سواء الحديثة او الورقية.

### المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع و تطورها التاريخي

يمثل وسائل الدفع اهم مكونات نظام الدفع و تعد من ابرز مؤشرات قياس كفاءته سوى من حيث حجمها و مدى تنوعها او من ناحية طبيعتها و على هذا الاساس سنتطرق الى تعريف وسائل الدفع و تطورها التاريخي

#### أولاً: وسائل الدفع

يمكن تعريف وسائل الدفع بأنها "وسيلة الدفع هي تلك الاداة المخبولة احد ماحيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة لتداول السلع و الخدمات و كذلك لتسديد الديون و تدخل في زمرة وسائل الدفع الى جانب النقود القانونية نجد السندات القانونية و سندات القرض التي يدخلوها حاملوها في التداول عندها بوادون عملهم<sup>1</sup>.

و قد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي " يعتبر وسائل الدفع كل الادوات التي يمكن كل شخص من تحويل الاموال مهما كانت السند او الاسلوب التقني المستعمل"<sup>2</sup>.

وسائل الدفع بالمفهوم الواسع لها احدى الوظائف التقليدية فهي تمثل ادوات لقياس و خزن القيم في حيث تؤمن النقود امكانية تبادل السلع كل هذا يحدث كما لو كانت قيم كل السلع حولت الى نقوداثناء التبادل اما بالمفهوم الضيق نطلق عبارة وسائل الدفع على المعاملات النقدية التي تحتوي على الاصول النقدية القائلة الى التحويل الى سيولة مثل القطع النقدية<sup>3</sup>.

#### ثانياً: التطور التاريخي لوسائل الدفع

نتيجة الفائض المتحصل عليه من عملي الانتاج بفضل تقسم العمل و زيادة الانتاجية في المجمعات التداينية برزت مرحلة يتم من خلالها تبادل السلع مقابل السلع حيث عرفت بالمقايضة غير ان هذه الوسيلة لم تتم طويلا بسبب محدودية هذا النظام<sup>4</sup>

1 - رحال وفاء، أثر حداثة وسائل الدفع على عرض النقود. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة في جوان 2012 ص02

2 - يوسف مرزوق . واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الطاهر مولاي سعيدة في 2016-2017 ص 03

3- لوصيف عمال. استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الاشارة الى التجربة الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة في 2008-2009 ص 08

4 - مالفى ايمان . جابي مامة. تحديات وسائل الدفع الالكترونية من وجهة نظر الموظفين. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي بلحاج لوشعين-عين تموشنت-2016 ص 03. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2009 ص 12

2- موقع: Capitale :L'une de sept callines de rame

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

و قد مرت هذه الوسائل بمجموعة من المراحل اهمها

-المرحلة الاولى:من خلال تاريخ النقود نجد انه استعملت في البداية بعض السلع التجارية التي يمثل فيها السياسة كالنقود فعالة للتبادل حيث انها استعملت كمقياس للقيمة لبعض السلع الاخرى و الخدمات القابلة للقياس و التقييم على اساسها, و تمثل في بادئ الامر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي و الملح... الخ ثم بعد ذلك تليها السلع التزيينية او الزخرفية مثل الحلي و اخيرا بعد اللجوء الى رؤوس الماشية اما باقي الوحدات التقييمية لم يكن مستعملة بشكل واسع و هذا ما ادى تدريجيا للبحث عن طريقة بديلة و من هنا استبدلت تدريجيا بالنقود المعدنية

-المرحلة الثانية:النقود السلعية استبدلت سريعا بالنقود المعدنية و التي يعرف على انها النقود التي تحقق اكبر فعالية حيث ان استعمالها كان في حوالي العام 556 ق م ا ناول القطع النقدية تمثلت في قطع من معدن الالكتروم (خليط بين الذهب و الفضة) و التي كانت تستخرج من نهر الباكوتول في اسيا الصغرى ليديا و في القرن 17 ق.م قام الليديون بتحويل القطع بشكل حبات الفاصوليا ذات وزن و شكل معين و تم تاشيرها بشكل رسمي و القطع التي وحدث في هذه الحقبة سميت بالنقود الاغريقية

في الفترة الممتدة في القرن الاول قبل الميلا الى غاية القرن الخامس الميلادي اسس الرومان اول ورشة لسك القطع النقدية و تحدد قيمة هذه النقود من خلال وزنها<sup>1</sup> و بعد ذلك و بسبب اضاءة الوقت في عمليات التبادل بهذه الصيغة تم التوجه الى النقود الورقية.

-المرحلة الثالثة:في هذه المرحلة تم التوجه من وسائل الدفع المادية الى وسائل الدفع العينية حيث انه تم التحول من القطع النقدية المعدنية الى الاوراق المالية ثم الحسابات البنكية. لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في الاوراق التمثيلية للقطع النقدية هذه الورقية تمثل تماما القطع المودعة لزمان معين و عدد الاوراق يمثل عدد القطع المعدنية و يساويها و من بعد ذلك وحد مصدر و الاوراق الى المدعون او الافراد المتعاملون معهم بهذه الطريقة يتفقون لهم بصفة متزايدة مما ادى الى تشكل النقود الاسمانية و اصبحت هؤلاء الافراد لا يطلبون اموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين الى القيام باصدار المزيد من الاوراق او النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة<sup>2</sup>.

-المرحلة الرابعة:التطور من الاوراق المالية الى الحسابات البنكية ثم بنفس الطريقة التي تم لها التطور من النقود المعدنية الى النقود الورقية.

فعملية ايداع النقود ادق الى ظهور الحسابات من خلال هذه الايداعات و التي تستعمل لتسديد الزبائن او العملاء عن طريق الكتابات المحاسبية و بازياد الثقة اصبحت عمليات السحب للاوراق المالية لا يتم بصفة متكررة من قبل محل المودعين او اصحاب الحسابات و من هنا ظهرت ما يعرف بالنقود القيدية كما انتشرت في الاوساط المصرفية و المالية السندات التجارية او السندات

2 - حرفوش المدني.الكامل في الاقتصاد.دار الوفاء الجزائر 2000ص 33

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

لامر ياخذ مكانه لا باس بها لبيين وسائل الدفع فالبنوك بدورها لعبت دورا اساسا باسليب الفن المصرفي المتطور الى خلق وسيلة للدفع اكثر تقدما من الاوراق التجارية<sup>1</sup>.  
-المرحلة الخامسة:في هذه المرحلة ظهرت وسائل الدفع تالية جديدة و هي وسائل الدفع الالكترونية و التي ولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلومات و كذا تطور شبكة الانترنت و بروز البحارة الالكترونية و هذا ما ساهم في تبخر الاموال و تحويلها الى الالكترونيات<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : الاشكال التقليدية لوسائل الدفع

يوجد عدة اشكال من وسائل الدفع التقليدية يمكن للافراد من ابرام الصفقات و التبادلات بسهولة و يسر و امان و تتمثل في :

-اولا:السند الامر :هو عبارة عن صك محرز وفقا لشكل معين ليضمن بيانات نص عليها النظام بعهد محررة بدفع مبلغ معين للمستفيد بتاريخ معين او قابل للتعيين او بمجرد الاطلاع عليه يمكن ان نستنتج ان السند للامر هو وسيلة قرض حقيقية حيث ان هناك انتظار من جانب الدائن و المدين لكي يسدده في تاريخ الاستحقاق الذي يتفقان عليه<sup>(1)</sup>

### -ثانيا:السفنجة:او الكمالية La lettre de change

تعرف الكمالية "السفنجة" بانها صك مكتوب وفقا لبيانات حددها القانون لتضمن امر من الساحب الى المسحوب عليه بدفع مبلغ نقدي لاسم من يجب الوفاء له او لامره و يسمى المستفيد في تاريخ معين او قابل للتعيين او عند الاطلاع<sup>4</sup>

تكلم المشرع الجزائري في القانون التجاري لا سيما في المواد 389 الى 464 حيث يمكن ان نستنتج ان السفنجة مبلغا معين من النقود الى شخص هو المستفيد او العامل بعد التظهير في مكان معين و في زمان محدد او لدى الاطلاع و تلعب السفنجة وظيفتها كاداة وفاء عندما يعطيه المدني مهلة للوفاء بحيث تكون تاريخ الاستحقاق لاحقا لتاريخ تحرير السفنجة<sup>5</sup>

1 - رضوان فايز نعيم.بطاقات الوفاء مكنية العلم الحديثة مصر 1990ص04  
3- موقع شبكة النبا المعلوماتية "دفع الوسائل الالكترونية بدأت تحل محل الاوراق النقدية [www.anaba.org](http://www.anaba.org)

3 -السند الأمر - تعريفه وأهميته [Mohamed.net/com](http://Mohamed.net/com) استشارات قانونية

4 - عصام حنفي محمود، الاوراق التجارية (الكمالة، سند الأمر - الشيك).

5 - المكتبة القانونية الجزائرية. تم الاطلاع عليه في 15 ماي 2020.

يمكن تعريف الشيك بأنه صك يتضمن امرا من شخص يدعى الساحب الى شخص اخر و هو المسحوب عليه بان يدفع راذن شخص ثالث و هو المستفيد من مبلغ نقديا و ذلك بمجرد الاطلاع و عادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك احد البنوك و التي تقوم بطبع نماذج الشيك يبرز فيه اسم البنك المسحوب عليه بشكل الطاهر<sup>1</sup>

انواع الشيكات : تتمثل انواع الشيكات فيما يلي :

(1)- الشيك المسطر: حيث يقصد بالتسطير وضع خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك من الاعلى الى الاسفل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد النظر اليه وجوب النظر اليه وجوب عدم صرف الشيك الى اي بنك

(2)- الشيك المعتمد: و هو الشيك الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده و يتم ذلك بتوقيع المسحوب عليه على صدر الشيك و اعتماد الشيك قرنية على ان المسحوب عليه لديه الرصيد الكافي للوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود الرصيد

(3)- الشيك المقيد في الحساب: اذا ورد على الشيك ما يفيد بان قيمته (يقيد الحساب) او في حكمه كان الشيك ملزما بالوفاء بطريق تسويته في الحساب المستفيد و يكون الوفاء قيمته نقدا فان فعل تحمل نتيجة ما قد يقع عليه من ضرر الساحب

(4)- الشيك السياحي: عبارة عن اوامر سعيها مؤسسة على فروعها في جبهات مختلفة من العالم يقصد بها تمكين السائح من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التي تقومون بزيارتها حيث يستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج و يسلم النقود فورا و هي تصدر عادة من بنوك كثيرة فقه عالمية

رابعا: التحويلات المصرفية التحويلات المصرفية نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحديث و هي عملية مصرفية تفيد البنك لمقتضاها مبلغا معيناً في الجانب المدين لحساب عميل و يقيد ذات المبلغ في الجانب الدائن لحساب عميل اخر او بعبارة اخرى نقل مبلغ من حساب الى حساب اخر بمجرد قيود في الحسابين و تتم عملية التحويل عن طريق ارسال من البنك المحمول الى البنك الاخر المحمول اليه و ذلك عن طريق البريد او الهاتف و ان كان التحويل بين الحسابين في دولتين مختلفتين فان اجراء هذا النوع من التحويل يتم عن طريق شيكات مختلفة مثل شيك swift<sup>2</sup>.

1- البارودي علي الفهري محمد السيد، القانون التجاري دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية 1999 ص 541.

2- لوحالة كريمة، النظام القانوني للتحويل المصرفي، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة محمد لمين دباغ - سطيف 2- 2014، ص 12.

### المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطوير نظام الدفع

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطوير وسائل الدفع و يحولها من الشكل التقليدي الى اشكال اخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة اكثر تطورا و اهم هذه العوامل نذكر مايلي:

اولا: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

ففي ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة و الضياع و نقل عبئ حاملها ان كانت لمبالغ كبيرة فاصبحت بذلك بييلة عن النقود و بالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية و لذلك اصبح الاحساس بالامان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا الا ان لهذه الوسائل مشاكل كثيرة و منها

-انعدام الملائمة و الحاجة الى الوجود الشخصي سواء شخصين اعبر كلا الطرفين تفيد العربية المعاملاتية و بالنسبة للعملاء يترجم هذا الى تاخير اقتناء المنتج لو الخدمة و ينتج عنه الكلفة اعلى و بالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الارادات نتيجة انخفاض المبيعات او انعدامها

-عدم اجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي و يتوقفالتاجير في التخفيض الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات منه لتستغرق ما تصل الى اسبوع

-انعدام الامن: و التوقعات يمكن ان تزول و الشيكات و الكمبيالات و السند لامر يمكن ان يسرق او يضيع التجارة يمكن ان يلجا للغسن او الاحتيال بمختلف اشكاله

-ارتفاع كلفة المدفوعات : ان كل معاملة لكلف مبلغا ثابتا من المال و بالنسبة للمدفوعات الصغيرة يغطي بالكاد تكاليف المصروفات

و اكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث اصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها<sup>1</sup>.

ثانيا: استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي :

1 - بورقابة فريدة، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية و البنكية، دراسة ميدانية حالة بنك الجزائر الخارجي BEA، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2018، ص 9.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

كان التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال الشبكة حدث ما لبسه الميلاد الجديد (www.world wide web) الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية

للانترنت حيث امكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات و المواقع على الانترنت مما اتاح للمستخدم او المبرمج البسيط في اي مكان بالعالم بان يقوم بتطوير موقع الكتروني يكتسب قيمته من قيمة المحتوى الذي يتضمنه و كذا استقرت الانترنت في شكلها العادي كشبكة عالمية تربط شبكات العالم<sup>1</sup>

و قد اتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك و تسمح لعملائها بقضاء اشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين او الانتظار لساعات طويلة لاجل قضاء مصلحة مصرفية و ذلك من خلال خدمات المصرفي

حيث تم انشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري و من تم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت و هو في منزله و اجراء كل عملياته المصرفية<sup>2</sup> (home bankin المنزلي

ثالثا: التوجه نحو التجارة الالكترونية:

ان انتشار التجارة الالكترونية عبر وسائل الاعلام و الانترنت ساهمت ايجاد البيئة النظيفة لصناعات و السلع و الخدمات و التجارة الالكترونية لسعي الى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية و منظمات الاعمال الخاصة و العامة بغية تخفيض تكلفة النقل و تخفيض الاثار السلبية و تعظيم عولمة الشركاء<sup>3</sup>

تعرف التجارة الالكترونية على انها تفيد كل العمليات التجارية من بيع و شراء السلع و الخدمات و حتى الافكار و تبادل المعلومات بوسائل الالكترونية منها شبكة الانترنت و ان كانت الخلافة التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على اساس الايجاب او القبول بخصوص اي تعاقد و هي اساس التزام البائع بتسليم المبلغ بالسكة المادي ان يقوم المشتري بالوفاء بالثمن اما نقدا او باستخدام ادوات الدفع البديل و هي وسائل الدفع التقليدية

1 - سماح سعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر - واقع و تحديات- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العرفي السينة -نسبة في 2015، ص 15

2 - بورقابة فريدة، مرجع سبق ذكره.

3 - محمد ابراهيم، عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي، التجارة الالكترونية مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر 2007 ص 150. 131.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

فان التجارة الالكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع و الخدمات و معاملات بين اطراف متباعدة مكانها عبر شبكة الانترنت استوجبت تطوير وسائل الدفع الالكترونية مما ادى الى تطوير التجارة الالكترونية<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: التحول الى وسائل الدفع الحديثة

ان مستقبل الخدمات المالية و المصرفية على المستوى الدولي يعتمد على ربطها بتكنولوجيا المعلومات و تقييم استخدام الصيرفة الالكترونية دون هذا المنطق سوف نتعرف في هذا المبحث على مفهوم وسائل الدفع الالكتروني مزايا و عيوب الدفع الالكتروني

#### المطلب الاول: تعريف وسائل الدفع الحديثة اهميتها و خصائصها

1 - عبد العال عماد، التجارة الالكترونية دير الجامعة الاسكندرية مصر 2003. 2004.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

أولاً: تعريف وسائل الدفع الحديثة

وردت عدة تعريفات لايطمه الدفع الالكتروني يتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية حيث نذكر من بعض هذه التعريفات:

-النظم التي يمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الالكترونية من التبادل المالي الالكتروني بدلاً من استخدام النقود المعدنية و الورقية او الشيكات الورقية حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة و سريعة و امانة للحصول على اثمان منتجاتهم من الزبائن<sup>1</sup>

تتألف هذه المنظومة عادة من النظم و البرامج الخاصة لهذا الشأن حيث نفع وسائل الدفع لمجموعة من القواعد و القوانين التي تجعل كافة الحركات المالية و الاجراءات تتم بسرية تامة لضمان الحماية و الامان للمستخدم<sup>2</sup>

-و تعرف ايضاً هي عملية تحويل الاموال هي الاساس ثمن السلعة و الخدمة بطريقة رقمية اي استخدام اجهزة الكمبيوتر و ارسال البيانات عبر خط هاتفي او شبكة ما او باي طريقة الكترونية اخرى لارسال البيانات<sup>3</sup>

-و منه نقول ان وسائل الدفع الحديثة هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف الى اخر او من نظام الى اخر و هذه المعطيات تتم معالجتها من طرف الوسيط "نظام المعالجة" و تتم عن طريق مجموعة الادوات الالكترونية.

ثانياً: اهمية وسائل الدفع الحديثة

تلعب بطاقات الدفع دوراً كبيراً في سيرورة التعامل في البنوك التجارية حيث يمكن تبيان ذلك من خلال العناصر التالية:

-التسهيل من عملية التبادل و تحصيل الوقت و المسافة

-عنى الافراد من عمل مبالغ كبيرة و التي تكون معرضة لمخاطر السرقة و الضياع لاستخدامها في شراء معظم احتياجاتهم

-تفتح المجال امام زيادة و توسيع و انتشار التجارة الخارجية<sup>1</sup>

1 - محمود عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان في 2010 ص 178.

2 - موضوع وسائل الدفع الالكتروني.

3 - معمري حسام الدين، دور أنظمة الدفع الحديثة وتأثيرها على التعاملات الاقتصادية، كلية ع اقتصادية و التجارية وع التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة في 2014

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

ثالثاً: خصائص وسائل الدفع الحديثة

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية : اي انها وسيلة مقبولة عند جميع الدول

2/ يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية: و هي قيمة نقدية بتصميمها بطاقة بها ذاكرة رقمية او ذاكرة الرسمية للمؤسسة التي تهيمن على ادارة عملية التبادل

3/ يستخدم هذا الاسلوب لتسوية المعلومات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم ابرام العقد بين اطراف متباعدة في المكان و يتم دفع عبر شبكة الانترنت اي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفصل وسائل الاتصال اللاسلكية يتم اعطاء امر الدفع وفقاً للمعطيات الإلكترونية يسمح الاتصال بين طرفي العقد

4/ يتم الدفع الإلكتروني باحد الاسلوبين:

أ- من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض و من ثم الدفع لا يتم الا بعد الخصم من هذه النقود و لا يمكن لبسهولة المعلومات الأخرى عليها بهذه الطريقة و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مؤقتاً.

ب- من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقاً لهذا الغرض بل ان المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالتشيك لتسوية اي معاملة مالية<sup>2</sup>.

5/ يتم الدفع لالكتروني من خلال نوعين من الشيكات:

أ- شبكة خاصة تقتصر الاتصال بها على اطراف التعاهد و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم

ب- شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الافراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة و هذه الخصائص بالتاكيد تسمح بالتقليل و تخفيض بتكاليف العمليات التجارية اضافة الى انها تنظم الوقت علاوة على تحسين ادارة النقد و الشراكة التجارية بين الممولين و العملاء<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الإلكترونية

1 - بورقابة فريدة، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية و البنكية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم في 2018 / 2019 ص 12.

2 - سماحي أحلام وحناني نجا، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة في 2016 ص 32.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

تطورت النقود مع تطور الاساليب التكنولوجية الحديثة و ظهرت بشكل مستحدث في صورة وسائل الكترونية يتم تداولها و استخدامها في عملية الدفع الالكتروني و اهم هذه الاشكال المصرفية ما يلي:  
اولا:الهاتف المصرفي:

هو نوع من تطور الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء حيث يعمل لمدة 24 ساعة باستمرار طوال العام للاجازات و يستطيع العميل برقم سري خاصة ان يسحب مبالغ من حسابه و تحويلها لسداد الكميات و الفواتير المطلوبة و كذلك الحصول على القروض و فتح اعتمادات مدنية و يجب اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل و كمبيوتر البنك و الذي يعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزلة<sup>1</sup>

ثانيا:خدمات الصرف الالي:

تعد الات الصرف الالي الذاتي من اكثر الوحدات الالكترونية سيوفا و استخداما في مجال الخدمة المصرفية و يعرف بانها محطات طرفية الكترونية متصلة بالحساب الالي يتم من خلالها تفقدهم الخدمات المصرفية دون توقف و دون مساعدة موظف البنك

يتم استعمال الصرف الالي عن طريق استخدام ماكينات الية الكترونية او صراف الي الكتروني حيث يدخل العمل وفقا لرقم سري خاص به احد خصيص لهذا الغرض في هذه الماكينات لذلك يستطيع ان يحصل على نقص الخدمات المصرفية فيه مثل الحصول على خدمات السحب النقدي في حدود المبالغ المسموح بها من اهم الخدمات التي يقدمها الصراف الالي:

السحب النقدي-ايداع الشيكات-دفع الفواتير-الاستفسار عن الارصدة-طلب دفتر الشيك-الاستفسار عن اشعار العملات<sup>2</sup>.

ثالثا:خدمات اصدار النقود

تعتبر النقود الالكترونية احدث تطور يعمل في وسائل الدفع و يقصد لها الوسائل الالكترونية (الحاسوب) لتحويل اية مبالغ تجهة اخرى كدفع رواتب و اجور الموظفين او تسديد الديون او دفع مشتريات سلعية او خدمية و يتم ذلك وفق نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الاموال الالكترونية و قد يكون هذا النظام هو البديل المستقبلي لاستخدام العملات القانونية و الشيكات و حتى بطاقات الائتمان حيث يتقدم الان بشكل واسع لتحويل المبالغ الكبيرة الكترونيا من قبل البنوك و الشركات و صناديق الاستثمار و الوسطاء الماليين و يمثل نسبة كبيرة من مجموع

1 - رجال وفاء، "مرجع سبق ذكره".

2 - طارق طه، إدارة البنوك في شبه العولمة و الانترنت الطبعة الأولى دار الحاصلة الجديدة الاسكندرية 2007 ص

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

الاموال التي تم تحويلها في العالم و تتمتع النقود الالكترونية بعدة مزايا تصب جميعها في كفاءات عالية<sup>1</sup>.

رابعاً: اصدار الشيكات الالكترونية

الشيك الالكتروني هو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها و الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده و يقدمه البنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك اولا بتحويل ليكن دليلا على رقميه الشيك المالي الى حساب حامل الشيك و يعد ذلك يقوم بالغاء الشيك و اعادته الكترونيا الى مستلم الشيك (حامله) انه قد تم صرف الشيك فعلا و يمكن لمسلم الشيك ان يتأكد الكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبالغ الى حسابه<sup>2</sup>.

خامساً: الفياضة

هي عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات و بيانات كل منها و يتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة و يتولى مباشرة عملية عرض السلعة او الخدمة او التسليم و الوفاء او الدفع لطير عمولة معينة<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: أشكال التأمين على الدفع الالكتروني:

لاشك في انه عندما تتم عملية الدفع و التحويل برسائل الكترونية عبر شبكة مفتوحة تزيد من مخاطر الاختراق و الاطلاع على معلومات تخص الاخرين و حتى التلاعب بحساباتهم ما يحتم على المؤسسات المالية ووجود توفير الامان و الثقة لعملائها بغية شبعهم على المعاملات الالكترونية<sup>4</sup> و من ثم اوجب اللجوء الى وسائل التأمين لتوفير الامان و الثقة بين المتعاملين لضمان فعالية و نخاعة وسائل الدفع الالكترونية مما يضمن بحاجة الصفقات التجارية غير هذه الشيكات و تتولى الجبهة التي تقدم الخدمة الدفع الالكتروني مهمة توفير الامان و الثقة المتبادلة حيث يتم تحديد الدائن و المدين اي اطراف العملية التي تتم بطريقة مشفرة من خلال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يضر الرقم المصرفي على الشبكة و يتم عمل ارسيف يسهل الرجوع اليه للمبالغ التي تم سحبها بهذه الطريقة و هذا ما يعرف بنظام المعاملات الالكترونية الامنة و يحقق هذا النظام عدة ضمانات اساسية منها :

1 - عبد المنعم سيد علي ونزار سعد الدين الحسيني، النقود و المصارف و الأسواق المالية الطبعة الأولى الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2006 ص 39.

2 - ابراهيم يعني ، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في مذكرة ديوان جامعة بن عكنون 2005 ص 93.  
3 - نغم عبود نغم، الادارة الالكترونية الاستراتيجية الوظائف و المشكلات الطبعة الأولى دار المرزخ للنشر المملكة العربية السعودية 2004 ص 35.

- أحمد سمير، أنظمة الدفع الالكتروني منشورات الملة الحقوقة بيروت، لبنان 2008 ص 4.147

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

-التكميلية اي ضمان ان الرسالة المرسله هي الرسالة المستغلة عن طريق الانظمة الرقمية و سير المعاملات من خلال التشفير محدود الرسالة و التحقق من شخصية صاحب بطاقة الائتمان و شخصية البائع كما ان هناك بروتوكول البطاقات الامنية و الذي ادخل هذا النظام من طرف شركة و هو برنامج بروتوكول تشفير مخصص في نقل البيانات و المعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الانترنت بطريقة امنية تعين لا يمكن لاي شخص الا المستقبل يمكن قراءتها و تكون قوة التشفير فيها قوية و يصعب فكها و يقون هذا البرنامج بربط المتصفح الموجود على الكمبيوتر المستخدم بالكمبيوتر المزود الخاص بالموقع المراد شراء منه و هذا طبعاً اذا كان الكمبيوتر الخادم مزود بهذه الطريقة او التعبئة و يقوم هذا البرنامج بتفسير اي معلومة صادرة من تلك المتصفح وصولاً الى الكمبيوتر الخادم الخاص بالموقع باستخدام بروتوكول التحكم و الارسال و بروتوكول الانترنت اللذا يعرفان `protocol internet transfer control`.

### المطلب الرابع: مزايا و عيوب وسائل الدفع الالكتروني

أولاً: مزايا وسائل الدفع الالكتروني

لوسائل الدفع الالكتروني عدة مزايا يستفيد منها مصدرها و حاملها و حتى التاجر و يتمثل في :

-بالنسبة لحاملها : توفر له مزايا قديمة اهمها سهولة الاستخدام كما يمنعه الامان بدل حمل النقود الورقية و تفادي السرقة و الضياع كما ان لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة كما يمكنه من اتمام صفقاته فوراً بمجرد ذكر رقم البطاقة

-بالنسبة للتاجر:بعد اقوى ضمان لحقوق البائع حيث يساهم في زيادة المبيعات كما انها ازاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما ان العبي يقع على عاتق البنك و الشركات المصدرة

-بالنسبة لمصدرها:حيث تعتبر الفوائد و الرسوم و الحرامات من الارباح التي تحققها المصارف و المؤسسات المالية<sup>1</sup>

ثانياً: عيوب وسائل الدفع

-بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عنها زيادة الاقتراض و الانفاق مما يتجاوز القدرة المالية و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء

1 - مداح غزال وبارك لعدم، أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنى نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة 2001 ص 8.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

-بالنسبة للتاجر: ان مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه وضع اسمه في القائمة السوداء و هو ما يعني تكبد التاجر صعوبات حمة في نشاطه التجاري

-بالنسبة لمصدرها:اهم خطر يواجهه مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقة للديون المستحقة عليهم و كذلك يحمل البنك المصدر نفقات ضياعها<sup>1</sup>.

## المبحث الثالث:أنواع وسائل الدفع الالكتروني

### المطلب الأول: النقود الالكترونية

أولاً:تعريف النقود الالكترونية:

هي قيمة مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي و تعطى بالقبول واسع من غير من قام باصدارها و يستعمل كاداة للدفع لتحقيق اغراض مختلفة<sup>2</sup> هي عبارة عن بديل الكتروني للنقود قبل التخزين و تداول مع عدم قابلية تزنيفه فهي عبارة عن ارقام يتم نقلها من الحساب الخاص بالبنك الى الحساب الخاص بالمشتري و منه الى الحساب الخاص بالبائع عن طريق القرص الصلب المثبت على الحاسوب<sup>3</sup>

ثانياً:طبيعة النقود الالكترونية:

تتفاوت آراء الاقتصاديين بشكل ظاهر فيما يتعلق بتحديد طبيعة النقود الالكترونية و من هذه الآراء:

-الرأي الأول:النقود الالكترونية صبغة غير مادية للنقود الورقية لاشك في ان النقود الالكترونية هو عبارة عن زمن يمثل القيمة و ليست القيمة لذاتا و اليوم تعد النقود الالكترونية اكثر صور النقود حداثة و تعقيدا و لعل الفرق الجوهرى بينها و بين انواع النقود السابقة عليها هي انها لم تعد تاخذ شكلا ماديا و انما اصبحت تتمثل في صيغة غير مادية للنقود الورقية

1 - موقع [www.starness](http://www.starness) في 2020/01/03.

2 - رضوان رأفت عالما التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية مكتبة المنظمة العربية الادارية ص 98.93.

3 - مولسي أحمد جمال الدين، النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية تحت مقدم إلى مؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي كلية الحقوق جامعة بيروت 2004 ص 153.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

-الرأي الثاني:النقود الالكترونية اداة تبادل و ليست اداة دفع:يعتبر هذا الراي اصدار معادل من النقود الالكترونية او بتعبير اخر يتم شراء اصدارات النقود الالكترونية بما يعادلها من نقود الصارف المركزية اذا هناك نقود تشتريها نقودا اخرى

-الرأي الثالث:النقود الالكترونية أداة ائتمان: يعتبر أصحاب هذا الراي ان كل انواع النقود هي اشكال للائتمان فان العملة تستخدم كمخزن للقيمة لمالكها و ايضا كوسيلة للتبادل تسهل له اجراءات التعاملات المختلفة اما النقود الالكترونية بوصفها رصيذا نقديا مسجلا الكترونيا على بطاقة مخزنة القيمة.

-الرأي الرابع: النقود الالكترونية صورة افتراضية لتدفق ثلاثي الاقطاب حسب هذا الراي حياة النقود الالكترونية تمر بثلاث مراحل:

1/الاصدار لصاحب البطاقة

2/الانتقال من صاحب البطاقة الى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت اليه النقود الالكترونية

3/تدمير النقود الالكترونية عن قيام الطرف الثالث بالاستيراد مقابلها من النقود التقليدية و يتعين الذكر ان اصدار النقود الالكترونية لا يعتبر حسابا عاديا ذا طبعها ماليا في الواقع ان عملية تدمير النقود الالكترونية تسجل خارج الميزانية من واحدة المعلومات<sup>1</sup>

ثالثا:خصائص النقود الالكترونية

-النقود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة الكترونيا و هي عبارة عن ابيات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية

-النقود الالكترونية ثنائية الابعاد:يتم نقلها من المستهلك الى التاجر دون الحاجة الى وجود طرف ثالث بينهما كالمصدر مثلا فالنقود الالكترونية صالحة لبراء الذمة و وسيلة دفع اثمان السلع و الحرمان دون ان يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود

-النقود الالكترونية ليست متجانسة حيث ان كل مصدر يقوم بغلق و صدار نقود الكترونية مختلفة

-سهولة العمل حيث تتميز بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها و صغر حجمها

-النقود الالكترونية هي نقود خاصة على عكس النقود القانونية التي يتم اصدارها من قبل البنك المركزي فان النقود الالكترونية يتم اصدارها من قبل مؤسسات و شركات و لهذا يطلق عليها اسم النقود الخاصة<sup>1</sup>.

1 - محمد جمال الدين مولسي، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية الجديدة في أعمال المصارف ( مرجع سابق ذكره).

### رابعاً: اشكال النقود الالكترونية

\* معيار للوسيلة نستطيع ان نقسم النقود الالكترونية وفقا للوسيلة المستخدمة لتعريف المنصة النقدية عليها الي البطاقات سابقة الدفع -القرص الصلب الوسيلة المختلطة-

أ-البطاقات prepaid card و تتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية سابقة الدفع

منسية على بطاقة بلاستيكية و تاخذ هذه البطاقة صور متعددة واسط هذه الاشكال هي البطاقات التي يسجل المتشرة في smart card عليها القيمة النقدية الاصلية و المبلغ الذي تم اتفاقه و من امثلتها البطاقة الذكية و التي يتم تداولها بصورة Damant prepared card الولايات المتحدة الامريكية و بطاقة دامونت سابقة الدفع شائعة في الدنمارك و هناك ايضا بعض البطاقات التي تستخدم كنقود الكترونية و يستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم مثل بطاقة avnt card المنشرة في فنلندا : و يتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم اشخاص Hard disk.

ب-القرص الصلب اشخاص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الانترنت و لهذا فانه يعلق على هذا النوع من النقود ايضا مسمى النقود الشبكية network money و طبعا بهذه الوسيلة فان مالك النقود يمكن ان يقوم بشراء جميع السلع و الخدمات و ذلك عبر شبكة الانترنت

ج-الوسيلة المحتطة: و تعد هذه الوسيلة خليط مركب من الطريقتين السابقتين حيث يتم تموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على البطاقة الالكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسوب الالي الذي يقوم بقراءتها و بثها عبر شبكة الانترنت الى الكمبيوتر الشغفي لبائع السلع و الخدمات

\*معيار القيمة النقدية: هناك تصنيف اخر للنقود الالكترونية يرتكن على معيارهم الصفة النقدية المخزنة على الوسيلة الالكترونية و يستطيع ان تميز بينها بشكلين:

- بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة: sryvalnecards و هي بطاقات صالحة للوفاء يأتئمان السلع و الخدمات التي لا تتجاوز قيمتها دولار واحد فقط

1 - محمد ابراهيم الشافعي، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية من الشريعة و القانون. الاثار النقدية و الاقتصادية و المالية للنقود الالكترونية

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

- بطاقات ذات قيمة متوسطة و هي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار واحد و لكنها لا تتجاوز 100 دولار<sup>1</sup>

\*معيار المتابعة و الرقابة عليها:

أ-نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها (اسمية): تضمن وحدة النقد الالكترونية و معلومات متعلقة بتهوية كل الاشخاص الذين سبق لهم و ان تداولوها و هي بنسبة ذلك بطاقات الائتمان حيث يستطيع المصرف المعني ان يقتضي اثر وحدة النقد التي اصدرها اثناء تداولها

ب-نقود الكترونية خارج الشبكة (offline) هناك تتم التعاملات دون الحاجة الى الانصاف المباشر بالمصدر فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يجوزها المستهلك و تتضمن مؤشر يظهر له التغييرات التي تطرأ على قيمتها المخزنة بعد اجراء تعامل نقدي و هي تثير قدرا كبيرا من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالامان.

\*معيار الارتكاز:

أ-النقود الالكترونية المرتكزة على القطع الرقمية: يتم فيها التبادل من خلال قطع رقمية الكترونية لكل واحد منها قيمة محددة للعنوى كل قطعة الالكترونية على معلومات تشمل رقما تسلسليا و قيمة محددة

ب-النقود الالكترونية المرتكزة على ارصدة دفتر الاستاذ: يتم تسجيل القيمة كرصيد في دفتر الاستاذ يزيد الرصيد او ينقص بحسب ما يتم من مبادلات

- تحويل قيمة من حساب لآخر سندا لتعليمات متبادلة

-مسك دفتر الاستاذ من قبل وحدة الادارة الحسابات التي يتم الاتصال بها لاتمام المبادلات<sup>2</sup>.

خامسا: آلية عمل النقود الالكترونية

م1-السابقة لعملية الشراء

-عملية استناد المشتري النقود الالكترونية و ذلك عن طريق احد البنوك المصدرة للنقود الالكترونية

-حصول المشتري على برنامج خاص مجانا لعداوة النقد الالكتروني و هذا البرنامج تعطل على حماية وحدات النقد الالكتروني من المحو و النسخ

1 - مرجع سبق ذكره ص 16

2 - توفيق سينور، أدوات الدفع الالكتروني. بطاقة الوفاء الجديدة في أعمال المصارف. الاقتصاد الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية لبنان 2002 ص 105

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

-اشترك البائع في هذا النظام من خلال احد البنوك التي تتعامل بالنقد الالكتروني و هي تحد البنوك الموجودة هلى شبكة الانترنت

-حصول البائع على برنامج مجاني لادارة النقد الالكتروني و هو يقوم ايضا بحماية النقد الالكتروني

م2-عملية الشراء

نبدأ بتصفح مقر البائع و اختيار السلع و التعرف على اسعارها خلال هذه المرحلة يقوم المشتري باتخاذ قرار الدفع من خلال النقود الالكترونية حيث يقوم البرنامج ب:

- اختيار رصيدا اذا كان يسمح بالسداد او عدمه

-اذا كان الرصيد يسمح يقوم بتحديد العملات الالكترونية عن طريق تحديد ارقام خاصة بكل وحدة و قيمتها في كشف حساب خاص

-يتلقى البنك المصدر كشف الحساب من المشتري حيث يتأكد من صحة النقود الالكترونية و ذلك من خلال صحة الارقام الخاصة بها او بطرق التأكد المختلفة

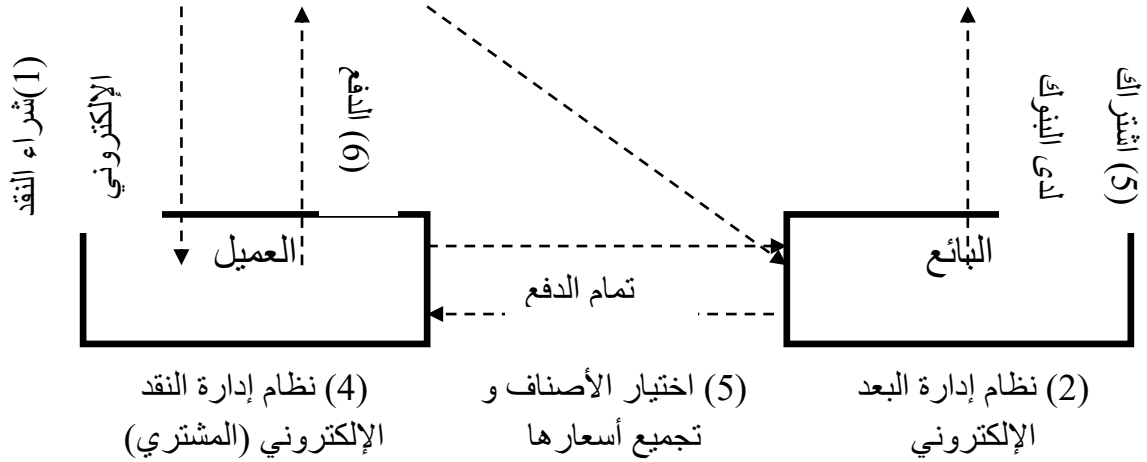
-يتلقى برنامج ادارة النقد الالكتروني للبائع كشف العملات الالكترونية الموقعة من البنك و يقوم باضافة وحدات النقد الجديدة

-يقوم برنامج ادارة النقد الالكتروني للبائع بابلاغ المشتري باتمام السداد فيقوم برنامج ادارة النقد تمحو قيمة العملية من رصيد المشتريستطيع البائه بعد ذلك من خلال البنك المشترك لديه من تحويل النقود الالكترونية الى نقد عادي عن طريق برنامج ادارة النقد للبائع و ذلك عن طريق ارسال كشف حساب بكل وحدات النقد الالكتروني لدى البائع او بعضها و يمكن توضيح خطوات الاجرائية للشراء و السداد بواسطة النقود الالكترونية خلال الشكل الموضح:

الشكل (01) : دورة استخدام النقد الالكتروني وإجراءاته

بنك مصدر للنقد  
الإلكتروني

بنك التعامل بالنقد  
الإلكتروني



سادسا: مزايا و ايجابيات النقود الالكترونية

- سهولة الاستخدام: حيث يمكن للمستهلك من سداد قيمة مشترياته بمجرد ضغط زر
- السرية و الخصوصية: يستطيع مستخدم هذه النقود ان يقوم بعملية الشراء دون ان يكون مضطر لتقديم اية معلومات
- انخفاض التكاليف: يمكن نظام النقود الالكترونية من تخفيض تكلفة المعاملات التي تتم بها
- انتشارها عالميا: حيث ان استخدام النقود الالكترونية يسهل اتمام العمليات المالية و التجارية التي تتم عبر الانترنت لسهولة و يسر سواء هلى الصعيد المحلي او الدولي حيث ساهمت في انتشار العمليات التجارية الالكترونية عبر العالم

### المطلب الثاني الشيكات الالكترونية :

اولا: تعريف الشيكات الالكترونية: هي عباره عن وثيقه الكترونيه تتضمن العديد من البيانات تتمثل في رقم الشيك اسم الدافع ورقم حسابه واسم البنك واسم المستفيد و الضمة التي ستندفع ووحدة العمله المستعمله وتاريخ الصلاحيه والتوقيع الالكتروني للدافع والتطهير الالكتروني للشيك و عليه يمكن تعريفه على انه رساله موثقه ومؤمنه يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك بتحويل قيمه الشيك اولا الى حسابي حامل الشيك وبعد ذلك يقوم

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

بالغاء الشيك واعادته الكترونيا الى مستلزم البنك ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك ان يتأكد من انه قد تم بالفعل تحويل مبلغ لحسابه<sup>1</sup>

ثانيا: إليه عمله: يحرر الشيك الالكتروني باستخدام الكمبيوتر ويعتمد على وجود وسيط بين المتعاملين عمليا يتم التعامل بين البائع والمشتري ولكن هناك اجراءات ومراحل تسبق عملية الشراء والسداد واجراءات ومراحل تكون خاصة لعملية الشراء و كيفية السداد على النحو التالي:

\*اجراءات قبل عملية الشراء و السداد

هناك اجراءات تسبق عملية الشراء و السداد و تكون عبر مرحلتين:

المرحلة 1: اشتراك المشتري ( العميل) لدى جبهه التخليص وهي غالبا ما تكون بنك حيث يتم فتح حساب جاري يتم الحصول عليه ويتم تحديد موقع الكتروني للمشتري ويستعمله في قاعده بيانات جهه التخليص

المرحلة 2: اشتراك البائع في النظام من خلال اشتراكه لدى نفس الجبهه حيث يتم فتح حساب جاري وتحديد التوقيع

الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعده بيانات جهة التخليص

\*اجراءات خاصة بعملية الشراء و كيفية التسوية:

هذه الاجراءات تكون متعلقة بعملية الشراء (العميل) و كيفية التسوية بين التاجر و جهة التخليص و يكون عبر اربعة مراحل:

المرحلة 1: يقوم المشتري بتحديد المبلغ التي يرغب في شرائها و تحديد السعر الكلي من لبائع المشترك في جبهة التخليص

مرحلة 2: يقوم المشتري بتحرير الشيك الالكتروني يقدمه هذه السلع وتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر وارساله الى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن

مرحلة 3: يقوم البائع باستلام الشيك وفحصه والتحقق من البيانات ثم يقوم هو الاخر بتوقيعه الالكتروني المسطر وارساله الى جهه التخليص

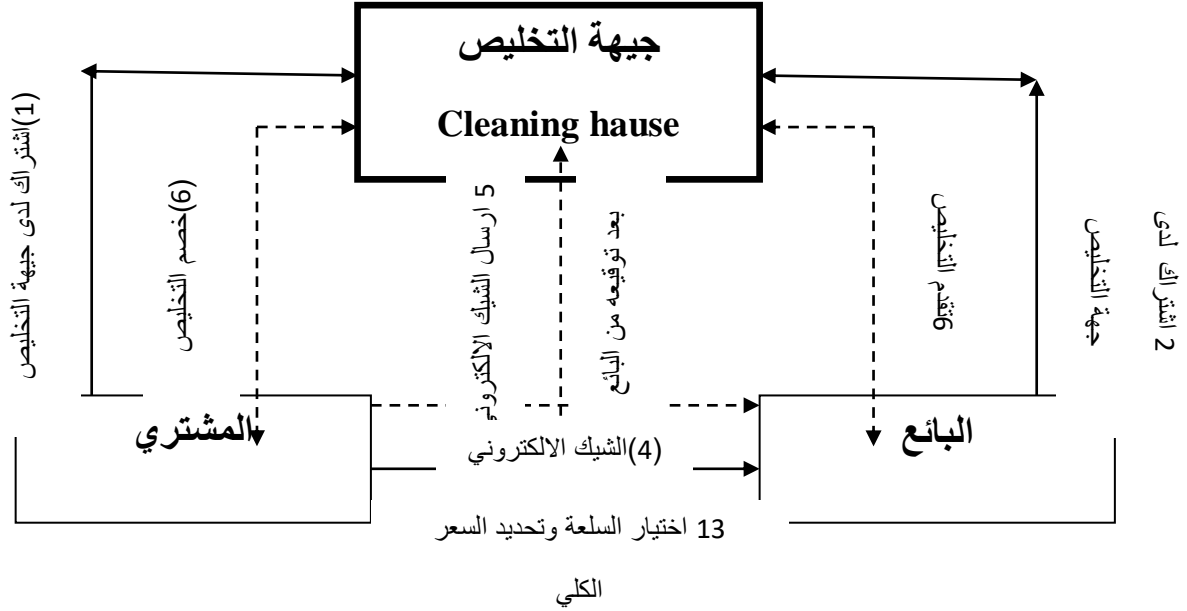
مرحلة 4: تقوم جهه التخليص بفحص الشيك والتحقق من رصيد المشتري وفحص الطواف الالكتروني من المشتري والبائع وتقوم بعد ذلك باختبار كل من المشتري والبائع باتمام العمليه من

1- زهير زواش. دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين العملات المصرفية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي -أم بواقي-2010ص 40

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

رصيد المشتري و اضافتها الى رصيد البائع ويمكن تلخيص اجراءات استخدام الشيك الالكتروني ومراحله عبر المخطط الاتي:

الشكل (2): دور استخدام الشيك الالكتروني واجراءاتها



ثالثا مزايا الشيكات الالكترونية

تتميز الشيكات الالكترونية بعدة مزايا

- توفير 50 بالمئه من رسوم التشغيل مقارنة بالبطاقه البنكيه

- يتم تسويه المدفوعات من خلال الشبكات الالكترونيه في 48 ساعه فقط مقارنة مع الشيكات التي يتم تسويتها في وقت اطول من خلال المقاضه

- يقضي على مشاكل الشكاه العاديه كالضياع والتاخير<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: البطاقات الالكترونية**

1/ تعريف البطاقات الالكترونيه:

1 - بوعزة هداية مرجع سبق ذكره.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

يعرف على أنها بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصيه تصدرها البنوك وهي من اشهر الخدمات البنكية الحديثه في موجب هذه البطاقه تستطيع المتعاملون الحاملون لها الحصول على الائتمان المتفق عليه من البنوك و هذا الائتمان يقومون بسداده خلال مده معينه في هذه البطاقه اضافه الى كونها اداه للوفاء مثل بطاقه ضمان الشيك فهي ايضا تمنح لحاملها ائتمان قصير الاجل<sup>1</sup>

2/ انواع البطاقات البنكيه:

أ-بطاقات الدفع: تمنح هذه البطاقه للعميل الشراء على الحساب من التسديد من خلال السحب على حساباتهم الجاربه في المصرف مباشره فاذا كانت البطاقه المدنيه على الخط مباشره في حال كون الجهاز موصول بجهاز مركزي فان تحويل قيمه المشتريات يتم الى الجهه الدائمه خلال اليوم نفسه الذي تتم في فيها الشراء اما اذا كانت البطاقه المدنيه خارج الخط فانه يسمح بتسجيل العمليه على ان تتم التسويه خلال ايام لاحقه ويمكن ان نميز بطاقات الدفع من خلال معيارين:

\*معيار القبول: وفقا لهذا المعيار توجد نوعان من البطاقات:

البطاقه الدوليه: مثل فيزا كارد ماستر كارد يمكن استخدامها داخل البلاد المصدره وخارجها تقرا الاشرطه الممغنطه التي تحصل عليها البنوك من مصدر هذه البطاقه ويكون البنوك مشتركه في عضويه البطاقه

البطاقه المحليه: تستعمل داخل البلد المصدره في عمله المحليه

\* معيار طريقه تسويه العمليات المنجزه بالبطاقه: وفقا لهذا يوجد ثلاث انواع:

بطاقات الخصم الفوري: تستخدم كأدات وفاء فقط حيث يحل حامل البطاقه احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقدم البطاقه ويتم الخصم مباشره لقيمه هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المصدر وتوجد عده انواع:

-بطاقه الشيكات: يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينه بطاقه السحب الالي تستخدم

-بطاقه السحب الالي: في عمليه سحب النقود سواء كانت من اجهزه الصرف الالي المحلي او الدولي او الاجهزه التي تقرا الاشرطه الممغنطه التي تحصل عليها البنوك من مصدر هذه البطاقه ويكون البنوك مشتركه في عضويه البطاقه.

1 - حريزي مريم، واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في جهاز مصرفي الجزائري زكيفية ادارة المخاطر الناجمة عنها وفق نموذج لجنة نازل الدولية للرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة الادارية العدد الرابع جامعة الجزائر 3 ديسمبر 2015 ص 39.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

بطاقه الخصم: يتميز هذا النوع من البطاقات بانه لا يتضمن الائتمان بل يتم خصم قيمه الصفقه من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبه لبطاقات الصرف الاليه ونلاحظ بان هذا النوع من البطاقات يمكن ان يستخدم في نفس شبكه الالات السايقة

بطاقه المدفوعه: مقدا وهي بطاقه تقوم على اساس ادخال او تثبيت مبلغ محدد من البطاقه ويجري التخفيض التدريجي للمبلغ التي كلما تم استعمال البطاقه ومن امثله ذلك بطاقه الهاتف ووسائل النقل

بطاقه المدنيه: تتضمن هذه البطاقات رقم البطاقه الشخصيه لعميل وتكرر البطاقه في جهاز خاص متصل بمركز البطاقات فيتم قراءه البيانات من خلال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقه

بطاقه الائتمان: هي بطاقه يمكن العميل من الحصول على السعر والخدمات من محلات واماكن معينه عند تقديمه لهذه البطاقه ويقوم البائع بالتالي بتقديم الفاتوره الموقعه من العميل الى البنك مصدر الائتمان فيسدد قيمتها له ويقدم المصرف للعميل كشف شهريا باجمالي القيمه لتشيديها او لخصمها من حسابه التجاري والمتعامل لا يدفع اي فوائد على هذا الائتمان في حال السداد خلال الاجل المحدد

بطاقات الدفع لاجل: في هذا النوع من البطاقات قد استخدم البطاقه كاداه وفاء وائتمان في الوقت نفسه فيقوم البنك باصدار مثل هذا النوع من البطاقات ولا يشترط على العميل صاحب الحساب الجاري ان يكون قد دفع في حسابه مبلغا في حده الادنى مساويا للحد الاعلى للقيمه المسموح استخدام البطاقه بها ويحدث المحاسبه الماليه بشكل شهري عن طريق ارسال كشف من البنك مصدر البطاقه لحامل هذه البطاقه وتحتوي على تفصيل المبالغ المستحقه عليها منخفض مشترياته

البطاقات الذكيه: ظهرت هذه البطاقات ماشيا مع التطور التكنولوجي وهي بطاقه بلاستيكيه تحتوي على خليه الكترونيه تتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصه بحميلها مثل الاسم العنوان المصرف المصدر اسلوب الصرف المبلغ المصروف وتاريخه حياه الزبون المصرفيه ونميز نوعين من البطاقات الذكيه<sup>1</sup>

النوع الاول: هي البطاقه المتصله والتي عند استخدامها يجب ايصالها عقار البطاقات الذكيه حتى يتم عمليه تحديد المعلومات وقراءتها من قبل شريحه الكمبيوتر الموجوده على البطاقه الذكيه

1 - زعرو رنعيمة. انظمة الدفع الالكتروني في القرن الحادي و العشرون -الواقع و التحديات-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2011ص 206

2- يوسف مرزوقي، واقع وسائل الدفع الحديثه في الجزائر دراسة حالة البنك الشعبي الجزائري-وكالة سعيدة- كلية العلوم ق والعلوم التجارية جامعة الطاهر ملاوي سعيدة 2016 ص 41.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

النوع الثاني: هي البطاقات الغير متصله حيث تتم عمليه تعديل البيانات وقراءتها عبر بثها لا سلكيا الاثنين الفحمي الموجود عليها وتعتبر البطاقات الذكيه الغير متصله مفيده جدا حيث انها تعتبر ملائمه وسريعه وهي لطلب من المستخدم ادخال كلمه المرور واسم المستخدم الصحيحين حيث تعطيهما المزيد من الامن والحمايه من السرقة و الاحتيال<sup>1</sup>

### 3- خصائص البطاقات الالكترونية:

للبطاقات الالكترونية خصائص عديدة نذكر منها:

\*البطاقة تعد اداه لوسيله الادمان حيث ان مجرد الحصول على هذه البطاقة تعطى لحاملها التمتع لفترة ائتمان على مشترياته والحصول على حرمان دون ان نقوم بالدفع الفوري للنقود

\*انخفاض تكاليف التعامل بالبطاقة حيث رات البنوك في الوفاء الالكتروني بواسطه البطاقة وسيله تخفظونها العامه بصفه عامه ونفقه معالجه الشيكات بصفه خاصه وتاتي حفظ النفقات بدايه من الاقتصاد في استخدام الورق وهو اجراء التعامل بالبطاقة و لسند الجزء الاخر الى الات التي تقوم بمعالجه العمليات المنفذة للبطاقة

\*عدم خضوع بطاقة الوفاء للتنظيم القانوني الخاصه لوسائل الوفاء التقليديه : ان عدم خضوع بطاقة الوفاء لنظام قانوني معين هو من اهم ما يميز عمليات البنوك وذلك الذي يبعدها عن العمود ويجعل من السهل عليها محطه التطورات السريعه التي تشهدنا البنيه التجاريه وخاصه في مجال العمليات المصرفيه

\*تعمل البطاقات بصفه عالميه حيث تقوم منظمه العالميه الراغبه باصدار البطاقات باضفاء صفه عالميه عليها من معظم انحاء العالم. فضلا عن سياسه التوسيع والانتشار في جميع دول العالم

\*طاقه الائتمان مملوكه للبنك : تتضمن هذه البطاقة ملكا للبنك في جميع الاوقات والعقد العام بين البنك والمصدر البطاقة موضوع لمدته محدد ومحدد ضمنيا الا اذا افصح مصدر البطاقة عدم رغبة في التحديد

\*البطاقة سهله الاستعمال ولا تشغل حيزا وتحظى بالقبول العام: تعتبر عمليه الوفاء بالبطاقة عمليه سهله ولا تستغرق عده ثواني بل انها اسرع من عد النقود في حد ذاته اذا كان المبلغ كبيرا لذا البطاقة خفيفه الوزن وصغيره الحجم ولا تشغل حيزا داخل الجيب<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: التحويلات الماليه الالكترونيه:

#### 1-تعريف التحويلات الماليه الالكترونيه:

2 - اسماء بوعمال، الحماسة العنابية لبطاقات الدفع الالكتروني كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ص 10.

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

هو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب الى اخر عن طريق تقييده في في الجانب المدين للامر والجانب الدائن للمستفيد سوف اتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك او في بنكين مختلفين<sup>1</sup>

آلية عمله:

ان التحويل الالكتروني للاموال يتم تجاوزه كليا او جزئيا للوسيلة الالكترونية كما يلي:

يوضع العميل نمودجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا ويبيع هذا النمودج اقتطاع جهة محده من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين وتختلف التحويل المالي الالكتروني عن الشيك في ان صلاحية تسريف اكثر م ن تدميره التحويل واحده وفي العاده تتعامل البنك والعميل مع الوساطه وطبيعتهم توفير البرمجيات اللازمه ويمكن ابعاد العديد منهم على الانترنت وتقوم العميل ببناء وارسال التحويل المالي عن طريق المودم الى الوسيط وتقوم الوسيط بجمع التحويلات الماليه وارسالها الى دار المصاصة الاليه التي بدورها ترسي النمودج التحويل المالي الالكتروني الى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي الوارد من دار المصاصة ترصيد العميل وفي حاله عدم قطيع الرصيد للتحويل المالي يتم ارسال اشعار بعدم حمايه الرصيد الى الوصيل الى الوسيط ليقوم بدوره باعاده اشعار العميل اما اذا كان الرصيد كافيا لتغطيه قيمه التحويل المالي فعندما يتم قيمه التحويل منه وتحويلها الى حساب المستفيد البنك او التاجر في وقت السداد المحدد للنمودج

اما عن التاجر اذا رغب في تنفيذ التحويلات الماليه عبر دار المقاصه الاليه دون المرور بواسطه عندها يتوجه عليه ان يشتري البرمجيات الخاصه التي تسمح باجراء هذه الخدمه وتكون البرمجيات مؤمنه بكلمه مرور خاصه بالتاجر وفي هذه الحاله تقوم يقوم العميل باعتماد نمودج الدفع مرفقا بالشيك مصادق لصالح التاجر ثم يقوم التاجر بارسال الاعتماد الى دار المقاصه الاليه التي تقوم بدورها بارسال الاعتماد الى الشيك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله الى حساب التاجر<sup>2</sup>.

3-مزايا التحويلات الماليه:

مع التطور التكنولوجي اصبحت عملية تحويل الاموال تتم الكترونيا بعد ان كانت تتم باجراءات بنكيه معقده حيث ان التحويل الالكتروني له عده مزايا تتمثل في:

أ-تعليم او الغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة بتجميع الشيكات

1 - سايجي الخامسة و بطويل حدة. اثر وسائل الدفع الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة في 2011 ص 74  
2 -زهير زواس. مرجع سبق ذكره ص 45

## الفصل الأول: تطور وسائل الدفع

ب- عليم الخدمات التي تقدمها البنوك السنويه الحسابات الجارويه مع الشركات والافراد بما ان ادخال النظام الالكتروني حلو ما حل الشيكات الورقيه من عمليات الدفع التي تتم من شركه الى شركه اخرى ومن شركه الى العملاء ونقل طبق لذلك الحاجه الى اعداء كشوف سنويه حسابات بمصادر استخدام النظم الآتية

ث- توفير النقديه بصوره فوريه حيث تؤدي هذا النظام الى تحسين التدفق النقدي وكذلك تسريع دورة النقد<sup>1</sup>

---

1 - هداية بوعزة. نظام الدفع الالكتروني بين المزايا و المخاطر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة ابي بكر بلعابد تلمسان في 2014 ص 135.

إن وسائل الدفع وهي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون ما هي إلا مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها، سواء المعدنية أو الورقية، حيث جاءت كبديل عنه يسهل العمليات في خصم دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص.

وظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع التقليدية حيث ظهر منها الشيك و السند لأجل السفتجة والتحويلات المصرفية البسيطة للأموال وفي مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا وقبولاً عاماً لدى الجمهور لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش و الاحتيال من جهة وعدم قدرة البنوك و المؤسسات المالية وحتى التشريع من مواجهتها من جهة أخرى.

والتطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت جاء الحل البديل لهذه المشاكل حيث أفرز هذا التطور وسائل دفع إلكترونية كبديل عن تلك التقليدية أو على الأقل تجنب مشاكل التي فرضتها تلك الوسائل، وقد كانت التجارة الإلكترونية الحديثة النشأة مدعومة لوسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية) بحيث تمثل طرق الدفع عن طريق شبكة الانترنت ذات القبول الواسع عالمياً، وكوسائل الدفع التقليدية فإن وسائل الدفع الإلكترونية بدورها اتخذت أشكال متعددة منها: البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية، و المحافظ الإلكترونية.

# الفصل الثاني

### تمهيد

لقد عرف الاقتصاد عدة فترات انتقالية، وتميزت كل فترة عن الأخرى بوسائل وأساليب و أفكار جديدة أدت إلى تمييزها عن سابقتها فكانت مرحلة الزراعة ، ثم مرحلة الصناعة، أما الآن فمرحلة المعرفة بمختلف مصادرها وتوجهاتها سواء ظهرت في الأفكار أو في التطبيقات من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، عالم كل شيء رقمي فظهر اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الذي عرف تحولات في مختلف أركانه ولم يكن العمل المصرفي في منأى عن هذه التغيرات فتوجه هو أيضا إلى الرقمنة فظهرت الصيرفة الإلكترونية التي لم تعرف الحجود واعتمدها مختلف الأنظمة المصرفية والمالية على مستوى العالم، أما في الجزائر فالنظام المصرفي يبحث من خلال برامج الإصلاح عن ذاته وهذا ما نصيغه في اشكالية البحث.

أهمية النظام المصرفي الذي يعتبر عجلة الاقتصاد بما يقوم به من عمليات التمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية، وتسهيل عملية اندماج الإقتصاد العالمي وذلك بمواكبة كل تطور يشهده و الاستفادة من كل ما يقترحه من حلول أهمها الصيرفة الإلكترونية.

أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي ملازالت تتخبط في المشاكل ومناهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء كبير منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص.

### المبحث الاول: تسيير وسائل الدفع في ظل الاصطلاحات المصرفية في الجزائر

مرت المسار في الجزائريه بعدة تغيرات وسنحاول تطرق الى هذه التطورات وارتباطها بحادثه وسائل الدفع.

### المطلب الاول: الاصطلاحات وترقيه الوظيفة المصرفية

#### أولاً: قانون البنك والقرض لسنة 1986

يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الاصلاحات الاقتصادية ومرحلة التحول الى اقتصاد السوق حيث صدر قانون رقم (86-12) الصادر في 19 اوت 1986 المتعلق بقانون البنك والقرض وقد تم فيه ادخال اصلاح جذري على الوضع المصرفي وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه ارساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي. فقد استعاد بموجبه البنك المركزي لدوره كبنك البنوك واصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزيه واذا كانت هذه المهام تبدو احيانا كثيرة ومفيدة اضافه الى دور الخزينه في النظام الوطني كملجأ اخير للاقراض وبين النشاطات المصارف التجارية كما استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال التعبئه الادخار وتوزيع القروض في المخطط الوطني للقرض واصبحت المصارف بعد هذا القانون بإمكانها ان تقوم بمنع القروض دون تحديد لمدتها او اشكالها مع متابعتها استخدام القروض وردها كذا بإمكانها استعلام الودائع مهما كان شكلها او مدتها كما تم انشاء وفق قانون 1986 هيئات رقابيه على جهاز معرفي وهيئاته استشاريه وهي على العموم:

- البنك المركزي
- مؤسسات القرض المتخصصة
- لجنة الرقابة على المصارف

ورغم نقص هذا القانون الا ان بموجبه اصبح تحديد مستوى القرض المصرفي فيه بخضع لمطالبات فساد كلي ولبس الاحتياجات المؤسسات ثانيا: قانون استقلاليه المؤسسات العموميه لسنة 1988 جاء القانون لسنة 1988 في رقم (88-06) المصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون (86-12) السابق الذكر ومضمون قانون 1988 هو اعطاء استقلاليه المصارف في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات<sup>1</sup>.

#### 1-1-2: مفهوم الاستقلاليه ومجالات تطبيقها

سوف نتطرق في هذا المطلب وفي الفرع الاول منهم بالضبط الى اعطاء بعض التعاريف المتعلقة بالاستقلاليه ثم المرور في الفرع الثاني الى مجال تطبيق الاستقلاليه .

#### 1- مفهوم الإستقلالية:

1 - عامر هشام بوقشبية محمد حدادة وسائل الدفع و دورها في تاهيل البنوك الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير باجي مختار عنابة جوان 2011ص46

نستطيع تلخيص مفهوم الاستقلالية في منح المؤسسات مزيد من المبادره في اطار العمل على التجديد الفعلي للامركزيه من خلال اعاده القانون الاساسي للمؤسسه الذي يجعلها تاخذ فرديه مبادره والتسيير من اجل استغلال طاقتها الذاتيه كما تتبع الاستقلاليه امكانيه التعاقد بالحريه وفق القانون التجاري لا سيما وان المؤسسه اخذت شكلا اخر في تعريفها فاصبحت حسب القانون الخاص بشخصيه معنويه (شركات اسهم وشركات مسؤوليه محدوده) مسؤوله عن نشاطها تخضع لمبادئ الربحيه. وللاشاره هذا فان دخول المؤسسه العموميه الى الاستقلاليه اي عندما تصبح مستقلة يطبق عليها القانون التجاري وتعامل على اساس القوانين الاقتصاديه والماليه وبالتالي تصبح معرضه للتصفيه والافلاس في حاله عجزها. ولكن نظرا للاحداث التي شهدتها نهايه ثمانيه وبدايه التمهيد لبناء اقتصاد يعتمد على قواعد وميكانيزمات السوف فقد كان النظري القيام باصلاحات للجهاز المصرفي في الجزائر قصد تطويره وتماشيا مع الاصلاحات الاقتصاديه ككل وهو ما تحقق عام 1990 من خلال قانون النقد والقرض<sup>1</sup>.

### ثانيا: مضمون الاصلاحات المصرفيه في اطار قانون 90/10

بعض التطرق لاصلاح سنه 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض اين تم ادخال تغيير جذري على الوظيفه البنكيه وبعدها اصلاح سنه 1988 الذي منع الاستقلاليه للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات جاء القانون رقم 90/10 المتعلق بالنقد والقرن بمثل منعطا حاسما فرضه منطلق التحول الى اقتصاد السوق من اجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونيه والتضخم حيث وضع قانون النقد والقرض الجهاز المصرفي على مسار تطور جديد تميز باعاده تنشيط وظيفه الوساطه الماليه وابرار الدور النقد والسياسه النقديه ونتجه عنه تاسيس جهاز مصري في ذو مستويين واعيده للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد والائتمان في ظل الاستقلاليه واسعه وللبنوك التجاريه ووظائفها التقليديه بوصفها اعوان الاقتصاديه مستقلة كما تم فصل ميزانيه الدوله عن الدائره النقديه من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل العجز الميزانيه مع تحديد مدتها واسترجاعها اجباريا في كل سنه وكذا ارجاع ديون الخزينه العموميه تجاه البنك المركزي المتراكمه وفق جدول يمتد على 15 سنه والغاء الاكنتاب الاجباري من طرف البنوك التجاريه لسندات الخزينه العامه ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات الماليه من اداء هذه العمليه. من اهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو احداث علاقه جديده بين مكونات المنظومه المصرفيه من جهه وبينها وبين المؤسسات الاقتصاديه العموميه من جهه اخرى حيث اصبحت البنوك بموجب قانون مصطلح بدور مهم في الوساطه الماليه سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها او في مجال منح القروض

1 - الطيب داودي تقييم و اعاده هيكله المؤسسة الاقتصاديه و العموميه الجزائريه كليه الحقوق والعلوم السياسيه جامعه محمد خيضر بسكرة مجلة العدد الثالث .

وتمويلها لمختلف الاستثمارات وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعه من التدابير نذكروا اهمها في ما يلي:

- منح استقلاليه البنك المركزي الذي اصبح يسمى بيت الجزائر واعتباره سلطه نقديه حقيقيه مستقلة عن السلطات الماليه تتولى ادارته وتوجيه السياسه النقديه في البلاد الى جانب اعاده تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديده تتولى السير البنك وادارته ومراقبته.
- عدل مهام البنوك العموميه لزياده فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطه الماليه في تمويل الاقتصاد الوطني وذلك بالغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفيه جديده ودخول الاسواق الماليه ومواجهه المنافسه نتيجته انفتاح السوق المصرفيه على الجهاز المصرفي في الخاص.
- تفعيل دور السوق المصرفيه في التنميه والتمويل للاقتصاد الوطني وفتح امام البنوك الخاصه والبنوك العامه والبنوك الاجنبيه لمزاولة انشطتها المصرفيه الى جانب اقراره بانشاء سوق للقيم المنقوله. في السابق كان النظام يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد وبالتالي كانت القرارات النقديه تتخذ تبعا للقرارات الحقيقيه، اي تلك القرارات التي كانت اتخذوا على اساس كمي حقيقي في هيئه التخطيط وتبعاً لذلك لم تكن هناك اهداف نقديه بحث بل ان الهدف الاساسي هو تعبئه الموارد اللازمه لتمويل البرامج المخططه. كما تبني قانون النقد والقرض مبدا الفصل بين الدائرتين الحقيقيه والنقديه، ويعني ذلك ان القرارات النقديه لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على اساس كمي من طرف هيئه التخطيط ولكن في مثل هذه القرارات النقديه تتخذ على اساس الاهداف النقديه التي تحددها السلطات النقديه وبناء على الوضع النقدي السائد والتي يتم تقديره من طرف السلطه ذاتها.

### \*الفصل بين الدائره النقديه والدائره الماليه:

ان الخزينه في النظام السابق كانت تلعب الدور الاساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العموميه حيث هم نظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الاموال من دائره الخزينه الى المؤسسات وخلق مثل هذا الامر غموضا كبيرا على مستوى النظام التمويلي وتعطى قانون النقد والقرض لهذه المشكله حيث ابعاد الخزينه عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تنميه الاستثمارات الاستراتيجيه المخططه من طرف الدوله وابتداء من هذه اللحظه اصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه ويسمح للفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الاهداف الاتيه:

- تناقص دور الخزينه في تمويل الاقتصاد
- استعاد البنوك والمؤسسات الماليه لوظائفها التقليديه وخاصه تلك المختصه في منح القروض

– - اصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد اداريه وانما يرتكز اساسا على مفهوم الجدول الاقتصادي للمشاريع.

### \*انشاء سلطه نقديه وحيده ومستقله:

قبل صدور قانون النقد والقرض كانت السلطه النقديه مشدده على عده مستويات فبوزاره الماليه كانت تتحرك على اساس انها هي السلطه النقديه والخزينه كانت تلجا في اي وقت الى البنك المركزي لتمويل عجزها وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطه النقديه البنك المركزي كان يمثل بطبيعته الحال سلطه نقديه لاحتكاره امتياز اصدار النقود ولكن بعد مجيء قانون القرض والنقد الغي هذا التعداد في مراكز السلطه النقديه وكان ذلك بانشاء سلطه نقديه وحيده ومستقله عن اي جهه كانت وقد وضع هذه السلطه النقديه في الدائره النقديه وبالذات في هيئه جديده تمثلت في مجلس النقض والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطه النقديه وحيده ليضمنا انسجام السياسه النقديه ومستقله ليضمنا تنحيط هذه السياسه من اجل تحقيق الاهداف النقديه وموجوده في الدائره النقديه لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادا التعارض بين الاهداف النقديه.

### المطلب الثاني الاجراءات التي تساهم في تحسين علاقته البنك بمحيطه

**الفرع الأول: تحديث الخدمات المصرفيه:** هي الرفع من مستوى الخدمات المصرفيه وتجديدها وتنويعها مما يتلائم مع احتياجات ورغبات الزبائن وهذا بتطبيق تقنيات حديثه مسيره للتوجهات العالميه في تفسير المصارف فتسعى المصارف لتحسين خدماتها لتلبية رغبات الزبائن بزياده تشكيله وتطوير وادخال التكنولوجيا في خدمه وابائها لتصبح اكثر فعاليه وتنافسيه تم التطرق الى اساسيات ومصادر تطوير خدمه المصرفيه في الفصل الاول

**الفرع الثاني: تحسين الاداره:** يتم من خلال الموظفين وذوي التكوين والهدف من هذا هو جعل الاداره رشيده ومسئوليه وتتمتع باكبر ثقته من طرف الزبائن كذلك التشديد على القوانين والتنظيمات والرقابه لكشف الاخطاء والتجاوزات

**الفرع الثالث: حسن التسيير:** ويتم من خلال تطوير الاجراءات والخطوات والمراحل التي يتعين ان يمر بها الزبون حتى يتحصل على خدمه لتصبح اكثر بساطه وايسر واعلى درجه من السهوله أهم مجالات التحديث في علاقته المصرفيه مع العملاء تتمثل في:

1. تحسين اسلوب توصيل وتقديم خدمه المصرفيه مثال ذلك الخدمات التليفونيه الانترنت واستخدام كابل للتلفزيون مما قلل من تكلفه المعاملات.

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

2. انشاء قاعده بيانات دقيقه للمستثمرين والمقترضين وساعدت على تلبية رغبات المتعاملين فوريا وبدقه
3. بناء نظام معلومات للمتعاملين.
4. تحقيق تكامل بين نظام معلومات الفروع ونظام معلومات المركز الرئيسي للبنوك.
5. تقليل التعامل بين نظام معلومات الفروع ونظام معلومات المركز الرئيسي للبنوك.
6. تقليل التعامل مع الوسطاء الماليين مثل السماسره وفروع البنوك لتوفير التعامل الفوري المباشر للعميل مع البنك.

الجوانب الواجب مراعاتها لانجاح الاعمال البنكيه وضمان ميزه تنافسيه:

1- تتميز الخدمات والمنتجات التي نقدمها بـ :

- المشاركة مع شركات برمجيات والتحالف معها
- ابتكار وتطوير منتجات وخدمات بنكيه الكترونيه مباشره
- تحسين مزايا ومواصفات الخدمات والمنتجات وتطويرها للمحافظة على العملاء

2- تبني المفعول الحديث للتسويق الذي يستلزم:

- استخدام ادوات التكنولوجيا الحديثه في نشر ادوات التسويق المصري في حول العالم.
- تهيئه بيئته مصرفيه مناسبه للعملاء تمكن البيت من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي.
- تطوير بحوث السوق وجمع تطورات السوق واتجاهاتها وفحصها وتحليلها.
- مراقبه المعلومات التي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة.

3- مكاملة خدمات الهاتف مع الانترنت.

4- توفير الدعم الداخلي لانظمه بنك الانترنت عن طريق:

- استخدام التحقق من هويه المستخدمين للموقع باستخدام اسم المستخدم وكلمه المرور.
  - التأكد من صلاحية استخدامهم للخدمات البنكيه باستخدام كلمه مرور اضافيه لبعض الخدمات.
  - استخدام التشفير بالمفتاح العام والخاص لحماية البيانات المتراسلة.
  - الاهتمام بالحمايه الماديه للشبكه الداخليه للبنك.
- الضوابط الرقابيه للحد والتقليل من المشاكل:

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

وضعت هذه الضوابط بهدف حمايه العملاء وتسهيل التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ونخص بالذكر البطاقات البنكية والتي يمكن ان نلخص اهم الضوابط الرقابيه في:

### 1- بالنسبه للبنك:

- التسويق المناسب للبطاقه من خلال البيع الشخصي والاعلانات.
- حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن تتوفر فيهم الكفاءه المهنية.
- حسن اختيار التجار الذين يتمتعون بصنع جيدة.
- حسن اختيار العملاء الذين يقرر البنك اصدار البطاقات لهم.

### 2- بالنسبه لحاملها:

- الابلاغ عن الدرجه الاولى الذين يرفضون قبول البطاقة.
- التقيد باستعمال البطاقه للاغراض المخصصه لها.
- التقيد ببنود الاتفاق المظلم بينه وبين البنك وخاصة مواعيد تسديد المبالغ المترتبه عليه.
- المحافظه على البطاقه والابلاغ عنها عند الفقد فورا.

### 3- بالنسبه للتاجر:

- التأكد من ان المبلغ العمليه لا يتجاوز الحد الاقصى.
- التحقق من صحه البطاقه ومن هويه صاحبها ومن صلاحياتها.
- التقيد ببنود الاتفاق المبرم مع البنك وخاصة موعد ارسال الكشوف.
- الاتصال ببنك هاتفيا في حاله الشك<sup>1</sup>.

### \* اصلاحات وسائل الدفع:

رغم تطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث اصبحت من اهم وسائل الدفع في الوقت الراهن الا ان الجزائر بقيت في من اي عن هذه المستجدات رغم ان العديد من الدول العربييه قد قطعت اشواط كبيره في هذا المجال، وما تستطيع ان نتحدث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الاخرى.

- الوزير منصوري، المصارف العرسة في الجزائر مطالبة باكبر دور فعالية مجلة الاقتصاد 1

ديسمبر 2003 ص 40-41

1- بطاقات السحب: انشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف فقد انشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي البنك الوطني الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك الجزائر الخارجي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك البركة الجزائري هذه المصارف انشأت في سنة 1995 هذه الشركة وهي شركة ذات اسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وذلك من أجل:

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري.
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم التداول النشود.
- وضع الموزعا الموزعات الالية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.

وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الاشاره السريه وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة في ما يتعلق باجال واجراءات التسليم بالاضافة الى عملية الربط بين الموزعات الالية ومصالح SATIM بواسطة شبكه اتصال الحث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية المحاوله بالاضافه الى سجل متصل بهيئه المقاصه لتصفية الحسابات ما بين المصارف.

### 2- الشبكة النقدية ما بين المصارف:

في سنة 1996 عدد شركة مشروعا لايجاد حل النقد بين المصارف واول مرحله لهذا المشروع الذي بدا في العمل سنة 1997 تمثلت في اعداد شبكه نقديه الكترونيه بين المصارف في الجزائر هذه الشبكة لا تغطي الخدمات المتعلقة باصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الالي محليا مثال يمكن للمصارف الوطنية والاجنبية الخاصة والعامه ان يقدموا الى كل زبائنهم خدمة سحب الاموال بواسطة الموزع الالي كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الالية مع عدد من المصارف هذا بالاضافة الى تامين قبول البطاقه في جميع المصارف المشاركين واجراء عمليات المقاومة لسفقات السحب بين المصارف هذا بالاضافة الى تامين تبادل التدفقات الماليه بين المشاركين والمؤسسه المسؤوله عن المقاصه كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبه البطاقات المزوره وكش وكشف كل التلاعب<sup>1</sup>.

1 - داقزومي حميد، واقع وسائل الدفع الغلكتروني في الجزائر ج بويرة ص العدد 24.

### 3- مركز معالجه النقديه ما بين المصارف:

تصريف شركه ساتيم على مركز المعالجه النقديه بين المصارف وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركه لوظيفه السحب حيث يتولى هذا المركز ربط الربط الموزع الالي بمقدم الخدمه بواسطه خطوط عبر الشبكه الوطنيه مركز للاعتراض على البطاقات الضائعه أو المزوره.

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه الى مركز التلخيص بالوكالة الذي يقبل او يرفض الطلب في حاله القبول يراقب المر المركز السقف المسموح به اسبوعيا لكل زبون كما يراقب هذا المركز الاشاره السريه كما ان السحب الذي يتم البطاقه لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك وعلى الساعه الصفر يقوم المركز بمعالجه كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظمها حسب كل مصرف الموجود في الشبكه بين المركز وجميع المصارف المشاركه وتسجل العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز السكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف.

وبهذا يمكن القول ان عملية السحب تتم في اسلوب نصف مباسل فتوجد شبكه بين المصارف وشركه ساتيم وهذا ما يخلق نوعا من المخاطر اضافه الى احزام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الاقبال عليها ضعيفا من اسباب عديده منها الاعطاب والاختفاء والمبول للحريه والاح الاحجام عن اظهار اي معلومات امام الناس اضافه الى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية.

رغم هذا طبق النقود العاديه الاكثر استعمالا في المعاملات بين الجزائريين لانعدام الثقة في الوسائل الاخرى ويدل هذا على ان النظام المصرفي الجزائري مازال متاخرا كثيرا في هذا الميدان.

### \* نظام التسويق الاجمالي الفوريه تابع م<sup>3</sup>

- مشروع الصيرفه الالكترونيه:

في اطار تحديث في عصرنا النظام المصري في الجزائر لاسيما من حيث انظمه الدفع بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزاره الماليه وبمساعده البنك العالمي في انجاز نظم دفع الكترونيه متطوره أهمها :

نظامالتسوية الاجمالية الفورية: RTGS

التعريف بالنظام: نظام التسوية الاجماليه الفوريه هو في وقت حقيقي يتم في سير التحويلات بصفه مستمره على الفور بدون تاجيل وعلى اساس اجمالي كما يعرف ايضا انه نظام مركزي الكتروني يعمل على اساس اجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ اوامر التحويل الدائنه ويوفر نقطة تسويه انظمه التصفيه العامله في البلد من خلال الحسابات المركزيه للمصارف يعالج نظام المبالغ المدينه والدائنه الناتجه عن طريق المقاصه الالكترونيه قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشتركين تعمل على اساس مبدا الكل او لا شيء وفي حاله استحاله تطبيق العمليه ترفض من قبل غرفه المقاصه الالكترونيه يشرف بنك الجزائر على اداره هذا النظام حيث يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسويه تقسم الى حسابات فرعيه وتلك الحسابات تحول حسب الحالات في زياده او نقص مبالغ الحسابات الجاريه للمشاركين والتي تغطيها المحاسبه العامه لبنك الجزائر وبعد التاكيد الالي بوجود مخزون كافي في حساب المشارك المعني يطبق هذا المبدأ اول من يدخل اول من يخرج مع الاخذ بعين الاعتبار الاولويات الأولوية<sup>1</sup>.

الأولى: عمليات بنك الجزائر الأولى

الثانية: المبالغ المخصصه للمقاصه الأولوية

الثالثة: اوامر مستعجله بطبيعتها

الحسابات المعنيه تتم بصفه لا رجعه فيها بمجرد قبولها من طرف نظام الغائها لاحقا كما ان تسوية مضمونه بصفه دائمه على مدى يوم المبادله والذي يعمل على النحو التالي:

– من الساعة 7:40 صباحا معالجه عمليات بنك الجزائر عمليات السوق النقدي عمليات الصرف

– التاسعه والنصف صباحا بدء المبادلات

– منتصف النهار تسويه عمليه المقاصه

– الساعه الثالثه وقف المبادلات

– من الساعه الثالثه الى الرابعه تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الاخير و تسويه او رفض الاوامر التي كانت في الانتظار.

– الساعه الرابعه اختتام وغلق الحسابات وارسال اخطارات حصيله الحسابات واستخراج حسابات المشاركين المتمركز ببنك الجزائر RTGS وافراغها في جهاز المحاسبه العامه لبنك الجزائر ولهذا يتم ربط كل المشاركين بجهاز عن طريق مقرراتهم باستعمال قاعده يمكن من ارسال وتلقي اوامر التحويل وكل المعلومات الضروريه المتعلقة بالعمليات

1 - المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر ، داو حال لغية. واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر ج الجزائر 3 العدد 24 ص

المعالجه بواسطة النظام تكون مؤمنه للغاية حيث ان النظام المركزي RTGS يقوم بالوظائف التالية:

- مراقبه اوامر الانتظار
- تسويه الاوامر وفق طبيعتها
- تخصيص مبالغ المقاصه
- المعالجه تتم في نهايه اليوم
- اداره ومراقبه الحسابات للعمليات المعالجه بواسطه النظام اما فئه المشاركين فتقوم بالوظائف التاليه
- تلقي ومراقبه صفه الاوامر وملائمتها اصدار وترقي الامر بنظام متابعه خطوط انتظار المشاركين المعنيين مباشره او المشاركه غير المباشره (المستخدمين من خلال النظام)<sup>1</sup>.

1-2- أهداف نظام التسفيه الاجماليه الفوريه: بهدف مشروع تحديث العصرنه نظام الدفع الى:

- وضع بني اساسيه ذات فعاليه كبيره في معالجه العمليات ما بين البنوك والسوق المالي وخاصه تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيره
- تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيره
- تحديث العصر نظام المعلومات لبنك الجزائر كعنصر ضروري من اجل فعاليه الرقابه المصرفيه وحسن تسيير واداره السياسه النقديه
- تقويه بنيه الاتصالات بين بنك الجزائر ومختلف البنوك والمؤسسات الماليه لتسهيل المبادلات وتبادل المعلومات
- الوصول الى نظام دفع وتحويل المعلومات والاموال بطريقه سريعه وفعاله وآمنه<sup>2</sup>.

اولا: وضعيه وسائل الدفع التقليديه: تتضمن وسائل دفع تقليديه مجموعه من الاوراق التجاربه وبعض الوسائل البديله للنقود كاشيك وسفنجه وسند الامر ويمكن الاطلاع على وضعيه وسائل الدفع التقليديه في الجزائر من خلال التطرق لحجم هذه الوسائل المعروضه على غرف المقاصه عبر الوطن وهذا حسب بنك الجزائر وهو ما يوضحه الجدول في الفتره الممتده من 2003 الى 2005.

الجدول رقم (1): تطور حجم وسائل الدفع التقليديه المعروضه على غرف المقاصه ببنك الجزائر في الفتره الممتده من 2003 الى 2005.

1 - عبد الرحيم السعاطي. المخاطر الماليه في نظام المدفوعات في التجارة الالكترونيه كاخذ التحديات التي تواجه نظام الصيرفة. جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الادارة ص 55  
2 - مسعودي عبد الوهاب. الاعمال المصرفية الالكترونية ص 138-139

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

2005		2004		2003		السنوات
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	العدد/المبالغ
5804200	4417875	4737623	4308762	4367794	439954	الشيكات
107469	48271	91770	46720	120335	43206	السفنجة+سند لامر
527220	452915	463515	470078	397668	489754	التحويلات
643889	4919061	5292908	4825560	4885797	972914	المجموع

(المبلغ بالمليون دج)

ويتبين من الجدول ان حجم وسائل الدفع يبقى محدود من حيث العدد بينما حجمها بالقيمة شهد تطورا من سنة الى اخرى ويعود ذلك لتطورات الاقتصاديه كما يمكن ملاحظه هيمنه الشيكات على باقي وسائل الدفع وقد يكون ذلك اكثر وضوح من خلال استخراج النسبه بالمئويه الموضحة في الجدول<sup>1</sup>.

الجدول رقم (2) تطور وسائل الدفع التقليديه في الجزائر للفترة الممتده من 2003 الى 2005

2005	2004	2003	البنوك وسائل الدفع
% 90.14	% 89.50	% 89.93	الشيكات
% 1.66	% 1.75	% 2.46	السفنجة+سند الامر
% 8.18	% 8.75	% 8.13	التحويلات
% 38.75	% 31.84	% 29.39	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 100

اولا: الشيك: وضح الجدول رقم (1) عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصه:

تعد اسباب الشيكات غير القابله للدفع لانعدام الرصيد او لاسباب اخرى كعدم مطابقه الامضاء تخلف احد البيانات اللازمه في الشيك واستعمال الشيك وسيل الدفع يتم تخصيصا من قبل اصحاب الحسابات البريديه والخزينه كماله اهميه لدى المؤسسات والادارات وكذا الخواص اما اذا ما نظرنا

1- ياسمين مصباحي تحديث و عصرنه وسائل الدفع في المصارف الجزائرية قسم العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ص 64.

2- وهيبة عبد الرحيم. وسائل الدفع التقليديه في الجزائر الوضعية و الافاق المركز الجامعي تمنراست. الجزائر

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

الى البنوك فسنلاحظ ارتفاع مبالغ الشكات المسحوبه على البنك الخارج الجزائري حيث يحتاج المرتبه الاولى من حيث ارتفاع مبالغ الشكات مقارنة بباقي البنوك الجزائريه 1485222 دج من اجمالي المبلغ المسحوبه على البنوك والتي تقدر ب4399354 دج سنة 2002 و1741868 دج من اجمالي المبالغ المسحوبه على البنوك التي تقدر ب4367794 سنة 2003 ويعود ذلك لان هذا البنك مكلف بالشيكات المستعمله التي تخص نظام الماليه البترولي.

الجدول رقم (3) عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصه بنك الجزائر لفترة ممتده 2005- 2003

2005		2004		2003		السنوات
العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد/المبلغ
4301608	572930	4172795	4624978	4262974	2437801	الشيكات حالة الدفع
116267	91270	135967	112675	136380	129993	الشيكات قابلة للدفع
4417875	664200	4308762	4737653	4399354	4367794	المجموع

(المبلغ بالمليون دج)

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 100

الجدول رقم (4) عمليات الدفع بالشيكات قابله لدفع والشيكات غير قابل للدفع التي تتم معالجتها في غرف المقاصه بنك الجزائر للفترة الممتدة 2003- 2005<sup>1</sup>

2005		2004		2003		السنوات
العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد/المبلغ
86.25	%	97.62	%	97.02	%	الشيكات قابلة للدفع
19.74	%	2.37	%	2.97	%	الشيكات غ قابلة للدفع
6.79	%	42.49	%	44.70	%	المجموع

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 100

الجدول رقم (5): حجم التحويلات المقدمه في غرف المقاصه بينك الجزائر للفترة الممتده 2003 - 2005<sup>2</sup>

2005		2004		2003		السنوات
العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد/المبلغ
526861	41183	463249	468522	397398	487891	التحويلات قابلة للدفع
359	1732	266	1556	1963	324	التحويلات غ قابلة

1 - وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 13.

2 - ياسمين مصباحي، مرجع سبق ذكره ص 12.

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

						للدفع
527220	452915	463515	470078	399261	488215	المجموع

(المبلغ بالمليون دج)

الجدول رقم(6) حجم التحويلات قابله للدفع والتحويلات غير القابله للدفع المقدمه في المقاصه  
بنك الجزائر للفترة الممتدة 2003 - 2005<sup>1</sup>

السنوات	2003	2004	2005
الشيكات قابله للدفع	% 99.53	% 99.94	% 99.93
الشيكات غ قابله للدفع	% 0.46	% 6.05	% 0.06
المجموع	% 28.72	% 33.34	% 37.92

### ثالثا: السفنجه والسندات للامر:

- استعمالات الاسفنجه والسند لامر كوسائل دفع محدوده جدا في الجزائر فالمؤسسات العموميه نادره ما تكتب سندات واغلب السندات لامر واسفنجات المقدمه لغرف المقاصه تخص المؤسسات الخاصه قله استعمال هذين الوسيلتين للدفع

- يثبت هذا الجدول قله استعمال هدينا الوسيلتين في الجزائر مقارنة بالتحويلات وعليه في استعمالاتها منخفضة جدا مقارنة بالشيكات فعل سبيل المثال سنة 2005 سجلت حالات استعمال الشيك ب4417875 اما التحويلات سجلت ب452919 استعمال وكما يوضح الجدول خمس سندات للامر والسفنجات مجتمعة 48271 استعمال ويعود ذلك لعدم ثقة العملاء خاصه التجار بهاتين الوسيلتين

- المشاكل الناجمه عن استخدام وسائل الدفع التقليديه:

سنركز في دراستنا على الشيك باعتباره اكثر وسيله دفع تقليديه استعمالا في الجزائر وعموما وسائل الدفع التقليديه في الجزائر تعاني من الطماطم المفرط في معالجتها وضعف كبير في التاليفه لعمليات المعالجه هذا بالاضافه الى استخدام الطرق اليدويه على مستوى الوكالات مما يؤدي الى توابير انتظار طويله رغم توفر الوسائل التقنيه ووسائل الاعلام الالي -مشاكل ذات طابع اداري تسليم البريد دفاتر السكان طلبات الاستعمال وثائق الاثبات ترغم العميل على التنقل الى الوكاله التي تدير حسابه

- ندره ارسال مستخلصات الحسابات والكشوف الدوريه الى مقر سكن الزبائن

1 - وهيبه عبد الحليم/ مرجع سبق ذكره، ص 13.

- قد يستغرق الحصول على دفتر الشيكات في المتوسط 14 يوما ويمكن ان تصل هذه المدة الى اكثر من ثلاثة اسابيع في القرض الشعبي الجزائري وتتنخفض هذه المدة الى تسعة ايام لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سبيل المثال اما في ما يخص التحويلات الماليه فقط تنتظر المؤسسات الى المتوسط 17 يوما.

- يعتمد الكثير من الاشخاص عدم الامضاء بصوره صحيحه على الشيك حتى لا يتمكن حامله من الحصول على المبلغ هذا بالاضافه لخطر الشيك بدون رصيد خاصه مع ثقته للاجراءات القانونيه والقضائيه يجعل الافراد يتهاونون في تقديم هذه الشكات للعداله مما يشجع على اصدار العديد من الشيكات بدون رصيد.<sup>1</sup>

- رغم قله استعمال وسائل الدفع في الجزائر الا انها تسجل الكثير من حالات عدم الدفع واكثرها الشيكات بسبب انعدام الرصيد او عدم كفايته او حتى لاسباب اخرى ويبين الجدول سته حجم وسائل الدفع بالعدد والمبلغ غير المسدده

يلاحظ ان اكثر حوادث الدفع تسجيلها شيكات رغم ذلك فهي سجلت انخفاض محسوسا من 135967 شيك سنة 2004 الى 116267 سنة 2005 وقد يعود ذلك الى اتخاذ اجراءات جديده تخص الشيكات انطلاقا من سنة 2004 والمتعلقه بكيفيه تداول بين البنوك بطريقه الكترونيه وتوحيد الرموز والارقام التي تتضمنها الشيكات مما يسمح بتعرف على اي خلل وقد دخل هذا النظام الذي يطلق عليه بنظام الدفع الشامل حيز التطبيق بدايه سنة 2006

- وحسب غرف المقاصه لبنك الجزائر فان حوادث الدفع للشيكات بدون رصيد او عدم كفايته كما يوضحه الجدول 7 حيث يتبين ان معدل 71.75 من حالات عدم الدفع بالنسبه للشيكات يعود سببه انعدام الرصيد سنة 2004 ويصل هذا المعدل الى 68.33 سنة 2005 وهذا رغم الاجراءات المتخذة لمواجهه مشكل الشيكات بدون رصيد حيث تنص ماده 374 من قانون العقوبات يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات بغرامه ماليه لا تقل عن قيمه الشيك او عن قيمه النقص في الرصيد كل من اصدر سوء نيه شيكا لا يقابله رصيد قائم او قابل للصرف او كان الرصيد اقل من قيمه الشيك او قام بسحب الرصيد كله او بعض بعضه بعد اصدار الشيك اوضع المحسوب عليه من صرفه كل من قبل او ظهر شيكا صادرا في الظروف المشار اليها في الفقره السابقه مع علمه بذلك كل من اصدر او قبل او ظهر شيكا واشترط عدم صرفه فورا بل جعله كضمان كما تنص ماده 375 من نفس القانون على ان يعاقب بالحبس من سنة الى عشر سنوات وبغرامه لا تقل عن قيمه الشيك او عى قيمه النقص في الرصيد كل من زور وزيف الشيك كل من قبل استلام الشيك المزور او مزيفا مع علمه بذلك.

- هذا بالاضافه الى وجود مصلحتين تابعتين لبنك الجزائر تتولى متابعه حوادث الدفع وهما:

1 - الوزيرة منتوري. امصارف العربية في الجزائر مطالبة باكبر عدوة فعالي مرجع سبق ذكره

- مركزية عوارض الدفع التي تتم انشائها بموجب النظام 3092 المؤرخ في 22 مارس 1992 من أجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات الى الوسطاء الماليين المعنيين حيث يهدف الى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على العناصر الغش وخلق قواعد التعامل المالي ويقوم على اساس الثقة من هذا المنطلق تعد هذه المديرية بيانا احصائيا كل شهر وكل سنة

- مديرية الشبكة التي تهتم بوسائل الدفع غير المسدده من المدفوعات ما بين البنوك التي تمر بغرف المقاصة وهي تعد نشره احصائيه وشهرية وسنوية حول اجمالي وسائل الدفع المتبادله لغرف المقاصة<sup>1</sup>

اعاده الاعتبار لوسائل الدفع التقليديه:

لقد تم في اطار اعاده الاعتبار لوسائل الدفع التقليديه وللحد من هيمنه التقود على المعاملات التجارية ادخال جهاز امن جديد للصك ووسائل الدفع الاخرى يدخل حيز التطبيق ابتداء من اول سبتمبر 2006

ويتضمن هذا المشروع استعمال الاجباري لوسائل الدفع بالنسبه للمبالغ التي تزيد 50000 دج سعيا للحد من تداول العملات الورقيه وقد صدر مرسوم يخص هذا المشروع وعليه في ابتداء من سبتمبر 2006 الجزائريون سواء كانوا افراد او مؤسسات لن يتمكنوا من استعمال السيوله النقديه في عمليات الدفع التي تكون اكثر من 50000 دج حوالي 500 اورو وذلك بقوه القانون ما عدا غير المقيمين ويتم تنفيذ هذا القانون في بادئ الامر باستخدام الشيك ثم بوسائل الدفع الاخر التي تنص عليها القانون

لكن حسب وجهه نظرنا فان هذا القانون لن يحد من استعمال السيوله النقديه كما هو متوقع لها لان السوق الموازيه تلعب دورا كبيرا في اقتصاد الجزائر وبالتالي يستصعب من تحقيق هدف هذا القانون الجديد حيث بلغ حجم هذا السوق سنة 2004 نسبه 30 بالمئه من الناتج المحلي اي ما يقارب 19 مليار دولار حيث يسيطر الاقتصاد الموازي على 40 بالمئه من الكتله النقديه في الجزائر

كذلك في اطار اعاده الاعتبار لوسائل التقليديه بدأت الجزائر في تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحميل والمعالجه هذه الوسائل خاصه منها الشيك لاهميتها مقارنة بوسائل الدفع الاخرى افطرمي هذه العمليه الى الغاء الماديه لوسائل الدفع واختصارها على تبادل المعطيات باستخدام

1 - بلهاشمي عيلالي طارق. الاصلاحات المصرفية في الجزائر محلي افاق العدد 04الجمعية العلمية الثقافية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير البلدية 2005ص60

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

الصور الالكترونيه عوضا عن التبادل المادي ذلك باستخدام اجهزة scanner وفي هذا الاطار تقوم البنوك بما يلي:- التسجيل الرقمي للشكات والتي تكون قيمتها اقل من 50000 دج

- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك بجهاز كانون وتحويل ورقته الشيك الارشيف وذلك عندما يكون مباعه اعلى من 2000000 دج

- ويجب ان تحترم البنوك المواعيد المعالجه بحيث يجب على كل بنك ارسال الشيكات للمقاصه في المده اقصاها يومان ويجب ان تتم المقاصه في المده اقصاها ثلاثه ايام

كما ان هناك مشروع يتم عليه ويتعلق بالناحيه القانونيه من اجل محاربه الشكات بدون رصيد ويجعل البنك تتصل بمراكز الشيكات غير مدفوعه قبل اصدار الشيك

وزير الخارجيه 250 مليون دولار خسائر الجزائر من السوق الموازيه الجزائر على الخط 20 م 2006

وضروره الاعلان على مستوى هذا المركز عن كل عمليه اصدار سيك بدون رصيد او غير كافي الرصيد كما يتم ايضا مراجعه القانون التجاري ويتضمن الوسائل الجديده المتطوره الاقتطاعات وبطاقه الدفع

في هذا الاطار تم تشكيل مجموعه عمل مكلفه بالمراجعه الاجماليه القانون التجاري الجزائري الوضع التحديدات المناسبه لاقتصاد السوق ويشتم الايض مراجعه القانون المدني وادراج التوقيع الالكتروني كذلك اثبات وذلك في اطار تطوير العمليات التجاريه والماليه وهذا حسب وزير العدل وحافظ الاحكام<sup>(3)</sup>

### المطلب الثالث: تطور وسائل الدفع الالكترونيه في البنوك الجزائريه :

1-ترجع فعاليه وسائل الدفع التقليديه

1-1-العوامل التي ساعدت على تطور نظام الدفع

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي الى اشكال اخرى تؤدي نفس الوظيفه لكن بطرق مختلفه اكثر تطورا واهم هذه العوامل هي كالتالي:

1-1-1-ترجع فعاليه وسائل الدفع التقليديه قضى ظهور وسائل الدفع التقليديه على الكثير من المشاكل الناجمه عن حمل النقود كالسرقة والضياع وثق العبئ حملها ان كانت بمبالغ كبيره فاصبحت بذلك بديله عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصه منها التجاريه

ولذلك اصبح الاحساس بالامان الذي عرفته وسائل الدفع التقليديه بمرور الوقت مرتفع جدا الا ان لهذه الوسائل مشاكل كثيره ومنها:

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

أ-انعدام الملائمة: فالحاجة الى الوجود الشخصي سواء شخصيا او عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعامله بالنسبه للعملاء يترجم هذا الى تاخير اقتناء المنتج او الخدمه و ينتج عنه تكلفه اعلى بالنسبه للبائع يعني ذلك خساره في الايرادات الناتجه انخفاض المبيعات او فقدانها

ب-عدم اجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليديه في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقيق الفعلي على نوعيه السداد في المدفوعات بالشيك مثلا تستغرق ما يصل الى اسبوع

ج-انعدام الامن: فتوقعات يمكن ان تزول والسكات والكمبيوتر والسندات لامر يمكن ان تسرق او تضيع وتجار يمكن ان يلجا للغش والاحتيال بمختلف اشكاله

د-ارتفاع تكلفه المدفوعات: ان كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال وبالنسبه للمدفوعات الصغيره تغطي بالكاد تكاليف المصروفات

و اكبر مشكل يواجهه المجتمع في ما يخص وسائل الدفع التقليديه ومشكل الشيكات بدون رصيد حيث اصبحت مشكله اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.<sup>1</sup>

2-استخدام شبكه الانترنت:

كان لتطور التكنولوجيا في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثوره في المعاملات المصرفيه من خلال شبكه الانترنت خاصه بظهور شبكه الويب العالميه [www.world.wide.web](http://www.world.wide.web) حدث ما يشبه الميلاد الجديد للانترنت حيث امكن توحيد الشكل الخارجي بجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت مما اضاف المستخدم او المبرمج البسيط في اي مكان بالعالم ان يقوم بتطوير موقع الالكتروني يكتسب قيمته من قيمه المحتوى الذي يتضمنه وهكذا استقرت الانترنت في شكلها الحالي كشبكه عالميه تربط الشبكات العالم

قد اتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء اشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين او الانتظار لساعات طويله لاجل قضاء مصلحه مصرفيه وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي [home bankin](http://home.bankin) حيث تم انشاء مقر لها بدلا من المقر العقاري ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله واجراء كل عملياته المصرفيه.<sup>2</sup>

3-التوجه نحو تجاره الالكترونيه:

1 - فارس آسيا، وسائل الدفع الإلكترونية زمدى تطبيقها في الجزائر، كلية ع الاقتصادية وع التسير، جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي البوني 2012، ص 40.

2 - سماح سيعور. مصباح مرابطي. وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر واقع و تحديات كلية ع الاقتصادية و ع التسير جامعة العربي التبسي تبسة في 2015 ص15

ان انتشار التجاره الالكترونيه عبر وسائل الاعلام والانترنت ساهمت اتخاذ البيئه النظيفه للصناعات وسلع وخدمات والتجاره الالكترونيه تسعى الى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكوميه ومنظمات الاعمال الخاصه والعامه بغيه تخفيض تكلفه النقل و تخفيض سلبيه وتعظيم عولمه الشركات .

ومن الدوافع التي حصل الى ظهور التجاره الالكترونيه هي:

1-تسيير المعاملات التجاريه: سامحت التجاره الالكترونيه بدمج واختزال جزء كبير من المراحل المختلفه الداخله بصفه عاديه في المعاملات التجاريه بين البائع والمشتري فضروره التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبه للمؤسسات واحد من الاهتمامات الاساسيه الدافعه للتجاره الالكترونيه

2-الفعاليه التجاريه: الرغبه في الوصول الى مستوى عمال من الشجاعه في الانتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعها مهما يمكن التجاره الالكترونيه من انتاج معلومات بالامكان حجزها وحفظها بطريقه اليه

3-تطور اسواق جديده: اعتمادات المؤسسات الموافقه الاكثر فعاليه واكثر حركيه لتطور التجاره الالكترونيه عن طريق اتخاذ منافذ وأسواق جديدة<sup>1</sup>.

4-الاستفاده من وسائل الامان عبر شبكه الانترنت:

تتميز وسائل الدفع الالكترونيه عن الوسائل التقليديه بالاستفاده من وسائل الامان المبتكره حديثا لاستعمالها عبر شبكه الانترنت وخاصه لاطفاء الثقه على المعاملات المصرفيه والتجاريه التي تتم عبر هذه الشبكه والتي تكون وسائل الدفع الالكترونيه طرقا فيها وقد كان انتشار التجاره الالكترونيه سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الالكتروني ظهور منظمات ومؤسسات ماليه من بين العوامل المساهمه في انتشار وسائل الدفع الالكتروني.

5-ظهور منظمات ومؤسسات ماليه: من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونيه ظهور منظمات و مؤسسات عالميه اصبحت زائده في انتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم والجهات المصدره والبطاقات البنكيه والتي تعد اشهر وسائل الدفع الالكترونيه يمكن تقسيمها كما يلي:

1 - يوسف مرزوق وسائل الدفع الحديثه في الجزائر كلية ع الاقتصاديه و التجاريه و علوم التسيير جامعه الطاهر مولاي سعیده 2016 ص 10 م سبق ذكره

\*المنظمات العالمية المصدره للبطاقات: لا تعتبر مؤسسات ماليه وانما بمثابة نادي حيث تمتلك كل منظمه العلامات التجارويه للبطاقات الخاصه بها لكنها لا تقوم بالاصدار نفسها وانما نضع تراخيص لاصدارها للمصارف واشهر هذه المنظمات هي شركتي فيرانارد والماستر كارد ويطلق عليهما اسم راعي البطاقه

\*المؤسسات الماليه العالميه: وهي التي تشرف على عمليه اصدار البطاقات المصرفيه دون ضروره منع تراخيص الاصدار لاي مصرف ومن اشهرها امريكا اكسويس لذيقر كتيبه مؤسسه تجارويه كبرى<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: مستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر:

في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر درجه التحولات هائله في مجال العمل البنك الالكتروني مما اسفر عن ظهور وسائل الدفع واستداد الالكتروني كنماذج لخدمات الصرف الالكتروني والتي لجأت البنوك في مواكب اتها حسين ادا نها بغيت الوصول الى اسواق جديد وكسب الرضا عه ملائها وجذب عملاء جدد نتيجه المزايا التي تحققها هذه الوسائل اضافه الى رفع حصتها السوقيه خاصه في ظل حده المنافسه وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر اول الصعوبات والمخاطر التي وجه الدفع الالكتروني في الجزائر

### المطلب الاول: الصعوبات و المخاطر التي تواجه الدفع الالكتروني في الجزائر:

في اطار تنفيذ العمليات المصرفيه الالكتروني و ما يرافقها من تغييرات في بيئه الاعمال نشاه العديد من المخاطر المرتبطه بانظمه الدفع الالكتروني وفي هذا الصدد سوف نتطرق الى اهم المخاطر والصعوبات التي تواجههم نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

1 -صالحى ايمان تحديات وسائل الدفع الالكتروني من وجهة نظر الموظفين .كلية ع الاقتصاديه و ع التسبير جامعه بلحاج بوسعيد عين تموشنت في 2016 ص 16

1-واقع البنى التحتية: يرتبط نجاح وانتشار وسائل الدفع الالكتروني بمدى انتشار بنيه تحتي تكنولوجيا متطوره تساعد على انتشار استخدام الحواسب والانترنت وكذا توفير البيئه المناسبه والداعمه والقادره على تحمل اعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع الالكتروني

تبين الاحصاءات المتوفره في الجزائر ضعف البنيه التحتية الاساسيه لممارسه التجاره الالكترونيه اذ ان هذا نوع من التجاره بصفه عامه ووسائل الدفع الالكتروني تقتضي الانتشار الواسع لشبكات الاتصال السلكيه واللاسلكيه والحاسبات والبرمجيات واجهزه الهاتف.

يرجع ضعف البنى التحتية للدفع الالكتروني في الجزائر الى عدة اسباب:

\*ارتفاع تكاليف الاقتناء بوضع البنوك للموزعات الاليه للنقود واصدار البطاقات البنكيه يتطلب منها تحمل تكاليف الاستثماريه جد عاليه للبحث والتجديد ومتابعه الابتكارات والتكاليف مع التكنولوجيا الحديثه

1-2-رداءه الخدمات البنكيه وكثره الاعمال في الموزعات الاليه مما يؤدي الى رفض المواطنين باستخدام النقود الالكترونيه

2-واقع الخدمات المصرفيه في البنوك الجزائريه:

ان التطور وسهوله تقديم الخدمات الالكترونيه وتكيفها مع المستجدات العصريه يدفع بالافراد الى التعامل مع هذه البنوك بكل ثقه ولكن النظام المصري في الجزائر يلاحظ عليه التخلف وعدم مواكبه التطورات التكنولوجيه ويبرز تخلف النظام المصري في والخدمات المصرفيه في البنوك الجزائريه في مجال الانظمه الدافع في العديد من المظاهر:

ضعف شبكات لاتصال الالكترونيه في البنوك الجزائريه رغم مبادره بعض المؤسسات المصرفيه والماليه الى تطوير شبكات الكترونيه للدفع والتسيد المنتشره في نقاط المحدوده في تراب الوطني

المطلب الثاني: المغاير والضوابط المعززه المستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر:

نجاح عمل وسائل الدفع الالكترونيه الحديثه النشاه في الجزائر يتطلب ذلك تنظيم القانون ودرجه امان عاليه وتطوير بنيه النظام المالي الجزائريه وذلك من خلال القيام بمجموعه من الاجراءات كان من اهمها تطوير البنيه التحتية للنظام المصري في الجزائر قام البنك الجزائر بمساعده البنك العالمي بمشروع تطوير البنيه التحتية للنظام المصرفي الجزائري وفي هذا الاطار فقد استفاد من الاعانه قدرها 165 مليون دولار امريكي منحته من طرف البنك العالمي وكانت اهداف المشروع كما يلي:

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

أ)- انشاء بنيه تحتها تسمح برفع كفاءه العمليات داخل البنوك والسوق الماليه خاصه تطوير النظام الداخلي للمبالغ الكبيره

ب)- تطوير المقاييس والمعايير مستقبلية لنظام المقاصه لمبالغ صغيره الحجم حيث يعتبر شرط ضروري لتطورها

ج)- تطوير نظام المعلومات لبنك الجزائر والذي يعتبر ضروره مكمله وحتميه لنظام الدفع وعمليات السياسه النقدية تغطيه الصرف

د)- تقويه البنيه التحتيه للاتصالات ما بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي للبنوك والمؤسسات الماليه مركز الصكوك البريديه الخزينه العموميه وشبكات الاتصال وذلك من اجل تسهيل عمليات تبادل المعلومات ومعاملات الدفع بين وداخل البنوك

2- وضع برنامج او مخطط اعمال: في اطار مشروع تحديث وتطوير وسائل الدفع ثم وضع برنامج اعمال من طرف بنك الجزائر يتكون من اربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وبتحديد مستشارين البنك العالمي من اجل دراسته المشروع حيث تجتمع بصوره منظمه على مستوى البنك المركزي لمنافسه الاعمال المحققه وطريق العمل وهذه المجموعات هي:

أ)- مجموعه الهندسه الاجماليه: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصه التي تتم بشكل الكتروني وتتكفل هذه المجموعه ايضا بكافه النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصه الالكترونيه والاعتماد على الدعائم الالكترونيه بدلا من الورقيه

ب)- مجموعه وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكيه وبالاضافه لسحب من الموزعات الاليه للنقود والدفع بالبطاقه مع محاوله معرفه الايجابيات والسلبيات من من وجهه نظر البنك المركزي البنوك التجاريه والعملاء مع محاوله ايجاد الحلول بالاضافه الى تحليل لوسائل الدفع يعتمد على تدفقات الحاليه والمتوقعه مما يسمح بمعرفه النظام المعلوماتي للبنوك وماذا قدرتها على اعداد الاحصائيات حول حركه وسائل الدفع المجموعه النقدية تعمل هذه المجموعه لدراسه القواعد الرئيسييه لوضع نظام ما بين البنوك حول الدفع وصاحب البطاقه البنكيه مع مناقشه المواضيع المتعلقة بانواع البطاقات الوطنيه والدوليه والعراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائر وكذا طبيعه بنيه البنوك مجموعه القانون يرتكز عملها على واقع معالجه حوادث عدم الدفع من وجهه النصوص القانونيه وكذلك الوضعيه الحاليه لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتمائل وطني

3- القيام باصلاحات تشريعية: اصدار لوائح و تشريعات قانونية جديدة

بازر بنك الجزائر في اطار تحديث وتطوير انظمه الدفع الى تحديد اطار قانوني بحكم المعاملات الماليه ويصبح بتحويل المعلومات والمبالغ الماليه ما بين البنك المركزي والبنوك بسهوله وفعاليه

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

حيث قام باصدار روائح وقوانين جديده خلال الفتره 2000 و 2005 قبل الشروح في تنفيذ مشروعه حول تحديث وسائل الدفع وكانت من ابرزها مايلي:

(أ)- انتشار نظام المقاصة الالكترونيه: والذي حدد بالنظام 0506 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2005 الذي يتمثل هدفه الاساسي في تسويه المعاملات ومعالجتها ما بين البنوك والمؤسسات الماليه بصوره اليه تحت اشراف البنك المركزي مما يؤدي الى:

- تسيير المحاسبي اليوم واعطاء نظره شامله وحقيقيه عن وضعيه الخزينه في السوق الماليه الوطنيه
- تقليص اجل المعالجه قبل قبول او رفض العمليه في اجل اقصى خمس ايام
- اعاده استقاله زبائن في وسائل الدفع.

(ب)- وضع النظام كشف الهويه البنكيه وهذا النظام اجبر الجهاز البنكي باعاده التسجيل كل زبائن بنوك في هويه بنكيه جديده وهذا من اجل التحكم في المبادلات الالكترونيه بين البنوك ومحاربه التدبير والتطبيق في هويه الزبائن (ج)- ضبط امر بالاقتطاح كوسيله دفع رسميه في نظام الدفع البنكي الجزائري حيث استعملت حديثا في الجزائر وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل اموال العملاء من حسابهم الى حساب اخر فهو تصريح مستمر يعطيه المدين الى دائئه للاقتطاع من حسابه دائما وفي تواريخ منتظمه

(د)- ضبط الورقه التجاريه: حيث تم ادراج الورقه التجاريه ضمن التبادلات الالكترونيه وذلك من اجل حمايه عمليه التبادل بين البنوك وتحسين العمليات المسجله في الورقه التجاريه

و تجدر الاشاره الى ان الحكومه الجزائريه ومن اجل تغطيه النقص في السيوله بالاضافه الى تحديث وسائل الدفع اصدرت المرسوم رقم 05 442 بتاريخ 14 نوفمبر 2005 الذي ينص على الزاميه استعمال الشيك التحويل للبنك بطاقه الدفع الاقتطاع من الرصيد السفنجه السند للامر وكل وسيله ذبح كتابيه اخرى في كل المعاملات التجاريه والماليه التي تتجاوز قيمتها 50 الف دينار ج ولكن تحت ضغط الواقع بالضبط الى تاثير السوق الموازي الذي ظل يمثل نسبه كبيره من التعاملات التجاريه والماليه تم الغاء تنفيذ المرسوم بمرسوم تنفيذي اخر صدر في سنه 2006 يتم اصدار مرسوم تنفيذ جديد في 13 جويليه 2010 بنفس الاسلاميه ولكن المعاملات التجاريه والماليه التي تتجاوز 500,000 دينار جزائري يدخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2011

### المطلب الثاني: طرق معالجه وسائل الدفع التقليديه:

لم تستعمل البنوك التطورات التكنولوجيا الحاصله لخلق وسائل الدفع الالكترونيه جديده فقط بل استغلتها ايضا لصالح وسائل الدفع التقليديه حيث قامت بتحسين سوره تلك الوسائل وبتطوير طرق معالجتها لقد ترتب عن استعمال البنوك للحواسم الاليه انتشار الظاهره المعالجه الالكترونيه

للبيانات الاوراق التجارية الشيك والسفنج حيث ان الاجراءات التقليدية المعتمد عليها في معالجه السكان والسندات لامر والسفنج وحتى التحويلات اصبحت عاتقا حقيقيا يحول دون ترقيه النشاط البنكي بسبب ما تفرزه من اجراءات طويله ومرهقه تتضمن عمليات معاقده تستهلك الوقت والجهه والمال لذلك تم الوجوه الى معالجه الالكترونيه لتلك الوسائل التقليديه وقد تتم هذه المعالجه وفق صورتين نفترض ان الوسيله التقليديه للدفع قد اصدرت في شكلها التقليدي اي في شكل صف متضمن كافه البيانات التي يشترطها القانون ويمكن في هذه الحاله تداول الورقه والحصول على ضمان احتياطي بقيمتها او الحصول على توقيع المسحوب عليه بقبول الكمبياليه الى ان يتم تسليمها للبنك حين اذن يبدا البنك في معالجه بيانات الورقه الكترونيا تمهيد لمطالبه البنك الصرف بالوفاء افترض ان منشأ الورقه والمستفيد متصلا بالبنك عبر نظام للاتصال الالكتروني يسمح لها باعطاء البنك بتحصيل قيمته نقديه من بنك الملتزم الصرف فالصالح المستفيد فالغايه من المعالجه الالكترونيه لبيانات الاوراق التجارية الشيك اسفنج السند الامر يمكن بنك منشأ الورقه او حاملها الصرعي من مطالبه البنك الملتزم الصرف بالوفاء عبر قنوات الاتصال الالكتروني بين واحداث الجهاز البنكي وانطلاقا مما سبق ذكره ظهر الشكل الجديد والمتطور للسفنج وهو يما يسمى بالسفنج المسجله الكترونيا *la lettre de change magnitiques* او *la lettre de change relevée* وهي تعتمد في البدايه على السفنج العاديه او الكلاسيكيه حامله كل البيانات اللازمه لكن غير قابله للتداول وهي قابله للدفع عن طريق جهاز كمبيوتر حيث بمجرد وضعها من قبل الساحب الى بنك يقوم هذا الاخير بالاحتفاظ بها ثم ينقل بيانات شريط مغناطيس وهذا في ما الخاصه بالساحب ثم على مستوى نظام الاتصالات في ما بين البنوك يتم وضع قائمه بالمبالغ المستحقات الدفع وترسل لبنك المسحوب عليه وبهذه الطريقه يتم الغاء الطابع المادي او الورقي حيث ان الشريط المغناطيسي وحده يقوم بالمعالجه كذلك اصبحت هذه الوسيله الجديده المفضله لدى المؤسسات الضخمه التي تملك جهاز الكترونيا ملائما بحيث تسجل جميع البيانات المتعلقة بالسفنج على اسطوانه مغناطيسيه وتستلم نسخه هذه الاسطوانه الى عملائها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: العوامل المعرقله لوسائل الدفع الالكترونيه ومقومات نجاحها

اولا: العوامل المعرقله لوسائل الدفع:

1 - الجرائم الالكترونيه وانواعها

#### الفرع الاول: تعريف الجريمة الالكترونيه:

عرفت بانها الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالانترنت ويكون هدفها احتراف الشبكات وتخزينها والتحريف والتزوير والسرقة والاختلاف وقرصنه وسرقه الحقوق الملكيه الفكرية

1 - احمد محمد غينم، ادارة البنوك التقليدية و الالكترونية المكتبة العصرية . الطبعة الاولى 2008 ص 97

وكذلك عرفت القرصنة الالكترونية بانها وسائل غير قانونية للاقتحام نظام الكمبيوتر بدون اذن من المالك الكمبيوتر والجريمة ذات الطابعه المادي التي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط باي شكل بالاجهزه الالكترونيه يتسبب في الحصول المجرمه على فوائد مع تحميل لضحيه خساره ودائما يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة وقرصنة المعلومات الموجوده في الاجهزه او تهدف الى ابتزاز الاشخاص بمعلوماتهم المخزنه على اجهزتهم المسروقه الفرع الثاني اهداف الجرائم الالكترونيه التمكن من الوصول الى المعلومات بشكل غير شرعي كسرقة المعلومات او الاطلاع عليها او خدماتها او تعديلها بما يحقق هدفا مجرم التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتيه الى الاجهزه الخادمه الموفره للمعلومات وتعطيلها الحصول على المعلومات السريه للجهاز المستخدمه للتكنولوجيا والبنوك والجهات الحكوميه والافراد وابتزازهم بواسطتها الكسب المادي او المعنوي او السياسي عبر المشروع عن طريق تقنيه المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتيه وتزويد بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفيه وتعتبر الجرائم الالكترونيه هي النوع الشائع الان من الجرائم اذا انها تتمتع باكثر من المميزات المجرمين تدفعهم الى ارتكابها ويمكن تعريفها بانها الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافيه والتي يتم ارتكابها باداه هي المجلس الاتي عن طريق شبكه الانترنت وبواسطه شخص على درايه فائقه بها

### الفرع الثاني: انواع الجرائم الالكترونيه

اولا الجريمة الالكترونيه وهي التي تسبب اضرار ماليه على الضحيه او المستهدفه من عمليه النصب ثانيا الجريمة الثقافيه هي استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له من دون موافقه الضحيه فمن الممكن ان تكون احد الصور التاليه قرصنه البرمجيات هي عمليه نسخ او تقليد البرامج احدى الشركات العالميه على اسطوانات ويبيعه للناس بسعر اقل التعدي على القنوات الفضائيه المشفره واتحادها عن طريق الانترنت عن طريق تقنيه copy soft جريمه نسخ المؤلفات العلميه والادبيه بطرق الالكترونيه المستحدثه الثالثه الجريمة الجنسيه وهذا النوع من الجريمة يمكن ان يتمثل باحدى الصور التاليه الابتزاز انتشار الصور ومقاطع الفيديو المخله بالادب على موقع الانترنت من قبل الغزو الفكري لكي يتداولها الشباب والسبات وافساد افكارهم واضعاف ايمانهم<sup>1</sup>.

#### 1- جرائم البطاقات البنكيه:

رغم المزايا التي حققتها وسائل الدفع الالكترونيه في المعاملات المصرفيه الا ان هذا لا يعني انها مثاليه حيث تعددت الجرائم التي ترتكب بواسطتها خاصه مع ازدياد استعمالها على وجه الخصوص في المعاملات المصرفيه حيث تعددت وسائل الاحتيال وتنوعت صورها ويمكن تقسيم

1 - ابن مبارك تمية بنو يمينة. دادة فتيحة. دراسة الانظمة الدفع الحديثه حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفيه جامعه احمد دراية ادرار الجزائر في 2015 ص 30

الجرائم المرتكبة باستخدام البطاقات البنكية الى جرائم يرتكبها حامل البطاقة وجرائم يرتكبها الغير كما يلي:

2- الجرائم التي يرتكبها الحامل الشرعي لها:

تقع من قبل ملك البطاقة اما استخدام بيانات البطاقة اثناء مده صلاحيتها او باستخدام بيانات البطاقة بعد مده صلاحيتها او الغائها وذلك على النحو التالي:

- اساءه استخدام بيانات البطاقة اثناء مده صلاحيتها:

تتم اساءه استخدام بيانات بطاقه الدفع الالكتروني من قبل صاحبها عبر شبكه الانترنت عن طريق دفع ثمن السلع والخدمات التي تقدمها الشبكه بملئ الاستثمار الالكتروني رغم علمه بان رصيد البنك غير كافي لتغطيه هذه المبالغ او ان يقوم باجراء تحويل اخر متجاوز رصيده في البنك مصدره البطاقه

الاستخدام غير المشروع للبطاقه الملغات في الوفاء:

قد يقوم البنك مصدر البطاقه الغائمه اثناء مده صلاحيتها وذلك كجزء لسوء استخدام البطاقه من جانب العميل بذلك فانه يتعين على هذا الاخير اعاده البطاقه لمصدرها ولكن قد يمتنع العميل عن ردها الى مصدرها ويستمر في استخدام بياناتها الامر الذي يؤدي الى الزام البنك بالوفاء لهذه المبالغ للتاجر طالما ان هذا الاخير لا يعلم بالغائها

الاستخدام غير المشروع للبطاقه منتهيه الصلاحيه في الوفاء:

تسلم بطاقه الائتمان لمدته معينه ولاجل معين عاده ما يكون سنه فاذا ما حل تاريخ الاجل تعين على العميل اعادتها الى البنك الذي اصدرها ولكن قد يحدث ان يمتنع العميل عن اعادتها الى مصدرها ويستمر في استخدامها استخدام البطاقه الملغات قد يقوم البنك احيانا بالغاء البطاقه ووقف عملها ووفق لذلك يطلب من الزبون ردها فبحال امتنع زبون عن ذلك ردها الى البنك ويقوم باستعمالها فان ذلك يعد اعتداء على مال الغير لان العميل سيوهم التاجر بملكته البطاقه وباتمان المالي لدى البنك مستعينا بالشهادة الصادره من البنك والتي تقر بموجبها باتمان للزبون<sup>1</sup>

اساءة استخدام بطاقه ضمان الشيك:

تقوم الجريمة هنا عندما يقوم الجاني باصدار شيك للتاجر الذي اشترى منه البضاعه بقيمه تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك.

ثانيا: الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب اساءه استعمال البطاقات الالكترونيه:

1 - زهير زواس دور نظام الدفع الالكتروني في تعيين معاملات المصرفية. جامعة العربي التبسي بن مهدي في 2011 ص 91.

قد يتم ايضا ارتكاب الجرائم باستخدام البطاقات من قبل الغير وذلك على النحو التالي:

1- استعمال البطاقة المسروقة او المفقودة من قبل الغير: ان سارق البطاقة او من عثر عليها قد يستخدمها في سحب نقود من الموزع الالي وقد ي ستخدم لهو الخدمات من التجار وهناك دول كفرنسا تطبق في مثل هذه الحالات عقوبه جريمه النصب

2- السحب ببطاقه الكترونيه مزوره: قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع او السحب عن طريق بطاقة ائتمان مسروقه واستبدال بياناتها كما قد يتم ذلك بالتواطئ مع صاحب البطاقه الذي يتركها للغير لاستعمالها في السحب فيه ثم يقوم بالاعتراض على السحب ويطعن على توقيعه حتى لا ي خصم من من حسابه الخاص ويلاحظ ان اكثر من نصف عمليات الاحتيال في ما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحده الامريكيه ام الباقي في يوجد حوالي 30 بالمئة منها في اوروبا خاصه بريطانيا اما البطاقات المفقوده او المسروقه تمثل اكثر من نصف الخسائر المترتبه على عمليه الاحتيال وتزوير هذه البطاقات يمثل الخطر الاكبر الذي يهدد التجاره الالكترونيه

ولما كان الاحتيال بالبطاقات بحيث لا يمكن من معرفه المستعمر لها ان كان الحامل شرعي ام الشخص السارق لها او من عثر عليها فيمكن التخفيف من هذه الظاهره باستخدام الصور

لقد قام بينك الولايات المتحده الامريكيه هو سيتي بنك مشروع ضخم يتعلق بوضع الصور الشخصيه على ال بطاقان الولايات المتحده الامريكيه و صدر وفق لهذا النظام اكثر من مليون بطاقة تحمل صوره صاحبها وتم اختبار هذا المشروع ليتبين انها فعاله جدا المواجهه الاحتيال

وقد تعددت جرائم البطاقات حتى على شبكه الانترنت حيث اصبحت هناك عصابات دوليه تنشط على هذه الشبكه بهدف تجمع اكبر عدد ممكن من ارقام البطاقات وهو الامر الذي جعل التجاره الالكترونيه ليست في المستوى الذي كان متوقع لها بسبب تردد المستهلكين في الكشف عن بياناتهم الشخصيه واستعمال بطاقاتهم على شبكه مفتوحه وهو الامر الذي يستدعي تحديث قوانين عقابيه تكفلوا حمايه جزائيه كامله للبطاقات بوصفها اداه الدفع<sup>1</sup>

3- مخاطر البنوك الالكترونيه:

يعتبر الخطر الاساسي الذي يوجد في نظام البنك الالكتروني هو العلاقه الموجوده بين العميل والبنك الالكتروني الذي يتعامل معه في تلك العلاقه وان كانت عديه في مظهرها الا انه تعد الخطر الاكبر الذي يهدد ذلك البنك ومن مخاطر البنوك الالكترونيه نذكر:

1 - سليمة عبدالله دور التسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي. جامعة الحاج لخضر باتنة في 2088ص30.

1-مخاطر التشغيل: تنشئ مخاطر التشغيل من عدم التامين الكافي للنظم مما قد يقف تلك البرمجيات الاساسيه في امكانيه الاتصال العملاء بالبنك الالكتروني المتعاملين معه او عدم ملائمه التصميم النظم والعمل ا و العمل الصيانه وكذلك نتيجه اساءه دام من قبل العملاء

2- مخاطر السمعه: تنشأ في حاله توافر راي عام سلبي تجاه البنك والذي قد ينشأ في عدم توافر وسائل الحمايه الكافيه والمؤكده للبيانات التي يحتفظ بها البنك والخاصه بعملائه او وقوع بعض الغرباء او العاملين في البنك ذاته وهذا ينشأ عنه وجود سمعه سيئه للبنك مما يكون معه ان اهتمام البنك الالكتروني بالحفاظ على انظمه ا الالكترونييه من الاختراق والحفاظ على البيانات الخاصه بالعملاء والحفاظ على ارقام بطاقتهم الائتمانيه

3- المخاطر القانونيه: تحدث هذه المخاطر عندما لا يحترم البنك القواعد القانونيه والتشريعات المنصوص عليها خاصه المتعلقة بمكافحه عمليات غسل الاموال وعدم توافر قواعد لحمايه المستهلكين في بعض الدول او لعدم المعرفه القانونيه لبعض الاتفاقيات المبرمه باستخدام الوساطه الالكترونييه

4- المخاطر الفجائيه ومخاطر التكنولوجيا: قد تؤدي المخاطر الفجائيه الى مشاكل في السيوله وفي سياسه القروض المصرفيه ام المخاطر التكنولوجيه فهي ترتبط بالتغيرات التكنولوجيه السريعه وان عدم المام موظفي البنوك بالاستخدام الامثل لتكنولوجيا الحديثه يؤدي الى القصور في اداء العمليات الالكترونييه

5- مخاطر المعاملات الالكترونييه: لقد كان للظهور وسائل الدفع الالكترونييه عوامل اخرى مساهمه في الجرائم باستخدام البطاقات البنكيه والتي نلخصها كما يلي:

❖ السلب بالقوه الالكترونييه: حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بادخال بيانات زائفه من جانب المتحايل باختلاق دائمين كاجوري يجب سدادها وذلك عن طريق اختلاط مدنيين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب اما المدينه المعتده عليه فلن يتمكن من اثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتيه وهكذا يستغل طرق الدفع الاليه للحصول على اموال غير شرعيه

❖ مخاطر التجاره الالكترونييه: هي المعوقات التي تحد من نجاح التجاره الالكترونييه وتؤدي الى الحد من نجاح وسائل الدفع الالكترونييه عده حواجز قانونيه تقنيه واقتصادييه في الحواجز القانونيه تجد في مرحله ابرام العقد بحيث يتلاقى الايجاب والقبول على الخطي ايضا وهنا تظهر مشكلتين هما وثيق من علامه صفه ايجاد جهات محايدته تتوسط بين المتعاقدين لضمان التوافق من ان المعلومات تتبادل بينهما حقيقيه

والمشكلة الثانية هي حجبه العقد الالكتروني او القوى القانونيه الالتزاميه لوسيله التعاقد وتتعلق ايضا بمدى حجيته ان تم التعاقد وسائل الالكترونية<sup>1</sup>.

ثانيا: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكتروني انتصرت وسائل الدفع الالكتروني:

انتشرت وسائل الدفع الالكتروني بسرعه فائقه وذلك بفضل عده عوامل مساعده هي كالتالي:

اولا: ظهور البنوك الالكتروني وخدمات مصرفيه جديده: في ظل الثوره المعلوماتيه وانتشار شبكه الانترنت وازدياد مستخدميها تم استغلال هذه الشبكه في المجال التجاري الالكتروني حيث ظاهره البنوك الالكتروني لتسويه المعاملات المصرفيه باحدث الاليات

ويعرف البنك الالكتروني على انه بنك له وجود كامل على شبكه الانترنت ويحتوي موقعه على كافه البرمجيات اللازمه للاعمال المصرفيه حيث يتاح ذا البنك للعميل القيام بكافه اعماله الخاصه بالبنك في اي مجال موجود به وذلك بواسطه خط يسمح له بانجاز كافه معاملاته دون ان يضطر الى الذهاب الى مقر البنك لقد خدمت هذه البنوك عده مزايا ومنافع اهمه تنظيم الدفعات تسير العمل السلامه والامن زياده رضا العملاء وتوفير مصاريف

وبما ان البنوك الالكتروني والمعاملات المصرفيه الالكتروني تتم عن طريق شبكه الانترنت فمن الطبيعي التعامل بوسائل الدفع الالكتروني للقيام بالخدمات المصرفيه الجديده المتمثله في:

❖ الخدمات المصرفيه الالكتروني عبر الصرافات الاليه: تعتبر الصرافات الاليه السابق لتطوير العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكه من الاتصالات تربط فرع البنك الواحد او فروع كل البنوك في حاله قيامها بخدمه اي عميل من اي بنك وقد تطور عمل هذه الاجهزه حيث اصبحت تقوم بالوصول الى بيانات حسابات العملاء فوريا والتي تقدم خدمات متقدمه في صرف المبالغ النقديه بظهور البطاقات الذكيه اصبح العميل بإمكانه شحن تلك البطاقات واستخدامها في دفع الالتزامات في نطاق دفع متعدده ولكن هذه الاجهزه لم تعد تقتصر على مجرد وسيله للحصول على النقود بل اصبحت تقوم بعده وظائف اخرى متقدمه كالتعرف على الرصيد اجراء تحويلات نقديه بين الحسابات ايداع نقدي وسداد الفواتير

❖ الصيرفة عبر الهاتف الجوال: ان انتشار الهواتف النقاله ادى الى تطور الخدمات التي يمكن ان تقدمها بسرعه فائقه خاصه منها المصرفيه فقد ظهر ما يسمى بالبنوك الخليه التي تقوم على فكره تزويد الخدمات المصرفيه للعملاء في اي وقت واي مكان وتشمل هذه الخدمات الاستعلام

1 - سلطاني خديجة. وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية ، كلية الاقتصاد وع التسير ، جامعة محمد خيضر بسكرة في 2012 ص 17 .

عن الارصده والاطلاع على عروض البنوك واسعار العملات وغيرها من الخدمات الماليه كحول النقود من حساب الى اخر وخدمات الدفع النقدي وفتح حسابات و غلقها..الخ<sup>1</sup>

رابعا: الاستفادة من وسائل الامان عبر شركه الانترنت:

تتميز وسائل الدفع الالكتروني عن الوسائل التقليديه بالاستفاده من وسائل الامان المبتكره حديثا لاستعمالها عبر شبكه الانترنت وخاصة لاطفاء الثقة على المعاملات البنكيه والتجاريه التي تتم عبر هذه الشبكه والتي تكون وسائل الدفع الالكتروني طرفا فيها كتوقع الالكتروني والتشفير والتامين

اولا: الترفيع الالكتروني وهو شهاده رقميه تحتوي بصمه الكترونيه للشخص الموقع

ثانيا: تشفير البيانات اي استبدال شكلها من خلال تحويلها الى رموز واشارات تمنع الغير من معرفتها او تعديلها وهذه الخاصيه تمنع من اختراق هذه الادوات او استعمالها من طرف افراد اخرين .

ثالثا: التامين اي امكانيه تامين هذه الوسائل من خلال نظم التامين عبر شبكه الانترنت<sup>2</sup>

2- ظهور منظمات ومؤسسات ماليه عالميه في مجال المدفوعات:

من بين العوامل المساهمه في انتشار وسائل الدفع الالكتروني ظهور منظمات ومؤسسات عالميه اصبحت راع في انتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة والبطاقات البنكيه والتي تعد اشهر وسائل الدفع الالكتروني يمكن تقييمها كما يلي:

2-1- المنظمات العالميه المصدرة للبطاقات:

لا تعتبر مؤسسات ماليه وانما بمثابة نادي حيث تمتلك كل منظمه العلامه التجاريه للبطاقات الخاصه بها لكنها لا تقوم بالاصدار بنفسها وانما تمنح ترخيص باصدارها للمصارف واشهر هذه المنظمات هي شركه فيزا كارد العالميه ويطلق عليها البنكين اسم راعي بطاقه

2-2- المؤسسات الماليه العالميه:

وهي التي تشرف على عمليه اصدار البطاقات المصرفيه دون ضروره منح تراخيص الاصدار لاي مصرف الامريكان اكسبريس لديفرز كليب مؤسسات تجاريه كبرى<sup>1</sup>.

1-صالحى ايمان.حايين مامة.تحديات وسائل الدفع الالكترونية من وجهة نظر الموظفين مرجع سبق ذكره.

2 سعداوي خديجة. وسائل الدفع الالكترونية الحديثة و تأثيرها على السياسة النقدية كلية اق جامعة محمد بوضياف المسيلة في 2014ص 75

### المطلب الرابع: تأثير وسائل الدفع على الاقتصاد الجزائري

#### 1- آلية للتقليل من السيولة:

الدفع الالكتروني كاليه للتقليل من السيولة ومحاربه الاكتناز في الاقتصاد الوطني تكثيف وفرد التعامل بالصكوك البريديه والبنكيه والبطاقات البريديه والمصرفيه لما لها من فائده من الناحيه الامنيه قبل تعميم الدفع الالكتروني بالبطاقه البنكيه وتكثيف عمليات المقاصه اللحظيه مستقبلا

1-اجباريه الدفع الالي باستعمال الصكوك: بعد انخفاض السيوله في النظام الرسمي اكدت وزاره الماليه في عديد من المرات انه بدايه من الفاتح من جويليه 2015 سيقوم التعامل الاقتصادي بالدفع الالي باستعمال الصكوك في اطار التعاملات الماليه وهي تخص العقارات التي تزيد عن خمس ملايين دينار والسيارات التي تفوق مليون دينار جزائري كما يلزم القانون استعمال وسائل البنكيه في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار في ما يخص بيع وشراء الجواهر والتحف القديمه والاعمال الفنيه والاثاث القديم والمبيعات المعروضه للمزاد العالمي بالاضافه الى تسديد الديون والمستحقات الماليه كما يلزم الادارات العموميه والهيئات الرسميه والمؤسسات العموميه والخاصه بقبول وسائل الدفع والبنكيه اضافته الى الامر من وزاره الماليه للبنوك الذي ينص بقبول كل الاموال خارج المنظومه واذا فقع عشره ملايين دينار بضربيه حرفيه قدرها سبعة بالمئه وهذا غير معقول كون ان السلطات تحولت بالمحاربه لتبويض الاموال الى القائمه على العمليه من اجل ارجاع السيول الى النظام المصرفي يدل التذكير في وسائل حادهاك تطوير انظمه الدفع الالكتروني وتشيغها اضافته الى اطلاق الحكومه للقرض السندي الذي اطلقت عليه وزاره الماليه اسم القرض الوطني لل نمو ارضي لاستعادته الاموال والس يول الخارج القطاع الرسمي واعطائها صفه القانونيه وهذا في الفطره بين 16 افريل و 17 اكتوبر 2016 اين حددت نسبه فائده سندات وكيفيه الاكتتاب فيها

2-تعميم استخدام البطاقه البنكيه والبريديه : ان عمليه الاكتناز في الاقتصاد الجزائري مازالت مستمره خلال هذه السنوات وبوثيره المتزايدة مما يتسبب في تراجع سرعه تداول النقود في السوق المالي والنقدي هل تتاخر المبالغ التي سحبها من طرف البنوك والمؤسسات الماليه في العوده اليها ويبقى الحل الذي نراه نحن وضروره تبني انظمه دفع الكترونيه مع تعميم استخدام البطاقه البنكيه في الدفع الالكتروني وجعل بطاقات السحب البريديه بطاقه دفع في الاجل القصير بمختلف اشكال وانواعها واليات ومختلف وسائل الدفع الالكتروني التي تعمل على تقليل من حركه الاموال

1- فريدة قفول. اهمية انظمة الدفع الالكتروني في المصارف دراسة حالة بنك الفلاحة كلية العلوم اق و تجارية و ع التسيير العربي بن مهدي-ام بواقي في 2012ص66

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

وسرعه دوران النقود بين الافراد والمؤسسات الماليه و الاقتصاديه في الإقتصاد الوطني وبالتالي لا بد من:

- رفع عدد الموزعات الاليه الى اكثر 1364 وبلوغ 3000 موزع وهو الهدف المسطر في الاجل القريب
- رفع عدد النهائيات في المحلات التجاريه الى اكثر من 5000 موزع عبر كامل التراب الوطني
- زياده عدد البطاقات الى اكثر ثمانيه ملايين بطاقه بريديه وبنكيه ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريديه على الاقل الوصول الى 20 مليون بنكيه وبريديه
- على شركة ساتيم ان تعمل رفقه البنوك والمؤسسات المصرفيه العموميه والخاصه على تميم اجهزه الدفع على مستوى التجاره والمطاعم والمحلات الكبرى فضلا عن القبضات المختلفه والمطارات ومحطات التنقل والمستشفيات واعطاء تسهيلات ائتمانيه لاقتنائها

3-الدفع الالكتروني والنتاج الاجمالي المحلي: ان تفعل الدفع الالكتروني سيضمن القضاء على مشكله الاوراق النقديه المزوره وحمايه الزبائن عن عمليات السرقة الى جنب حمايه المؤسسات الكبرى من اخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيره وتعميم وسائل الدفعالحديثه سيقضي على ازمه السيول النقديه التي يشهدها الإقتصاد الجزائري في كل مناسبه اجتماعيه تجد البنوك ومؤسسات البريد التي تخدم اكثر من 15 مليون زبون نفسها عاجزه عن سلبيه طلبات زبائنها كما سيقضي الدفع الالكتروني على مشكله الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكوميه التي تدافع امامها المواطنين لدفع الفواتير الكهرباء والماء والغاز وغيرها من الفواتير.

ان اعتماد نظام الدفع الالكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات الماليه بنسبه تفوق 200 % كما سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطه او نقطتين على اقل تقدير كونه سيؤثر على سرعه دوران النقط وبالتالي تحريك عجله النشاط الاقتصادي وتتضاعف اليات الاستثمار وعلى عكس ما ذكرنا سابقا فكلما قلت كميته النقد بايدي الجمهور وشراء العقارات والذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدره وتفوت فرص استثماريه واعدته على الإقتصاد الجزائري وان العمله في القطاع المصرفي سيرفعل الإقتصاد الوطني كثيرا ويقضي على الاسواق الموازيه ( السوداء ) ويتحول الإقتصاد الى اقتصاد الظل الى اقتصاد حقيقي منتج ومصدر فيرتفع سعر صرف العمله الوطني وتخفض الاسعار

وبالتالي حسب الدراسات الاقتصاديه اذا كانت هناك زياده قدرها 10% في حصه المدفوعات الالكترونيه من الانفاق الاستهلاكي يمكنها ان تؤدي الى زياده تعادل 1% في الناتج المحلي الاجمالي.<sup>1</sup>

2-وسائل الدفع الكاليه لتقليل من الكتله النقديه الغير رسميه:

1 - محمد شايب. الدفع الالكتروني كاليه للحد من ازمة السيولة و اجتياز النقود في الإقتصاد الجزائري جامعة سطيف

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي القطاع غير الرسمي الذي يحوي بين طياته العديد من الانشطه الاقتصادية الخفيه التي تولد عنها دخول ضخم لا ندخل غالبا في تقديرات الرسميه للدخل الوطني ولم تخضع للضرائب

وتؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال ضخامه حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر سياره البعض ان الحجم الكلي لانشطه القطاع غير الرسمي في الجزائر يمكن ان يتراوح بين 20% الى 30% من الناتج الداخلي الخام وان اجمال اموال متداوله داخل هذا القطاع حوادث ثمانيه مليار دولار امريكي من اجمالي الدخل الوطني. بلغ حجم القطاع غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام نهايه 2011. وبيت التوسع المتوسط لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري وقال وزير التجاره الجزائري مصطفى بن باده ان النشاطات الاقتصادية اصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات الى الصناعه والتحويل والفلاحة والتجاره الخارجيه والتوزيع بسبب التكلفة الباهضه للعمل في اطار القوانين التي تضعها الدوله. وكما ان ظاهره القطاع غير الرسمي متعدده الابعاد، ما هي ايضا متعدده الاسباب لعل اهمها اسلوب تطبيق سياسه الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع من اقتصاد مغلق الى اقتصاد السوق اثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي وافرز اوجه نشاط لم تكن موجوده من قبل ادت الى فتح مجالات جديده للكسب اخذت اغلبها الطابه غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه الانشطه الاقتصادية الرسميه المنظمه بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديده تتناسب حجم الزيادة في العرض من القوى العامله الذي اسهم في تزايد نمو معدلات الهجره من الريف الى الحضر ومع تقلص القطاعات الرسميه في استيعاب فائض القوى العامله اتجهت الى القطاع غير الرسمي والموضوع يخص معالجه السوق الموازيه او ما يعرف بالقطاع غير الرسمي من وجهه نظر التحليل الاقتصادي والمعرفه وهي وجهه نظر مهمه بل لازمه تواضعي السياسات والحكومه في اداراتهم للشان الاقتصادي والاجتماعي خاصه وان القطاع المذكور يختزل كتله نقديه مهمه تزيد قليلا على 34 مليار دولار اي 27 بالمئة من حجم النقد المتداول في الاقتصاد 40% من اجمالي النشاط ارقام كهذه تؤشر الى نتيجته واحده وهي ان النشاط الموازي في الجزائر لم يعد قطاع غير رسمي فقط بل اقتصاد موزين كاملا يتمتع بجميع قواعد السوق والتشكيل القيمه وتراكم راس المال

وعلى جانب اخر ادت سياسات التدخل الحكومي في اسواق السلع وعوامل انتاج والصرف الاجنبي الى اسواق موازيه للاسواق الرسميه وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والاسعار في الاسواق الرسمي

كما ان جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهه التطورات الاقتصادية والاجتماعيه من ناحيه وارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي والاسعار الحديه لضرائب الدخل من ناحيه ثانيه خلق

## الفصل الثاني: تحديث وسائل الدفع في الأجهزة المصرفية الجزائرية

في ظل ضعف العقوبات وتواضع امكانيات الاداره المتعدده حوافز قويه للتهرب والغش الضريبي باللجوء الى ممارسه الانشطه الخفيه على مختلف المستويات

ايضا اعترف الخبراء الاقتصاديين بفشل حكومه سلال في امتصاص نحو 400 مليار دينار من التداوي المشبوه في السوق الموازيه وهو ما ترجمه في تمرير قانون الماليه 2016 الذي جاء بفرض رسوم جبائيه وضرائب جديده على اسعار الكهرباء ووقود المركبات وحدث هذا بالرغم من الحمله التي شنها الطاقم الوزاري منذ اشهر من هذه السنه مستعملين فيها كل الوسائل القانونيه والاعلاميه من اجل استرجاع الكتله النقديه من التداول غير الرسمي وايداعها في المصارف لغرض استغلالها في مواجهه الازمه الاقتصاديه التي تواجه البلاد الجزائري اسعار النفط في السوق العالميه موازاه مع تقارير البنك المركزي الجزائري التي كشفت عن حجم الاموال المتداوله خارج المصارف تقدر بنحو 1500 مليار بينما تتطابق في التاكيد على ان المبلغ الحقيقي يتجاوز فعليا 4000 مليار دينار

وراه انا وزير الماليه سابق عبد الرحمن بن خالفه ثوره عينه بالتشكيل الحكومي على اقناع السلطات العليا بالتسامح مع اصحاب الاموال المشبوهة التي تغرق السوق الموازيه عبر مخطط الامتثال الضريبي الطوعي رغم عاصفه الانتقادات التي وجهتها اطراف سياسيه بمبرر ان السلطه تتواطؤ مع مئات رجال الاعمال الذين تلاحقهم شبهات الفساد لغرض حمايتهم بدل محاسبتهم عن مصادر جمع ثرواتهم الخياليه في ظرف وجيز.<sup>1</sup>

1 - اد بودلال على اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كالية للتعليل من الكتله النقديه غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري جامعة ابي بكر بلعابد للمساد ص 220-221.

### خلاصة الفصل الثاني :

تطرقنا إلى مجريات إصدار وحياسة واستعمال البطاقات البنكية وذلك بالنسبة لكل أطراف التعامل بها، نجد أن أكبر مشكل لهذه الوسائل الحديثة غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، واشكالية الاثبات و حجيته بالوسائل الالكترونية كالتوقيع الالكتروني وإثبات عملية الدفع عبر الانترنت عند ابرام صفقات التجارة الالكترونية، هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية التي استقطبت أكبر هيمنة و القرصنة لاعتمادها على الاتصال عن بعد.

وفي الأخير إلى الإجراءات التي تقوم بها البنوك من أجل الحد من المخاطر المتعلقة بوسائل الدفع و التحصيل الالكترونية وكذلك من أجل إرضاء أكبر قدر ممكن من زبائنها ولما لا استقطاب جدد.

الفصل الثالث

### تمهيد

تعتبر الخدمات المصرفية من اهم الأنشطة الإقتصادية في أي دولة، إذ يمكن تحديدها من خلال البنك الذي يقوم بتقديمها في صورة أهدافه و إمكانياته و الظروف المحيطة به، وعليه فإن الخدمات المصرفية عرفت تطورات جوهرية نتيجة التغيرات الجذرية في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح لزاما على البنوك مواجهة هذه التحديات من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومجريات تحولاته المستمرة، والانتقال من تقديم الخدمات المصرفية التقليدية إلى إعادة صياغة استراتيجياتها وانتهاج سياسات أكثر شمولاً و تطوراً في تقديم خدماتها نظراً لكثرة المتعاملين مع البنوك من قطاعات و أشخاص معنويين وطبيعيين كعملاء سواء مودعين أو مقترضين، كمستثمرين حاليين أو مستقبليين.

**المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

**المطلب الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

**1- التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير، اعتبر بنك الفلاحة وسيلة من وسائل الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية، إذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة وذلك يقصد تطوير الريف وتطوير الانتاج الغذائي (النباتي والحيواني) على الصعيد الوطني.

إن بنك الفلاحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بأنه في آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية، أو لأجل ويقرض الأموال لأجال مختلفة)، وبنك تنمية ( يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت)، وهو يعطي امتياز للمهن الحرة الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل و ضمانات أقل مما يفعله مع غيرها).

### 2- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي عرف الدور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك بتنازله عن 140 وكالة بمقتضى المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، حيث اعتبر أنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي وفي إطار الإصلاحات تحول البنك عام 1982 إلى شركة تجارية ذات أسهم برأس المال قدر آنذاك ب 2200 مليون دج مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 100 ألف دج للسهم وقد سجل ارتفاعا في رأس ماله الاجتماعي ليصل إلى 3300 مليون دج.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق المذكور أعلاه، أوكلت مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 06 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 290 وكالة و 41 مديرية جهوية تشمل حوالي 7000 عامل بين إطار وموظف. ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKER ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

### 3- مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد مر البنك بثلاث مراحل أساسية هي:

3-1- مرحلة ما بين (1982-1990)، تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص باحدى القطاعات الحيوية العامة.

3-2- مرحلة ما بين (1991-1999)، بعد صدور قانون النقد و القرض و الذي منح استقلالية أكبر للبنوك ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعها بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية الصغيرة و المتوسطة والمصغرة، و عليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل وهدفها تكوين رأس المال الثابت.

3-3- مرحلة ما بين (2000-2002)، تميزت هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق وفي إطار تمويل الإقتصاد ضمن التوجهات الإقتصادية الجديدة للجزائر عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الإقراضية حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في جميع الميادين وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحويلات الإقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء و المستثمرين.

(1990

تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

الفترة من 2000 إلى 2006: تميزت هذه المرحلة بضرورة مشاركة البنوك العمومية في بعث الاستثمارات الانتاجية لتتماشى نشاطاتها وخدماتها مع إقتصاد السوق ومسايرة التحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات الزبائن وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنتج موضوعي للأعمال المختلفة تتركز أساسا على عصرنة و تحسين الخدمات، الكفاءات الحاسوبية والمالية لهذا البرنامج و من بين نتائج هذه المرحلة مايلي:

2000: - القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية واختيار المخطط الموضوع على مستوى الهيكل ومقارنته مع المعايير الدولية.

- تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (logiciel syber) لخدمة العملاء.

2001: الكفاءة الحاسوبية والمالية.

- تعديل الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بمصلحة القروض حيث أصبحت مدة دراسة هذه الملفات قروض الاستغلال والاستثمار تتراوح ما بين 20 إلى 90 يوم.

- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
  - تعميم شبكة (Mega Pac) عبر الوكالات و الهياكل المركزية.
  - وضع التطبيقات المرتبطة بتجسيد وسائل الدفع.
- 2002: تعميم فائدة البنك الجليس "Banque assisse" مع الخدمات الشخصية على جميع الوكالات والهياكل المركزية على المستوى الوطني.
- 2004: وضع برمجيات "Canevas" الدراسة النموذجية للملفات فيها يخص الدراسة الاستثمارية، الاستغلال، الفلاحة.
- من سنة 2006 إلى يومنا هذا: تم ارجاع البنك في الطليعة الأول وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية وهذا من خلال التركيز على قطاع الفلاحة في الأعلى والأسفل، قطاع الصيد البحري وموارد البحر ، تمويل برنامج التنمية الريفية.

#### 4- خصائص البنك:

يتميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمجموعة من الخصائص و المميزات و هي التي جعلت منه بنكا متميزا عن باقي البنوك ونذكر منها مايلي:

##### أ- من ناحية الترتيب:

يعد البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهذا نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية وقد صنف من طرف قاموس البنوك Bankers Almach طبعة 2001 في المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.

##### ب- الإعلام الآلي ونظام المعلومات.

يقوم التسيير في هذه المؤسسة على استعمال نظام SWIFT منذ 1991، وبالتالي فهو يستعمل الإعلام الآلي في جميع عملياته وذلك بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصممة من طرف مهندسي المؤسسة.

##### ج- إدخال شبكة الأنترنت و التفحص عن بعد للحسابات:

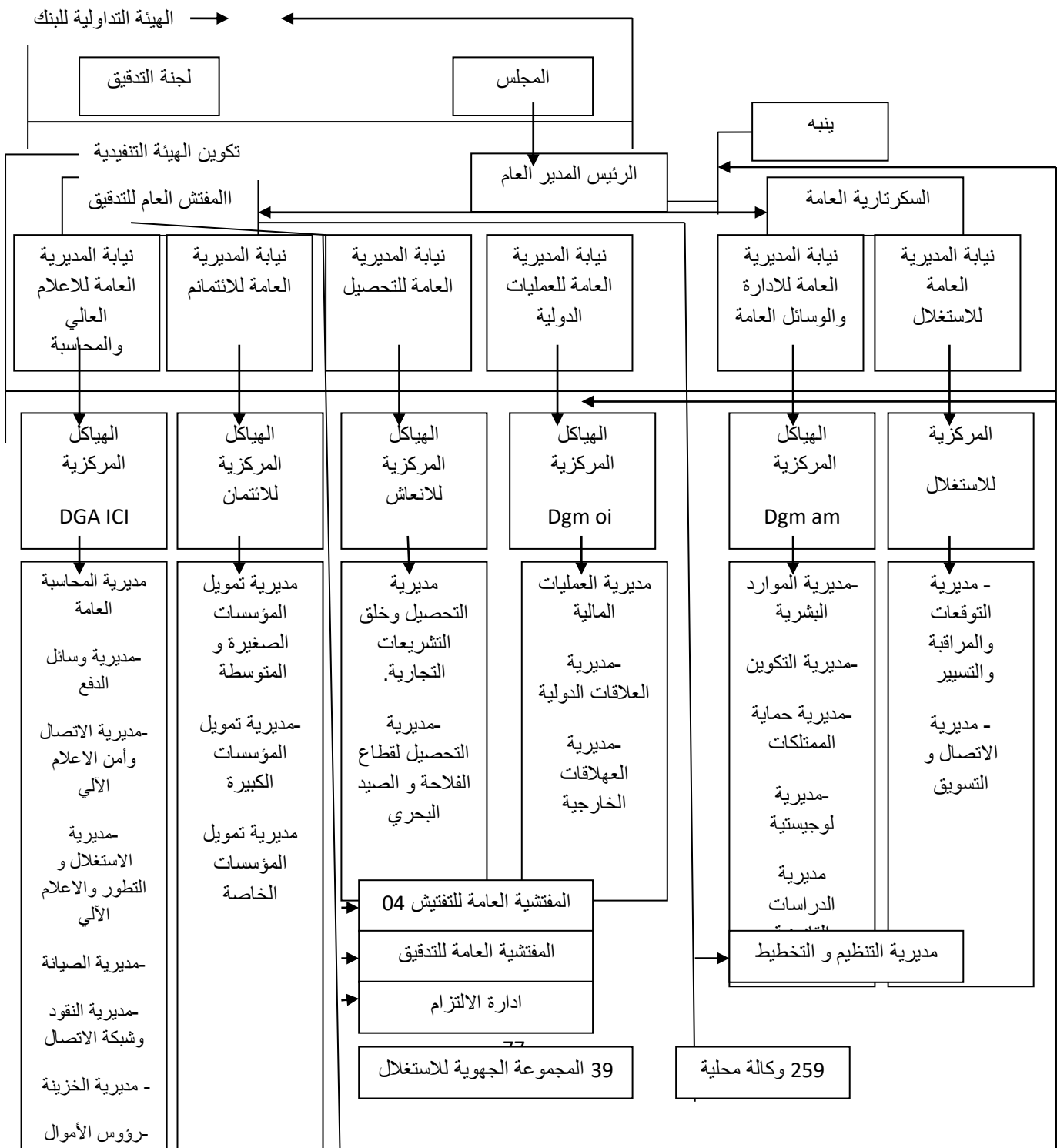
البنك مزود بنظام معلوماتي يسمح للزبائن بإمكانية إجراء فحص لحساباتهم الشخصية عن بعد من خلال وسائل الاتصال الحديثة وذلك بعد إدخال شبكة الأنترنت التي ساهمت في تسهيل التواصل بين البنك وزبائنه.

##### د- عدد المشاريع الممولة:

## الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مساهمته في تمويل ما يقرب 28439 مشروع أي ما يعادل 4000 مليون دج عبارة عن قروض مقدمة من طرف البنك أي ما يعادل 48 % من الطلبات المقدمة.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.



## 1- الوظائف:

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، المصرف و الصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في جميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والمعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المصرفية.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإيداع والاستثمار.
- تطوير شبكة معاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القرض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بـ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض و تطبيق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوحد الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، وضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أهم محاوره:

- إعادة تنظيم وتسرس الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تحسين الوضعية المالية.

## 2- أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم و تقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى مجال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30 % من التجارة الخارجية بالجزائر، وهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين، والأفراد الزبائن على حد سواء، هذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة،
- تحسين العلاقات مع الزبائن،
- الحصول على أكبر حصة من السوق،
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات و الهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي والوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم و الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم وكان البنك يسعى لتحقيق هذين الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملية الصعبة.

### المطلب الأول: الممارسة عن طريق الشيكات.

وفي هذه الدراسة اخترنا معالجة الشيكات والتي تعد أكثر استخداما ولطبقا لتعليمات بنك الجزائر تم نمذجة الشيك بحيث تتوفر فيه الخصائص ومعايير تأتي كمايلي:

#### 1- تنميط الشيكات : La normalisation des chèques

تبعا للمرسوم 05-95 الصادر عن بنك الجزائر و المقتضى تنميط الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية، تم تغيير الشكل والمضمون التقليديين للشيكات المتداولة بين البنوك والخاضعة لنظام المقاصة الآلية، وذلك للوصول إلى شكل موحد لتسهيل المعاملات بين مختلف البنوك وتمثلت هذه التغييرات في الآتي:

- 1- أبعاد وشكل الشيك Les supports et format du chèque
- 2- نوعية الورق وشكل الخط Le grammage et qualité du papier
- 3- خصائص الطبع Les caractéristiques d'impression
- 4- مضمون الخانات Les contenu des zones
- 5- التشخيص البنكي للزبون L'identification bancaire du client
- 6- البيانات الالزامية Les mentions obligatoires وتتمثل في:
  - ذكر كلمة شيك La denomination du chèque
  - الأمر بدفع مبلغ معين L'ordre de payer une somme déterminée
  - اسم صاحب الحساب Le tiré
  - بيان مكان الأداء
  - الإطار المخصص لتوقيع الحساب ( Emetteur du chèque- tireur)
  - رقم الشيك مكون من سبعة أرقام
  - الرقم الآلي البريدي المكون من 05 أرقام.
  - الـ ( Rétérence d'identité Bancaire ) ومكون من 20 رقم مزروعة كالاتي:

## الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 2 3	1.....5	1.....10	1 2
الرقم الآلي للشيك	الرقم الآلي للوكالة التي تم فتح الحساب فيها	رقم الحساب Le numéro de compte	مفتاح الحساب La clé du compte
Code de la Banque	Code de	ي ق د ي ن د	بلغ المر
عموداً	عموداً	عموداً	عموداً

### 2- الشيكات المقبولة في نظام المقاصة الإلكترونية.

يعد التوحيد العام في مضمون وشكل الشيكات المتداولة بين البنوك، تم تحديد مختلف الشيكات المقبولة في نظام المقاصة الدولية و المتمثلة في:

- 1- الشيك المسطر للعمل الغير القابلة للتظهير.
- 2- الشيكات المسطرة أو القابلة للتظهير.
- 3- الشيكات البنكية المسطرة والغير القابلة للتظهير .

### 3- الهيكل الأساسي: ( la structure de Base ) :

كما سبق ذكره، فإن البنوك التابعة لنظام المقاصة الإلكترونية هي كما يلي:

بنك جزائري، البنوك التجارية، الخزينة، البريد والمواصلات، ولكي يتم تطبيق هذا النظام يجد المؤسسات السابقة الذكر على مجموعة من الأجهزة والبرامج وذلك على كل المستويات، وفيما يلي سنتطرق إلى عرض نوعية ومهام مختلفة هذه البرامج والأجهزة.

أولاً: على مستوى الوكالة : يجب توفير مايلي:

1- جهاز كمبيوتر ( un ordinateur ) يسمح بتسجيل ( la saisie ) المعلومات اللازمة و المتمثلة في:

- رقم حساب الجري المستفيد Numéro du Bénéficiaire
- الرقم الآلي للوكالة Code de l'agence
- اسم وعنوان المستفيد Le nom et l'adresse du Bénéficiaire
- المبلغ Le montant
- 2- سكانير scanner : يسمح بتصوير الشيكات وهذا لإرسالها في الشبكة.
- 3- الطابعة imprimante : بواسطتها يتم طبع جميع العمليات.

هذه الأجهزة متوفرة في جميع الوكالات ومرتبطة ببرنامج التسيير والمقاصة الآلية لمديرية وسائل الدفع DMP تعمل هذه الأجهزة عن طريق برنامج (Mone check) الذي يضم الإجراء:

1. Mone Check Exchange : قاعدة بيانات وتسيير المبادلات يسمح في إرسال واستقبال التدفقات ويجب أن يكون دائما في حالة تشغيل.
2. MoneCheck Numerise: يسمح بتصوير وترقيم المعطيات المتعلقة بالعملية
3. Image MoneCheck Aorove compensation / الشيكات و المعطيات المرفقة بها. : يسمح بالاطلاع على صور
4. Monecheck consult: يسمح بمعالجة وفحص النفقات وذلك بواسطة بحوث.
5. Reporting: يسمح برؤية جميع العمليات المتعلقة Allez compensation و compensation والعمليات المرفوضة.
6. Mone Check Administre : متابعة الشيكات.

ثانيا: مسير النظام Systeme d'Information Bancaire SIB

وهو نظام نجده على مستوى كل بنك ويتمثل دوره أساسا في:

- مراقبة السير العام للنظام.
- التأكد من احترام المساهمين لبنود اتفاقية المقاصة الآلية.
- تبني النظام لاحتياجات النظام.
- تسجيل عمليات المبادلة يوميا.

ثالثا: البرنامج UAP ( User Access Point )

هو عبارة عن همزة وصل بين وكما يقوم بتطبيق الأوامر المعطاة و المرسله إليه (أوتوماتيكيا) من طرف سير النظام SIB.

رابعا: الالتزامات الأساسية الخاصة بالبنوك ومدة تحصيل الشيك.

(1) الالتزامات الأساسية الخاصة بالبنوك:

بالإضافة إلى توفير البرامج و الأجهزة التي تسمح بتصوير و ترقيم الشيكات و ارسال واستقبال الشيكات المصورة، يوجد جانب آخر مهم و المتمثل في:

أ- الالتزامات الخاصة ببنك المستفيد le bénéficière:

كل العمليات يجب أن يتم ارسالها قبل ساعة الغلق l'heure du cut off مع الغشارة غلى أنه يمكن معالجة البيانات وعدم ارسالها في نفس اليوم (قبل ساعة الغلق) بيد أن أقصى حد لارسال هذه البيانات بعد معالجتها هو يومين، ويتم تحديد ساعة الغلق cutt off من قبل بنك الجزائر قابلية التمديد عند الحاجة.

- يتم إرسال بيانات الشيكات على مستويين:
  - الشيكات ذات مبلغ أقل من 50.000 دج يتم ترقيمها فقط بـ (code.030).
  - الشيكات ذات مبالغ أكثر من 50.000 دج وأقل من 200.000 دج يتم ترقيمها و تصويرها بـ (code.031).
  - الشيكات ذات مبالغ أكثر من 200.000 دج يجب ترقيمها وتصويرها مع إرسال شيك بـ (code. 032).

- يتم إرسال الشيكات نفسها ( vignette papier) كما يلي:
  - الشيكات الأقل من 50.000 دج يتم تحصيل المبلغ دون استقبال الشيك vignette papier إلا أنه يجب الحصول عليه ولو بعد مدة.
  - الشيكات المساوية أو الأكبر من 50.000 فلا يتم تحصيل مبلغها دون استقبال الشيك.

ب- الالتزامات الخاصة ببنك المسحوب عليه Tiré:

يجب على بنك المسحوب عليه عند استقبال المعلومات المتعلقة بالشيكات بالتحقق من صحة المعطيات التالية:

- التطابق بين رقم الشيك و صاحب الحساب وصحة ملاء الاستمارة.
  - عدم وجود مانع لتسديد الشيك l'opposition sur chèque.
- إذ أن المبالغ يكون من قبل الساحب Tireur وذلك في حالة سرقة، إفلاس أو ضياع وذلك بتقديم رسالة مدون فيها جميع المعلومات المتعلقة بهذا الشيك و المتمثلة أساسا في رقم الحساب، رقم الشيك المبلغ، تاريخ ومكان الإنشاء، معلومات عن المستفيد.
- وهذه الرسالة يجب أن تكون ممضاة من قبل الساحب (المستفيد) le Tireur .

يمكن أن يرفض بنك المسحوب عليه Tiré بتسديد الشيك Rejet du chèque وذلك في الحالات التالية:

- ازدواجية العملية أو معطيات بنكية غير صحيحة.
- الزبون المسحوب عليه مجهول أو رقم الشيك مجهول.
- عدم التطابق بين رقم الشيك ورقم الحساب.
- حساب مجمد أو معلق أو رصيد غير كافي.
- عدم استقبال صورة الشيك vignette papier.

(2) آجال تحصيل الشيك:

- بين تسليم وتحصيل الشيك سبعة ايام مفتوحة بعد تقديم الشيك.
- بين تقديم الشيك وتوجيهه إلى المقاصة الآلية: 02 أيام مفتوحة بعد تقديم الشيك.
- بين تقديم الشيك للمقاصة وارسال الصورة: يوم مفتوح بعد تاريخ توجيهه للمقاصة.
- بين تقديم الشيك للمقاصة واستقبال الشيكات المتداولة: يومين مفتوحين بعد تاريخ التقديم للمقاصة.

المطلب الثاني: تنويع وسائل الدفع الحديثة.

(1) بطاقة CIB:

هي بطاقة سحب ودفع وطنية، ففيها نوعان الكلاسيكية و الذهبية، صالحة لمدة سنتين وتجدد تلقائيا مالم تلغى من طرف البنك أو صاحب البطاقة، ويتم استعمالها من خلال رقم سري خاص بصاحب البطاقة.

الشكل رقم (3) لبطاقة CIB Gold



Source : [www.badr-bank.dz](http://www.badr-bank.dz) le 20.09.2020

(2) بطاقة CBR:

هي بطاقة سحب وطنية.

الشكل رقم (4) صورة لبطاقة CBR



المصدر: وثائق مقدمة من البنك تمنح البطاقة البنكية CBR لـ:

- تمنح للزبائن الدائمين الذين لديهم حساب بالدينار فئة 200 ويمارسون مهنة لديها دخل.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- ممثلي أو موفضي الشركات الدائمين الذين لديهم حساب فئة 300، وفي هذه الحالة البطاقة تصدر لحساب الشركة.  
+ وصف البطاقة:

1. على الواجهة Au recto :

- اسم وشعار البنك المصدر باللغتين العربية و الفرنسية.
- شريحة إلكترونية.
- عبارة " بطاقة السحب".
- اسم ولقب حامل البطاقة.
- سهم يشير إلى كيفية إدخالها في جهاز GAB.
- تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة.
- اللوغو CBR.

2. على الخلفية Au verso :

- شريط ممغنط تخزن فيه المعلومات الإلكترونية الخاصة بالبطاقة وحاملها.
- شريط أبيض مخصص لتوقيع حامل البطاقة.
- عنوان مقر البنك المصدر ورقم الهاتف.

الإجراءات الخاصة بالبطاقة لا تختلف عنى الإجراءات الخاصة بالبطاقة البنكية CIB.

3) بطاقة التوفير Badr TAWFIR.

هي بطاقة سحب وطنية تمنح للأشخاص الذين يمتلكون حساب توفير في البنك.

### الشكل رقم (5) صورة لبطاقة Badr TAWFIR



Source : [www.badr-bank.dz](http://www.badr-bank.dz) le 20.09.2020

ومن مميزات ودور البطاقة TAWFIR:

- تستعمل في الجزائر فقط، مدة صلاحيتها سنتين.
- كذلك تستعمل على GAB للشبكة البنكية BADR والشبكة ما بين البنوك (RMI).

+ تسمح بطاقة "توفير" لحاملها بما يلي:

- على GAB للشبكة البنكية BADR:
    - القيام بعمليات سحب نقدا.
    - تحويل الأموال من الحسابات الخاصة إلى حسابات الادخار لأصحاب الشيكات فئة 200 عن طريق الموزعات النقدية الآلية دون التنقل إلى وكالات البنك.
  - على الشبكة البنكية ما بين البنوك "RMI":
    - عمليات سحب نقدا من GAB التابعة للبنوك الأخرى و بريد الجزائر (ALP).
- وما يميز "توفير" عن غيرها من البطاقات أنها تسمح لصاحبها القيام بعمليات تحويل الأموال من حساب إلى آخر. إلى الجانب القيام بعمليات السحب. كما تسمح "توفير" القيام بالعديد من العمليات انطلاقا من الموزعات الآلية على مدار 24 ساعة حتى في الساعات التي لا تشتغل فيها وكالات البنك و أيام العطلة.
- وتتمثل هذه العمليات أساسا في السماح بتمويل دفتر الإحتياط من خلال مخصصات الحساب الجاري للزبون إلى جانب عمليات السحب نقدا لبطاقة بدر "توفير" مصاريف هي:
- تكلفة حيازتها: 50.000 دج TTC (باحساب كل الرسوم).
  - أتاوي السحب من GAB لشبكة BADR، 11,70 دج TTC.
  - أتاوي السحب من GAB لبنوك أخرى و بريد الجزائر 35.00 دج TTC.
  - أتاوي التحويل من حساب الشيكات للزبون إلى حسابه للإدخار 20.00 دج TTC
  - سقف عملية السحب 50.000.00 دج كل ثلاثة أيام.

#### (4) الأجهزة المستخدمة للبطاقات و الشيكات:

يمكن استعمال البطاقات السالفة الذكر في وجود توفر أجهزة خاصة بها متمثلة في:

#### أ- جهاز الدفع الإلكتروني Terminal de Paiement Electronique TPE

هو جهاز متوفر لدى كل المصارف إضافة إلى التجار المزودين بتقنية الدفع عن طريق البطاقات، يحتوي على جزئين:

- جزء مزود بفتحة لإدخال البطاقة وأزرار لإدخال الرقم السري.
- جزء يحتوي على أزرار من أجل تسجيل المبلغ، مزود بشاشة مزدوجة، وفتحة لطبع الفاتورة.

#### ب- الموزع الآلي للأوراق النقدية Distributeur Automatique de Billets DAB:

هو جهاز يسمح بالقيام بعملية سحب الأوراق النقدية آليا، يشبه جهاز الإعلام الآلي، مزود بشاشة ولوحة مفاتيح وكذلك فتحة لإخراج الأوراق النقدية الموافقة للمبلغ المراد سحبه، متواجد خارج كل الوكالات حيث يسعى العميل باستعماله على مدار 24 ساعة.

ج- الشبايبك الآلية للبنوك Guichet Automotique de la Banque GAB

يمثل رمز لكل الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بالقيام آليا بالعمليات المتداولة عادة في شبايبك البنك.

د- شبكة بنكية نقدية Réseau Monétique Interbancaire RMI

تسمح وتقوم على نظام يسمح بمراقبة الرمز البريدي للبطاقات.

أما الرمز CIB بطاقة بنكية، تعني شبكة مكونة من شبايبك آلية للبنوك موزعات آلية للأوراق النقدية وأجهزة الدفع الإلكتروني، تستعمل من طرف صاحب البطاقة بموافقة البنك.

خطوات منح جهاز التسديد الإلكتروني TPE للتجار:

1. خطوات الحصول على الجهاز: إذا عرض على التاجر من طرف المصرف أو رغب في الحصول عليه التاجر:
  - يتقدم إلى الوكالة التي له فيها حساب بنكي، و يصرح على رغبته أو موافقته المتزود بهذهالتقنية وذلك بملئه المعلومات الموجودة في العقد الموضوعة كالتالي:
    - العنوان، الولاية، البلدية، رمز البريد.
    - الهاتف، الثابت، الفاكس، النقال.
    - رمز التجارة، المراسل الرئيسي، المركز المهني.
    - اسمه ولقبه، اسم ولقب المرسل الثاني.
    - رقم الحساب، رقم السجل التجاري، رقم التعريفية الجبائية.
    - عنوان بريد الانترنت، وكذلك التوقيع في الخانة الخاصة به.
  - بعد القيام بهذه الإجراءات يتحفظ التاجر بالنسخة الحمراء، الوكالة بالصفراء و البيضاء، يصادق عليها مدير الوكالة ثم تبعث الطلبية إلى مؤسسته STIM التي تكلف بصنع الجهاز ويرسل إلى الوكالة.

1. الحصول على الجهاز.

تكلف وكالة اتصالات الجزائر بمهمة و مسؤولية تجهيز كل المعدات من أجل تشغيل الجهاز انهاء مهمتها، يصبح لدى التاجر قابلية استعمال الجهاز و يلصق بعدها رمز CIB على واجهة محله من اعلام أي زبون يرغب في تسديد مقتضياته بالبطاقة.

2. طريقة عمل الجهاز.

- أ- يقوم الزبون بادخال البطاقة CIB في فتحة الجهاز.
- ب- يسجل التاجر قيمة فاتورة المشتريات ثم يطلب من الزبون ادخال رقمه السري بعد التأكد من هوية التاجر.
- ج- ينسخ الجهاز فاتورتين بهما تاريخ العملية، قيمتها، رقمها،... الخ.
- د- يحتفظ الزبون بوثيقة و التاجر بأخرى.
- هـ- بعد القيام بهذه العملية يقوم البنك مباشرة بتحويل قيمة الفاتورة.

المطلب الثالث: مؤشرات تحديث وسائل الدفع في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

1/ تطور نسبة القروض الممنوحة قبل وبعد تحديث وسائل الدفع

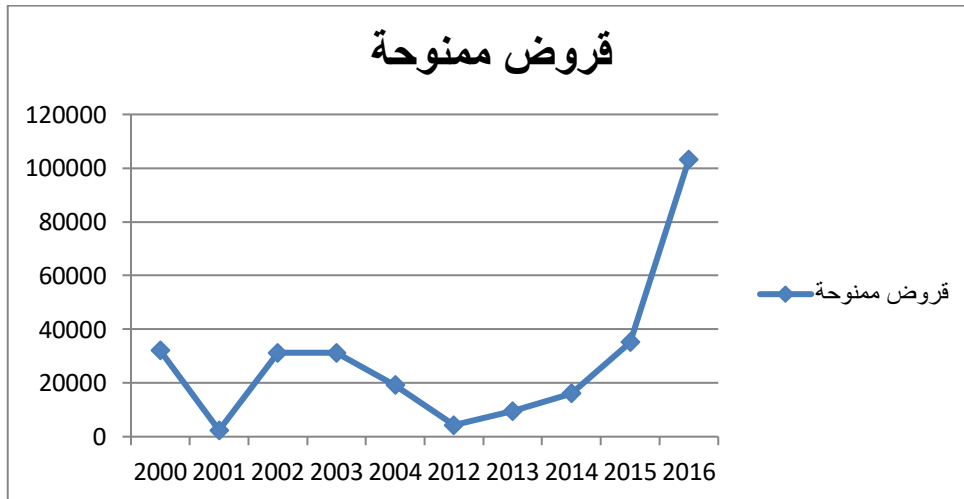
الجدول الموالي يوضح تطور نسبة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة 2000 لـ 2016 ( قبل تحديث وسائل الدفع)

الجدول (7): تطور نسبة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2000-2016

بعد تحديث وسائل الدفع					قبل تحديث وسائل الدفع					السنة
2016	2015	2014	2013	2012	2004	2003	2002	2001	2000	
03216	35118	16014	9492	4246	17192	31254	31144	2381	31984	قروض ممنوحة

الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية البنك.



## الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية البنك.

المقارنة:

- نلاحظ من خلال الجدول (7) أن نسبة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تتزايد حيث بلغت سنة 2004، 17192 مليون دينار جزائري وهذا قبل تحديث وسائل الدفع لدى بنك بدر، حيث نلاحظ عند تحديث وسائل الدفع تزايد نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك وهذا يبدأ من سنة 2012 إلى سنة 2016 لتصل إلى 103216 مليون دينار جزائري.
- نلاحظ أن عند تحديث وسائل الدفع ازدادت نسبة القروض الممنوحة وهذا راجع إلى زيادة قاعدة الزبائن لدى البنك لتقديمه خدمات إلكترونية عصرية.

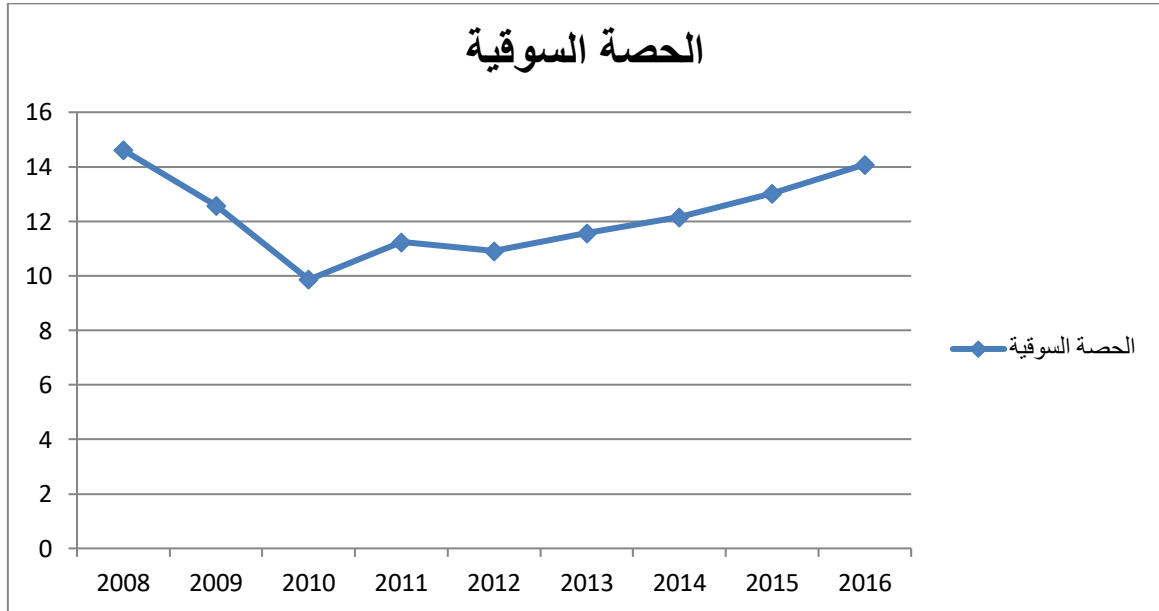
### 2/ تطور الحصة السوقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد تحديث وسائل الدفع 2008-2016

الجدول (8): تطور الحصة السوقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحصة السوقية	14.61	12.58	9.86	11.24	10.91	11.57	12.15	13.02	14.08

الوحدة: مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية البنك.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية البنك.

## الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

-نلاحظ من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أن الحصة السوقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد تحديث وسائل الدفع تتزايد و تتناقص من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2016 إلى 14.08 مليار دينار وهذا راجع إلى مجمل الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك.

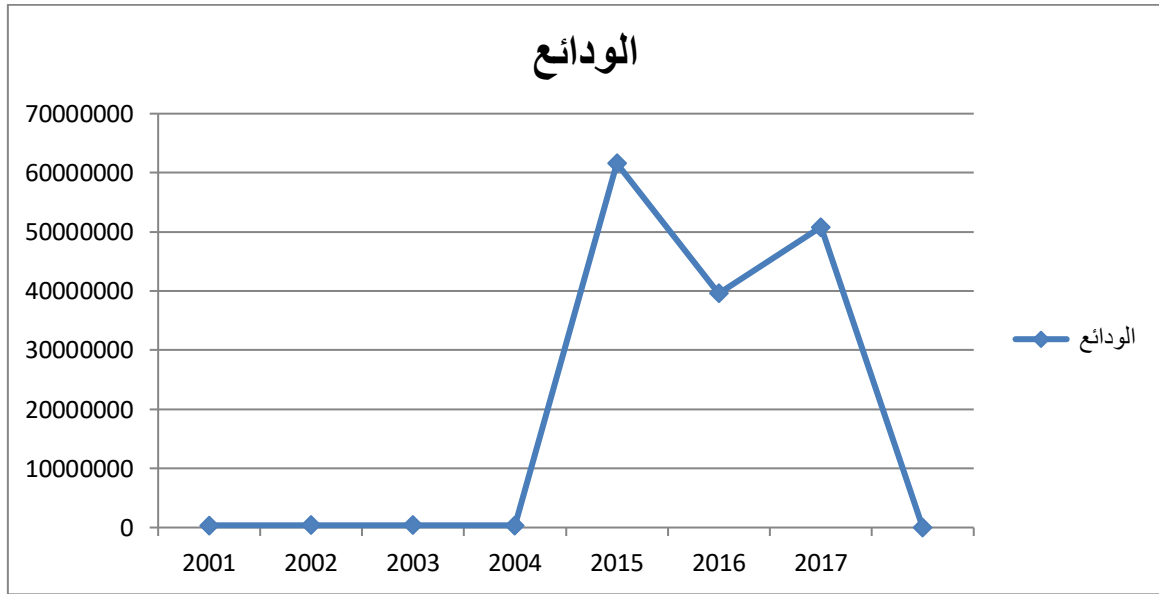
### 3/ تطور نسبة الودائع في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول (9): تطور نسبة الودائع في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بعد تحديث وسائل الدفع			قبل تحديث وسائل الدفع				السنة
2017	2016	2015	2004	2003	2002	2001	
5079152	3958472	6159425	35599	41408	39322	34624	
5	7	9	5	9	9	7	
							الودائع ع

الوحدة: مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية البنك والوثائق المقدمة من طرف البنك.



### المقارنة

نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم (9) أن نسبة الودائع في بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبل تحديث وسائل الدفع كانت 346247 مليون دينار سنة 2001، حيث تزايدت نسبة وداائع البنك بعد تحديث وسائل الدفع إلى 50791525 وذلك سنة 2017 وهذا نتيجة الإصلاحات التي شهدها البنك بدأ من سنة 2006 حيث شهدت هذه الإصلاحات تغيير وسائل الدفع

التقليدية (شاك والسند لأمر، السفنجة) إلى وسائل الدفع الحديثة (البطاقات الإلكترونية، الصرا الآلي، النقود الإلكترونية) مما أدى إلى زيادة في قاعدة الزبائن لدى بنك بدر وزيادة في الحصة السوقية ولنسبة القروض الممنوحة من طرف هذا البنك.

### خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل تم التطرق إلى تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هيكله التنظيمي و أهم البطاقات الإلكترونية التي يتعامل بها حيث تم عرض تطور وسائل الدفع فيه حيث يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك المواكبة لهذه التطورات في مجال تحديث وسائل الدفع و تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا من أجل كسب حصة سوقية أكبر و العمل على إرضاء العملاء ومساعدتهم على قضاء حاجتهم المصرفية.

خاتمة

## خاتمة

تعتبر المصارف في عصرنا الحديث حجر الزاوية في أي نظام اقتصادي باعتبارها ترتبط بمجمل نشاطات وقطاعات الاقتصاد تقريبا، وتقدم هذه المصارف في إطار نشاطاتها خدمات مصرفية لمختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض تسهيل قيامهم بأعمالهم، هذه الخدمات تطورت بتطور المجتمعات وتزايد احتياجاتهم ورغباتهم عبر الزمن.

وفي السنوات الأخيرة شهدت البيئة الاقتصادية والمالية و المصرفية تغيرات وتحولات المصرفية بشكل خاص ظاهرة العولمة، وتسارع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والثورة الهائلة في وسائل الاتصال، ومن أبرز مظاهر التطور التكنولوجي نمو مواقع شبكة الانترنت في العالم وازدياد عدد مستخدمي الشبكة والذي نتج عنه تقديم الخدمات المالية و المصرفية عبر الانترنت الذي أدى إلى انتشار واسع للتجارة الالكترونية.

هنا ظهرت وسائل الدفع الالكتروني كون أن وسائل الدفع التقليدية التي لم تعد مجدية في هذا النوع من الخدمات وحاجة الزبائن والعملاء إلى وسائل سريعة وآمنة وغير مكلفة، بالإضافة إلى إمكانية التعامل عن بعد أوجبت توفير هذه التقنيات الحديثة الدفع.

والجزائر كانت بمنأى عن هذه التطورات و المستجدات ففي ظل التغيرات العالمية الجديدة وفي اعقاب الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية وسعيها لمواكبة التطورات العالمية، وجدت نفسها ملزمة بتدعيم قدرتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات وفق الاصلاحات المصرفية التي ترغب بها، وخاصة قانون النقد و القرض سنة 1990، واعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، غير أن ادخال واستخدام التقنيات الحديثة و التكنولوجيا وادخال وسائل الدفع الحديثة لم يشرع فيها إلا سنة 1995 بتأسيس شركة SATIM، غير أن الجهود المبذولة في هذا الشأن تسير بخطى بطيئة وهو ما يفسر الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين المصارف الجزائرية مقارنة بالمصارف الغربية.

ومنه فإن تحديث نظام الدفع في البنوك وذلك بعد التأكد من عدم فعالية النظام القديم في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات التجارية (المالية) وفي ظل هذه التحولات وجدت الجزائر نفسها مجبرة على اصلاح نظام الدفع لمواجهة التحديات التكنولوجية في العالم، والاهتمام بالموارد البشرية وتحرير القطاع المصرفي، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك الجزائرية الذي عمل جاهدا لمواكبة هذه التطورات من خلال محاولة الالمام بمختلف أنظمة وسائل الدفع الالكتروني من أجل رفع أدائه و بالتالي تعظيم الأرباح واحتلاله أكبر حصة سوقية.

## نتائج البحث

من خلال هذا البحث وصلنا إلى النتائج التالية:

- ظهور وسائل الدفع الالكترونية ساهم في القضاء على الكثير من المشاكل التي تؤثر على الإقتصاد الوطني، كالقضاء على مشكل نقص السيولة و التقليل إلى حد كبير من مشكل تزوير العملات، وهذا السبب رئيسي وهو أن هذه الوسائل لا تستعمل نقود ملموسة.
- سيطرة القطاع العمومي على أغلب التعاملات الالكترونية سواء كانت عمليات سحب أو دفع.
- انعدام منافسة من البنوك نتيجة لاحتكار البنوك العمومية و بالتالي الافتقار لخدمات جديدة وتكنولوجيا جديدة.
- تأخر القطاع المصرفي الجزائري العمومي وعجزه عن توفير خدمات جديدة واقتصاره على العمل التقليدي.

### اختبار الفرضيات

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في البحث توصلنا إلى:

- **بخصوص الفرضية الأولى:** نقصد بوسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل، أما تطورها فمرت بعدة مراحل فمن خلال تاريخ النقود استعملت في بدايتها بعض السلع التجارية والتي استبدلت سريعا بالنقود المعدنية لتنتقل إلى وسائل الدفع العينية ثم تطورت إلى حسابات بنكية وفي الأخير ظهرت وسائل دفع آلية جديدة.
- **و بخصوص الفرضية الثانية:** فتمثل وسائل الدفع في وسائل الدفع التقليدية والمتمثلة في الشيك، التحويل، الاقتطاع السفنجة والسند لأمر ووسائل الدفع الالكترونية المتمثلة في النقود الالكترونية، البطاقات الالكترونية و التحويلات المالية الالكترونية.
- **و بخصوص الفرضية الثالثة:** يتمثل واقع وسائل الدفع الحديثة في الجهاز المصرفي في مساعدتها على تنظيم الكتلة النقدية وامتصاص السيولة.
- **بخصوص الفرضية الرابعة:** فإن خدمات بنك الفلاحة و التانمية الريفية بعد تحديث وسائل الدفع قام بتقديم خدمات أكبر وأسرع من حيث القروض المقدمة والودائع وتزايد نسبة العملاء وهذا راجع الى تحديث وسائل الدفع

### الاقتراحات

- بناء على ما تقدم من نتائج ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد المنظومة المصرفية بمواكبة التطورات في الداخل و الخارج، وتتمثل أهم التوصيات المقترحة فيما يلي:
- على البنوك الجزائرية أن تعي أن الخدمات المالية الالكترونية تمثل تحدي مهم لها،

- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم المصرفية،
- متابعة الوسائط الالكترونية وصيانتها في حالة تعطلها لإعطاء صورة حقيقية لعصرنة وسائل الدفع،
- تخصيص أغلفة مالية لتكوين تقنيين مختصين في صيانة هذه الوسائط و شبكاتها وهذا لتفادي الاستعانة بالتقنيين الأجانبين الذي عادة ما تكون تكاليفهم باهضة،
- تشجيع العملاء على استعمال وسائل الدفع الالكترونية، كتوفير تخفيضات عند الدفع مثلا،
- انشاء شبكة واسعة من الوسائط الالكترونية وهذا هو السبب لعزوف الجمهور عن استعمال البنوك في أصلها،
- على الجزائر أن تأخذ بتجارة الدول المتقدمة وحتى الدول المجاورة من أجل الاستمرار في تحديث وعصرنة وسائل الدفع.

# قائمة المراجع والمصادر

## الكتب

1. احمد محمد غنيم، ادارة البنوك التقليدية و الالكترونية المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، 2008.
2. ابراهيم يعني، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في مذكرة ديوان جامعة بن عكنون 2005.
3. أحمد سمير، أنظمة الدفع الالكتروني منشورات الملة الحقوقة بيروت، لبنان، 2008.
- 5- البارودي علي الفههي محمد السيد، القانون التجاري دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1999 .
- 6- توفيق سينور، أدوات الدفع الالكتروني، بطاقة الوفاء الجديدة في أعمال المصارف، الاقتصاد الجزء الأول الجديد في التقنيات المصرفية لبنان، 2002.
- 7- حرفوش المدني، الكامل في الاقتصاد، دار الوفاء الجزائر، 2000.
- 8- رضوان فايز نعيم، بطاقات الوفاء مكنية العلم الحديثة، مصر، 1990.
- 9- طارق طه، إدارة البنوك في شبه العولمة و الانترنت الطبعة الأولى، دار الحاصلة الجديدة الاسكندرية 2007 .
- 10- عبد العال عماد، التجارة الالكترونية دير الجامعة الاسكندرية، مصر، 2003-2004.
- 11- عبد المنعم سيد علي ونزار سعد الدين الحسيني، النقود و المصارف و الأسواق المالية الطبعة الأولى الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2006 .
- 12- محمد ابراهيم، عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي، التجارة الالكترونية مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية مصر 2007.
- 13-
- 14- محمود عبد الحسين الطائي، التجارة الالكترونية دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2010 .
- 15- نغم عبود نغم، الادارة الالكترونية الاستراتيجية الوظائف و المشكلات، الطبعة الأولى، دار المرزخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2004.

## المجلات و الملتقيات:

- 1- حريزي مريم، واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في جهاز مصرفي الجزائري زكيفية ادارة المخاطر الناجمة عنها وفق نموذج لجنة نازل الدولية للرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية الادارية العدد الرابع جامعة الجزائر 3 ديسمبر 2015.
- 2- داوخال لغية.واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، ج الجزائر 3 العدد 24 .
- 3- رضوان رأفت عالما التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية مكتبة المنظمة العربية الادارية.

- 4- مداح غزال وبارك لعدمة، أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنى نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة 2001.
- 5- مولسي أحمد جمال الدين، النقود الالكترونية و تأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية تحت مقدم إلى مؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي كلية الحقوق جامعة بيروت 2004.

## المذكرات

- 1- اد بودلال على اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كالية للتعليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري جامعة ابي بكر بلعابد للمساد.
- 2- بلهاشمي عبلاي طارق. الاصلاحات المصرفية في الجزائر محلي افاق الحدد 04الجمعية العلمية الثقافية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير البلدية 2005.
- 3- بورقابة فريدة، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية و البنكية، دراسة ميدانية حالة بنك الجزائر الخارجي BEA، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2018.
- 4- رحال وفاء، أثر حداثه وسائل الدفع على عرض النقود .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2012 .
- 5- زعرو رنعيمة .انظمة الدفع الالكتروني في القرن الحادي و العشرون –الواقع و التحديات-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2011.
- 6- سعداوي خديجة .وسائل الدفع الالكترونية الحديثة و تأثيرها على السياسة النقدية كلية اق جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014.
- 7- سماح سعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر –واقع و تحديات- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العرفي السينة –نسبة ، 2015.
- 8- سماحي أحلام وحناي نجاه، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، 2016.
- 9- صالحى ايمان تحديات وسائل الدفع الالكتروني من وجهة نظر الموظفين .كلية ع الاقتصادية و ع التسيير جامعة بلحاج بوسعيد عين تموشنت، 2016.
- 10- عامر هشام بوقشبية محمد حداثه وسائل الدفع و دورها في تاهيل البنوك الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير باجي مختار عنابة، جوان 2011.
- 11- عبد الرحيم السعات التخطيطي.المخاطر المالية في نظام المدفوعات في التجارة الالكترونية كاخذ التحديات التي تواجه نظام الصيرفة .جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الادارة .
- 12- عبد الرحيم السعات التخطيطي.المخاطر المالية في نظام المدفوعات في التجارة الالكترونية كاخذ التحديات التي تواجه نظام الصيرفة .جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد و الادارة .

- 13- عصام حنفي محمود، الاوراق التجارية (الكمال، سند الأمر- الشيك).
- 14- فارس آسيا، وسائل الدفع الإلكترونية زمدى تطبيقها في الجزائر، كلية ع الاقتصادية وع التسيير، جامعة العربي بن مهدي. أم البواقي البوني 2012.
- 15- فريدة قلقول.اهمية أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف دراسة حالة بنك الفلاحة كلية العلوم اق و تجارية و ع التسيير العربي بن مهدي-ام بواقي في 2012.
- 16- لوحالفة كريمة، النظام القانوني للتحويل المصرفي، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة محمد لمين دباغ -سطيف 2- 2014.
- 17- لوصيف عمال.استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الاشارة الى التجربة الجزائرية.كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
- 18- مالفى ايمان . جابي مامة. تحديات وسائل الدفع الإلكترونية من وجهة نظر الموظفين.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي بلحاج لوشعبن-عين تموشنت-2016 ص 03.كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2009.
- 19- محمد شايب. الدفع الإلكتروني كالية للحد من ازمة السيولة و اجتياز النقود في الاقتصاد الجزائري جامعة سطيف.
- 20- مسعودي عبد الوهاب، الاعمال المصرفية الإلكترونية .
- 21- معمري حسام الدين، دور أنظمة الدفع الحديثة وتأثيرها على التعاملات الاقتصادية، كلية ع اقتصادية و التجارية و ع التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014 .
- 22- هداية بوعزة .نظام الدفع الإلكتروني بين المزايا و المخاطر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة ابي بكر بلعابد تلمسان ، 2014.
- 23- يوسف مرزوق . واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر .كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الطاهر مولاي سعيدة ، 2016-2017 .

#### مواقع

- 1- السند الأمر- تعريفه وأهميته [Mohamed.net/com](http://Mohamed.net/com) استشارات قانونية.
- 2- المكتبة القانونية الجزائرية. تم الاطلاع عليه في 15 ماي 2020.
- 3- موضوع وسائل الدفع الإلكتروني.
- 4- موقع [www.starness](http://www.starness) في 2020/01/03.
- 5- موقع شبكة النبأ المعلوماتية "دفع الوسائل الإلكترونية بدأت محل الاوراق النقدية [www.anaba.org](http://www.anaba.org)
- 6- موقع: L'une de sept callines de rame :Capitale

